

الإقطاع في كُردستان

334-656 هـ/945-1258م

د. شڤان ظاهر عبدالله



الإقطاع في كُردستان

334-656 هـ/945-1258م

د. شڤان ظاهر عبدالله





مركز زاخو للدراسات الكُردية

الكتاب	الإقطاع في كُردستان 334 -656 هـ/945 - 1258م
المؤلف	د. شڤان ظاهر عبدالله
الطبعة	الاولى/ 2018
التصميم و الغلاف	وارهيل عبدالباقى ديــار عبدالله
ISBN	978-9933-9265-3-3
رقم الايداع	18 / 2152/ -D

Zakho Centre
for Kurdish Studies
مركز زاخو للدراسات الكردية

zcks@uoz.edu.krd +964 (0) 751 536 1550
Iraq-Kurdistan Region, Zakho- Univesity of Zakho



المقدمة وخطة الدراسة



كان التاريخ السياسي للكُرد خلال العصر الاسلامي واحداث اماراتهم ومدن واقاليم بلادهم، محورا اساسيا للدراسات الجامعية حتى السنوات القليلة الماضية، الى ان شعر الباحثين الكُرد بمدى اهمية وضرورة الجوانب الاخرى غير السياسية، ومنها التاريخ الاقتصادي للمجتمع الكُردي، والذى كان له تأثير واضح على سير الاحداث السياسية في كُردستان، ومن هذا المنطلق وجد الباحث ان يختار احد اوجه التاريخ الاقتصادي موضوعا لدراسة الدكتوراه وهو (الاقطاع)، لما له من اهمية ودور مؤثر في مسيرة المجتمع الكُردي انذاك، فمن خلال دراسته يمكن الوقوف على صورة واضحة للتطورات الاقتصادية وحتى السياسية التي مرت بها اقاليم الدولة الاسلامية بصورة عامة ومنها كُردستان، لان الاقطاع وسياسة توزيع ومنح الاراضي من قبل السلطات كان مرتبطا بالانظمة السياسية الحاكمة وسياستها في ادارة امورها، واتخاذها الاقطاع وسيلة لكسب الاتباع والمؤيدين لهم، وارضاء الطبقة العسكرية للحيلولة دون قيامهم بالتمرد والعصيان واثارة المشاكل والاضطرابات، وضمان مورد ثابت للخزينة، وعلى الرغم من اهمية الموضوع، فانه لم ينل حصته من الدراسة، وحسب علمي لاتوجد دراسة اكاديمية تتصدت للنظام الاقطاعي في كُردستان خلال فترة الدراسة.

ان دراسة الاقطاع في كُردستان لم يكن امرا ميسورا، لقلة المعلومات وشحة الروايات وتبعثرها، وتعدد الدول والاطراف التي حكمت كُردستان خلال حقبة الدراسة، وتداخل الاحداث مع بعضها، فضلا عن ذلك قلة المصادر التي تهتم بالجوانب الاقتصادية، وندرة الدراسات السابقة عن موضوع الاقطاع بصورة عامة.

تم تقسيم الدراسة الى مقدمة واربعة فصول وخاتمة. فالمقدمة تناولت اهمية الموضوع ومحتويات الدراسة.



تناول الفصل الاول تعريف الاقطاع وانواعه في المجتمع الاسلامي، مع الاشارة الى انواع الاراضي التي صنفت من قبل المسلمين، وكذلك بدايات نشوء الاقطاع في المجتمع الاسلامي والتغيرات التي طرات عليه بمرور الوقت.

وخصص الفصل الثاني للاقطاع البويهي(334 -447هـ/945 -1055م) في كُردستان وتضمن اربع مباحث، ففي المبحث الاول: تمت الاشارة الى الاقاليم التي ضمت اراضي كُردستان خلال العصر الاسلامي،كما تم تسليط الضوء على المدن والقبائل الكُردية وتواجدهم فيها، وبيان حدود كل اقليم بالنسبة للاقاليم الاخرى، اما المبحث الثاني: فتناول ظهور البويهيين ووصولهم الى السلطة في بغداد، وبحث المبحث الثالث: دوافع ظهور الاقطاع العسكري عند البويهيين، وتناول المبحث الرابع: تطبيق البويهيين للنظام الاقطاعي في كُردستان واثره على الكُرد وبلادهم.

تناول الفصل الثالث الذي يتكون من مبحثين الاقطاع السلجوقي (447 - 590هـ/ 1055 -1193م) في كُردستان، وعرض المبحث الاول: اصل السلاجقة واستيلائهم على كُردستان، وسياستهم تجاه الكيانات الكُردية القائمة فيها انذاك، والتي ادت في النهاية الى فقدان الامراء الكُرد لممتلكاتهم وسلطاتهم، وفي المبحث الثاني: تم التطرق الى تطور وتوسع مفهوم الاقطاع العسكري للسلاجقة وتطبيقه عملياً في كُردستان.

وتطرق الفصل الرابع الى موضوع الاقطاع في كُردستان خلال العصر العباسي الاخير، وتضمن اربع مباحث، تناول المبحث الاول: جهود الخلفاء العباسيين في اعادة قوة مؤسسة الخلافة، والتخلص من سيطرة السلاجقة عليها، واستعادة الخلفاء لمكانتهم، واعتمادهم الاقطاع وسيلة لضمان دخول مناطق عديدة الى نفوذهم، وخصص المبحث الثاني: عن وصول الايوبيين الى كُردستان وتطبيقهم للنظام الاقطاعي فيها، اما المبحث الثالث: فتناول بروز الامراء والقادة الترك وتاسيسهم للاتابكيات بعد ضعف السلاجقة، والتي ظهرت البعض منها في اجزاء من كُردستان واعتمادهم النظام الاقطاعي في ادارة بعض المناطق الخاضعة لنفوذهم،



واثره على المناطق الكُردية التي خضعت لهم، وبحث المبحث الرابع: ظهور قوى خارجية اخرى وسيطرتها على اجزاء واسعة من كُردستان متمثلة بالخوارزميين والمغول، مع الاشارة الى سياستهم في تطبيق النظام الاقطاعي في كُردستان.

وفي الخاتمة تم الاشارة الى اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

واخيرا اود الاشارة الى ان هذه الدراسة تمثل جهدا متواضعا، لا تخلو من بعض الاخطاء غير المتعمدة التي تصاحب كل عمل بشري، فالكمال لله وحده تعالى، ولكنني بذلت كل ما بوسعي في انجاز هذه الدراسة، وارجوا ان اكون قد ساهمت في ابراز جانب من تاريخ الكُرد في العصر الاسلامي، عن طريق دراسة الاوضاع الاقتصادية في كُردستان. والله ولي التوفيق.

تقييم أهم المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع، واحتوت البعض منها على معلومات مهة، لاسيما تلك التي كانت معاصرة للأحداث التي رافقت حقبة الدراسة، لذلك سيتم الاشارة إلى أهم تلك المصادر والمراجع.

اولاً: كتب الفقه:

يعد كتاب (الخراج) للقاضي أبي يوسف (ت 182هـ/ 798م) من أقدم الكتب الفقهية التي تناولت مسألة الخراج والضرائب التي تفرض على الأراضي الزراعية واهمها، وكما يشير في مقدمة كتابه أنه وضعها بناءاً على طلب الخليفة هارون الرشيد، لكي يكون على علم بأحكام الخراج وفق الشريعة الإسلامية، لمنع ظلم الرعية، حيث وردت فيها اشارات الى أنواع الاقطاعات والأراضي.

ومن المصادر الفقهية المهمة التي تناولت أحكام الأراضي والضرائب التي فرضت عليها، كتاب (الخراج) لإبن آدم القرشي (ت 203هـ/ 818م) وكتاب (الأموال) لإبن سلام (ت 224هـ/ 837م).



ومن أجل التعرف على أحكام المذاهب الإسلامية بخصوص الإقطاع والأراضي، تمت الاستعانة بالمصادر الفقهية لكل مذهب، ومنها كتاب (الموطأ) للإمام مالك بن أنس (ت 177هـ/ 793م)، ولبيان آراء المذهب الحنبلي، تم الاعتماد على عدة كتب ابرزها (كتاب المغني) لإبن قدامة (ت 620هـ/ 1223م)، وبخصوص المذهب الشافعي، تم الاعتماد على كتاب(مختصر كتاب الأم في الفقه)، للإمام الشافعي (ت 204هـ/ 819م) وتم اخذ وجهة نظر الامام الحنفي وارائه من كتاب (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) للكاساني (ت 587هـ/ 1191م).

ثانياً: تواريخ الدول و المدن:

يعد كتاب (التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية – بالموصل) لابن الأثير (ت 630هـ/ 1232م) أهم مصدر عن تاريخ الزنكيين في الموصل، وعلاقاتهم بالقوى والأطراف المجاورة لهم، فضلاً ذلك فإن هذا الكتاب يضم روايات عن الأوضاع في المناطق الكُردية في فترة حكم الاتابكية الزنكية، حيث وردت فيها روايات نادرة ودقيقة عن اقطاعات افراد الاسرة الزنكية بكُردستان.

ويعد كتاب (الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية) لأبي شامة (ت 665هـ/ 1266م) مصدراً مهما عن اقطاعات الاتابكة في اقليم الجزيرة، فضلا عن ذلك فقد وردت فيها روايات عديدة عن الامراء والزعماء الكُرد خلال العهد الأيوبي ويعد مصدراً وثيقاً للمعلومات، لكونه من المعاصرين لتلك الفترة.

ومن المصادر المختصة بتاريخ الدولة الأيوبية (مفرج الكروب في أخبار بني أيوب) لإبن واصل (ت 697هـ/ 1297م)، والتي وردت فيها روايات مفصلة عن الأحداث التي رافقت حكم الأيوبيين.

هناك مصادر خاصة بتواريخ المدن، لا يمكن الاستغناء عنها عند دراسة الاقطاع، لانها تضم معلومات مفيدة عن التطبيقات الاقطاعية التي سادت فيها، فجاءت رواياتهم دقيقة ومفصلة، ولم تات في غيرها من المصادر، ومنها كتاب (تاريخ الموصل) للأزدي (ت 334هـ/ 945م) الذي يعد من المصادر المهمة عن الموصل والجزيرة،



أما كتاب (ذيل تاريخ دمشق) لأبن القلانسي (555هـ/ 1150م) فيضم هذا الكتاب على الرغم من انه مختص بتاريخ دمشق روايات فريدة عن بعض الأمراء الكُرد ، ويعد (تاريخ الفارقي أو تاريخ أمد وميافارقين) للفارقي (ت 572هـ/ 1176م) فالكتاب يعد من المصادر التاريخية المهمة عن تاريخ حكم الإمارة المروانية، ويضم روايات عديدة حول أقطاعات السلاجقة والأمراء الأتراك في الجزيرة، واورد معلومات مفصلة عن كيفية استيلاء الاراتقة على مدن الجزيرة وتقسيمها بين الموالين لهم وكذلك بالنسبة إلى (تاريخ اربل) لإبن المستوفي (ت 637هـ/ 1239م) فالكتاب يضم معلومات قيمة عن المدينة والأشخاص الذين منحوا أقطاعات فيها، واحتوت كتاب (زبدة حلب من تاريخ حلب) لابن العديم (ت 660هـ/ 1261م) روايات مهمة عن الكُرد في إقليم الجزيرة وغيرها، فضلاً عن ورود معلومات حول الإقطاع في المناطق الكُردية.

ثالثاً: التواريخ العامة:

يعد كتاب (تجارب الأمم) لمؤلفه مسكوية (ت 421هـ/ 1030م) من ابرز المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة فيما يخص العهد البويهي لانه اورد روايات فريدة عن الكُرد، وتكمن اهمية رواياته كون المؤلف قريباً من الأحداث، وشغل وظائف إدارية في الدولة البويهية، وكان قريباً من مصادر القرار فيها، لذلك جاءت رواياته دقيقة وغالباً ما يشير الى امور وقضايا غير سياسية افادت الدراسة في الجوانب الاقتصادية.

كما استفادت الدراسة من كتاب (ذيل تجارب الأمم) للروذراوري (ت 488هـ/ 1095م) ويعد هذا الكتاب مكملاً لما كتبه مسكوية، لذلك لا يمكن الاستغناء عنه في تناول أوضاع الدولة البويهية، وفيه عدد من الروايات تخص الجوانب الاقتصادية ومنها روايات تتعلق بالاقطاع.

يعد كتاب (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) لإبن الجوزي (ت 597هـ/ 1200م)، من المصادر الاساسية لانه يضم روايات عن العلاقات القائمة بين الخلفاء العباسيين مع البويهيين والسلاجقة، فضلاً عن ذلك فقد وردت فيها عدة روايات



حول الأمراء الكُرد المنظمين في خدمة البويهيين والسلاجقة، كما يعد من المصادر المعتمدة عن الأحوال الاقتصادية في العراق.

ومن المصادر الأخرى التي رفدت أغلب الفترات التي تناولتها الدراسة، هو كتاب (الكامل في التاريخ) لأبن الأثير (ت 630هـ/ 1232م) ويعد من المصادر التي لا يمكن تجاهلها خصوصاً فيما يتعلق بالأحداث التي رافقت العهد الأتابكي وكذلك العصر الأيوبي، لكونه كان معاصراً للأحداث، وقريباً منها لكونه مقيماً بالموصل، وكتابه حافل بالروايات الفريدة عن الكُرد وبلادهم.

كما أورد سبط بن الجوزي (ت 654هـ/ 1256م) في كتابه (مرآة الزمان في تاريخ الأعيان) روايات فريدة دقيقة لم ترد عند غيره حول أقطاعات الأمراء الكُرد، وكذلك الأحداث التي وقعت في كُردستان خلال العصر السلجوقي، لذلك يعد الكتاب رافداً مهماً في تناول أخبار الكُرد، والاحداث التي وقعت في بدايات العهد السلجوقي.

وقدم أبن العبري (ت 685هـ/ 1286م) معلومات نادرة عن المناطق الكُردية في مؤلفاته (تاريخ مختصر الدول) وكذلك (تاريخ الزمان)، لذلك يعتبر من المصادر المهمة التي يمكن الرجوع إليها عند تناول أخبار الكُرد وبلادهم.

رابعاً: كتب الرحالة والبلدانيين:

استفادت الدراسة من كتب الرحالة والبلدانيين في رسم صورة عن مناطق سكنى الكُرد في أقاليم الدولة الاسلامية التي قسمت عليها كُردستان خلال حقبة الدراسة، حيث ورد في تلك الكتب معلومات نادرة، لم يرد في غيرها من المصادر التاريخية، حيث يعد كتاب (المسالك والممالك) للاصطخري (ت 340هـ/ 951م)، مصدراً مهما عن المدن الكُردية، فقد وردت فيها إشارات كثيرة عن الاوضاع الاقتصادية في تلك المدن. ومنها كتاب (مروج الذهب ومعادن الجوهر) للمسعودي (ت 346هـ/ 957م) حيث أشار إلى القبائل الكُردية ومناطق سكناهم. واما كتاب



(صورة الأرض) لابن حوقل (ت 367هـ/ 977م) الذي يتناول أقاليم الدولة الإسلامية، فقد ضمت معلومات قيمة عن الكُرد ومناطق سكناهم في تلك الأقاليم.

ومن المصادر الأخرى ذات الأهمية كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي (ت 626هـ/ 1228م)، لا يمكن الاستغناء عنه في التعريف بمواقع المدن والبلدات والقرى بصورة عامة، حيث أهتم المؤلف بذكر مايتعلق بالنواحي غير السياسية لمواضيع عدة ومنها النواحي الاقتصادية والعمرانية، وما تشتهر به كل مدينة، فضلاً عن ذلك فقد أورد العديد من أسماء القبائل الكُردية.

خامساً: كتب السير والتراجم:

تضم هذه الكتب معلومات نادرة عن الأشخاص الذين كتب عنهم المؤرخون، لأن بعضاً منهم كانوا قريبين من أولئك القادة أو الأمراء، لذلك جاءت رواياتهم دقيقة الى حدما عن الأحداث التي رافقت حياتهم، وتأتي في مقدمة تلك الكتب (سيرة صلاح الدين) المسمى (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية) لإبن شداد (ت 632هـ/1234م)، الذي يعد من المؤرخين المعاصرين للسلطان صلاح الدين، وكان قريباً من الأحداث، بل وشارك في الكثير منها، حيث أورد معلومات دقيقة حول سياسة صلاح الدين الايوبي في منح واقطاع المدن والاقاليم للموالين له.

أما كتاب (سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي) للنسوي (ت 639هـ/ 1241م) فتضم معلومات فريدة عن توسيع الخوارزميين في مدن همدان وأخلاط وشهرزور وغيرها، ووردت فيها إشارات كثيرة حول تطبيق الخوارزميين للنظام الإقطاعي.

ومن الكتب الأخرى التي اعتمدتها الدراسة كتاب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لإبن خلكان (ت 681هـ/ 1282م)، وهو كتاب خاص عن تراجم الشخصيات، إلا أنه يضم معلومات تاريخية نادرة من خلال تتبعه لحياة أولئك الشخصيات في مختلف النواحي، السياسية والاجتماعية، حيث ورد فيها روايات فريدة عن الكُرد وتاريخهم.



كما يعد كتاب (سير إعلام النبلاء) للذهبي (ت 748هـ/ 1347م) من الكتب التي لا غنى عنها في دراسة تاريخ الكُرد، حيث أورد العديد من أسماء الأمراء والشخصيات الكُردية، وفيه إشارات كثيرة عن الاقطاعات التي سادت في بلاد الكُرد.

سادساً: المراجع الثانوية:

اعتمدت الدراسة على عدد غير قليل من المراجع والدراسات التي تناولت الاقطاع الاسلامي من جوانبه المختلفة الفقهية والسياسية والاقتصادية التي أغنت مواضيع عدة من الدراسة، لأنها تتناول الأحداث والوقائع التاريخية برؤية حديثة واخضعت الروايات التاريخية حول الاقطاع للبحث والتحليل، فتم الاستفادة من اراء وتقييم مؤلفيها، وتأتي في مقدمة تلك المراجع كتاب (النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى) للدكتور إبراهيم علي طرخان، حيث تناول بإسهاب الإقطاع في الدولة الإسلامية والتغيرات التي طرأ عليه بمرور الزمن، وكتاب (الإقطاع الشرقي) للدكتور فؤاد خليل، حيث درس بدايات ظهور الإقطاع في المجتمع الإسلامي، وحدد معالمه ومراحل تطوره، والظروف التي أدت إلى تطبيقه، فضلاً عن إشارته إلى أنواع الاقطاعات.

كما يعد كتاب (مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي) للدكتور عبد العزيز الدوري، الذي بحث الأوضاع الاقتصادية في الدولة الإسلامية، وظهور الإقطاع وأسباب تطبيق البويهيين ومن بعدهم السلاجقة، اما كتاب (كورد وكوردستان لة روذكارى خيلافةى ئيسلاميدا) للدكتور زرار صديق توفيق، فياتي في مقدمة المراجع المهمة التي تناولت تاريخ الكُرد عبر عهود الخلافة الاسلامية وافرد موضوعاً عن الاقطاع السلجوقي في كُردستان، ويعد كتاب (اربيل في العهد الاتابكي) للدكتور محسن محمد حسين، ابرز مرجع عن اربيل واطرافها خلال عهد الاتابكيات.

واستفادت الدراسة من عدد من الرسائل والاطاريح الجامعية، ومنها (الإقطاع في العراق في العهدين البويهي والسلجوقي) للدكتور عيسى بن عبد الله الضفيان، و (الكُرد والسلاجقة) للدكتورة نشتيمان بشير محمد، وأطروحة



(أذربيجان) للدكتور حسام الدين علي غالب النقشبندي، وكذلك أطروحة (الإقطاع في العصر العباسي) للدكتور عبد الوهاب خضر إلياس، حيث أغنت تلك الاطاريح الاكاديمية العلمية جوانب عديدة من هذه الدراسة التي هي في الأصل أطروحة دكتوراه أيضاً.



الفصل الاول

نشاة الاقطاع في الدولة الاسلامية

- **المبحث الاول:** الاقطاع لغة واصطلاحا
- **المبحث الثاني:** انواع الاراضي
- **المبحث الثالث:** انواع الاقطاعات
- **المبحث الرابع:** نشاة الاقطاع في المجتمع الاسلامي



المبحث الاول

الإقطاع لغةً واصطلاحاً

اولاً: الاقطاع لغة:

وهو مأخوذ من أقطع، وأصل الكلمة من قطع، والقطع ((إبانه بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً))[1]، والاقتطاع: هو أخذ قطعة من الشيء[2]، وأقطع الرجل إقطاعاً فهو مقطع[3]، وأقطعه إياها أذن له في اقتطاعها، واستقطعه إياها سأله أن يقطعها له[4]، وجمعه إقطاعات[5].

ثانيا: الاقطاع اصطلاحاً:

عرفه الخوارزمي قائلاً: ((إن يقطع السلطان رجلاً أرضاً، فتعتبر له رقبتها))[6]، وعند ياقوت الحموي: (إن يعمد الإمام الجائز الأمر والطاعة أي قطعة من الأرض يفرزها عما يجاوزها، ويهبها ممن يرى، ليعمرها وينتفع بها))[7]، وعرف أيضاً بأنه: ((الأرض التي يقطعها الإمام إقطاعاً))[8].

وقبل الإشارة على أنواع الإقطاعات في الدولة الإسلامية، ينبغي التعرف على أنواع الأراضي التي صنفت من قبل المسلمين.



المبحث الثاني

أنواع الأراضي

تقسم الأراضي في المصادر الفقهية والتاريخية إلى عدة أنواع، وبرزت في تلك المصادر آراء وتوجهات مختلفة، حول كيفية تشخيص نوع الارض واحكامه، وقد وجدت أنواع مختلفة من الأراضي وهي:

اولاً: أرض الموات:

تعرف أرض الموات عند المذهب الحنفي اصحاب ابو حنيفة النعمان (ت 150ه/ 767م): ((هي أرض خارج البلد لم تكن ملكاً لأحد ولا حقاً له خاصاً، فلا يكون داخل البلد موات أصلاً))[9]، وعرفت أيضاً: ((كل ما كان ليس لأحد فيه ملك وليس في يد أحد))[10].

وعند فقهاء مذهب الامام مالك (ت 177ه /793م) عرف الموات بـ: ((الأرض التي لا عمارة فيها، ولا يملكها أحد))[11].

وذكر فقهاء مذهب الامام الشافعي (ت 204ه / 819م) ، أن الموات تنقسم إلى قسمين الأول: ((ما كان عامراً لأهل معروفين في الإسلام، ثم ذهبت عمارته فصار مواتاً لا عمارة فيه))[12]، والثاني: ((ما لم يملكه أحد في الإسلام بعرف ولا عمارة ملك في الجاهلية إذا لم يملك فذلك الموات))[13].



أما عند فقهاء مذهب الامام حنبل (ت 241ه / 855م) فهي: ((الأرض الخراب الدارسة لم يجر عليه ملك لأحد ولم يوجد فيه أثر عمارة))[14].

تبين من خلال التعريفات المارة الذكر عن أرض الموات، أنها تلك الأراضي التي لم تكن ملكاً لأحد او قتل اصحابها ابان الفتوحات الاسلامية واصبحت ارضاً بدون مالك ولم ينتفع بها، وربما تكون وراء ذلك عدة أسباب، منها: أنها أراضي بعيدة عن مصادر المياه، أو كانت مغمورة بالمياه فترة، وقد تكون تربتها غير صالحة للزراعة، أو أنها كثيرة الحصا، وكانت تلك الأسباب عائقاً أمام زراعتها أو الاستفادة منها كثيراً.

وهناك اتفاق بين المذاهب الفقهية الإسلامية حول المقصود بأرض الموات هي التي ليس لها مالك، ولكن يلاحظ من خلال نظرتهم إلى الأرض، أن القرب والبعد عن البلد لا يكون مقياساً دقيقاً لتحديد أرض الموات، فهناك أراضٍ عامرة وصالحة للزراعة وقد تكون بعيدة عن العمران، لذا لا يمكن عدها مواتاً لبعدها عن البلد، كما أن تحديد الأراضي العامرة يعود إلى العرف الذي يختلف من بلد لآخر، فضلاً عن عدم وجود تحديد ثابت يعتمد عليه في تصنيف تلك الأراضي، لذا قد يتغير حسب ظروف كل بلد[15].

ثانياً: الأراضي الخراجية:

وهي الأراضي العامرة التي تصل إليها المياه وصالحة للزراعة[16]. والمقصود هنا بالأراضي الخراجية هي التي فتحها المسلمون عنوة، وتنقسم إلى قسمين، الأول: يسمى أرض الصلح: وهي الأراضي التي قام أصحابها بالصلح مع المسلمين على أن تبقى في أيديهم، يؤدون عنها الخراج سنوياً إلى المسلمين، إلى جانب دفعهم الجزية التي كانت تؤخذ عن الرؤوس، أي أن أصحابها بقوا على ديانتهم القديمة، ولم يدخلوا إلى الإسلام مقابل دفع الجزية، وضريبة الارض التي يفيدون منها والتي عرفت بـ(الخراج)[17].

أما القسم الثاني: فيسمى أرض العنوة: وهي الأراضي التي فتحها المسلمون، بعد قتال مع أصحابها، وسيطروا عليها عن طريق القوة، واصبحت بذلك وقفا للمسلمين، وصنفت ضمن الاراضي الخراجية ولا يسقط عنها الخراج بدخول اصحابها الاسلام[18].

وفي ما يخص التصرف بتلك بالاراضي، فان الخليفة عمر بن الخطاب (13 – 24هـ/634 – 643م) شاور المسلمين بخصوصها، فرأى غالبيتهم أن تقسم بين المقاتلين الذين سيطروا على تلك الاراضي لكونها تعد غنيمة لهم[19]، واستندوا في رأيهم هذا على قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾ سورة الأنفال، آية41.

وكان الخليفة عمر يرى عدم تقسيم تلك الأراضي بين المسلمين، ورد عليهم قائلاً: ((كيف أقسمه لكم، وأدع من يأتي بغير قسم)) [20]، وأضاف: ((تريدون أن يأتي آخر الناس ليس لهم شيء)) [21]، وحذرهم من وقوع الخلافات بينهم قائلاً: ((أخاف أن قسمته أن تتحاسدوا بينكم في المياه)) [22]، وتلى عليهم قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى .... وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ سورة الحشر، آية 7–10.



إن عدم تقسيم الخليفة عمر الأراضي، جاء بعد أن أمر المسلمين بمسح الأراضي المفتوحة عنوة، فوجد أن الحصة التي سوف يحصل عليه كل فرد كبيرة جداً[23]، وأن الخليفة كان يعلم بأن التصرف بتلك الأرضي هي من صلاحياته وله القرار في ذلك، ولكن كان عليه أن يراعي المصلحة العامة للمسلمين[24].

وكان الخليفة يعلم أن المسلمين كانوا بحاجة إلى المقاتلين لمواصلة الفتوحات، وأن عليه توفير واردات اضافية لتسديد رواتب المقاتلين، فوجد في تلك الأراضي مصدراً لواردات الدولة من خلال فرض الخراج عليها، وإبقائها في أيدي أصحابها، وأن توزيعها على المسلمين، سيؤدي إلى ارتباطهم بالأرض، وأن ذلك يؤثر سلباً على قلة إعداد المقاتلين وجاهزيتهم للجهاد، وتحرم الدولة من واردات الخراج، وكان ذلك واضحاً من كلامه للمسلمين قائلاً: ((أرأيتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها، أرأيتهم هذه المدن العظام-كالشام والجزيرة-لابد أن تشحن بالجيوش، وإدرار العطاء عليهم، فمن اين يعطى هؤلاء إذا قسمت [الاراضي])) [25].

بعد تلك المشاورات حول الاراضي التي فتحت عنوة أمر الخليفة بإبقائها في أيدي أصحابها، ووضع على رؤوسهم الجزية، وعلى الأرض ضريبة الخراج، ولم تقسم بين المسلمين[26].

على الرغم من بقاء تلك الأراضي في أيدي أصحابها، إلا أن نظرة الخليفة إليها لم تتغير باعتبارها فيء للمسلمين، لذا كان يمنع أصحابها من بيعها[27].

والحقيقة ان اجراء الخليفة المار تجاه الاراضي كان اجتهادا منه، لان أي نص تشريعي لم يرد به سواء اكان من القران الكريم ام الحديث النبوي الشريف، وانما كان حسب رؤيته للاوضاع السائدة انذاك والمصلحة العامة للمسلمين [28].

لم يصبح ما قام به الخليفة تجاه الأراضي المفتوحة عنوة تشريعاً، بحيث يسير عليه من جاء بعده من الخلفاء، ما دام الأمر يعود إلى رأي الخليفة لذا اختلفت الإجراءات وأصبح هناك تغير في التطبيقات المتعلقة تجاه الأراضي[29]، خاصة وأن إجراء الخليفة عمر بن الخطاب أدى إلى ظهور أراء مختلفة بين الفقهاء المسلمين، وأن اختلاف الفقهاء هو الذي دفع بالخلفاء الذين جاءوا بعده، الى عدم التقيد



باجراءاته تجاه الأراضي، حيث يرى فقهاء المذهب الشافعي أن الأراضي التي فتحها المسلمون تكون غنيمة تقسم بين المقاتلين، وأن الخليفة عمر بن الخطاب قام بإقناع المقاتلين بعد أن اوضح لهم بان في ذلك مصلحة للمسلمين جميعا ونشر الدين فاستطاب بذلك نفوس اولئك المقاتلين الفاتحين، وبالتالي تنازلوا عن حقوقهم في تلك الأراضي[30]، بعدما علموا بأن العطاء سيوزع عليهم من واردات تلك الأراضي[31].

أما فقهاء المذهب الحنبلي، فأنهم افتوا بحرية الخليفة في التصرف بالأراضي، إن أراد قسمها بين المقاتلين، وإذا لم يقسمها تكون وقفاً للمسلمين يفرض عليها الخراج، وبذلك يكون التصرف بتلك الأراضي من اختصاص الخليفة وحده[32]، وكان رأي فقهاء المذهب الحنفي قريباً من المذهب الحنبلي، فقد ذهبوا الى ان التصرف بتلك الأراضي تكون من صلاحيات الخليفة، وله الحرية في اختيار ما يراه مناسباً، أن كان بالتقسيم بين المقاتلين، أو إبقائها في أيدي أصحابها، اوجعلها أراضي خراجية[33].

أما المذهب المالكي فيرى فقهاؤه أن الأراضي تكون وقفاً للمسلمين، وأن كان موقفهم غير واضح في مسألة تصرف الخليفة بها، إلا أنهم يؤكدون على أن ملكية تلك الأراضي تعود للمسلمين[34].

ان عدم وجود نص قطعي الدلالة والثبوت من الكتاب او السنة هو الذي ادى الى عدم وجود رؤية موحدة بين المذاهب الإسلامية في ما يتعلق بالأراضي التي فتحها المقاتلون المسلمون عنوة، والاختلاف فيما بينهم بخصوص جواز التصرف بها من عدمه، وهو ما أعطى المجال للخلفاء التصرف بها حسب ما تمليه عليه المصلحة العامة لا الهوى او المصلحة الشخصية لان مكانته بوصفه خليفة للمسليمن يوجب عليه العمل وفق المصلحة العامة للمسلمين، ولا يجوز أن تكون القرارات في صالح طبقة معينة من المجتمع الإسلامي، دون غيرها، باعتبار أن الخليفة يفكر دائماً في ذلك، وهو ما أكد عليه فقهاء المسلمين، وعلى وفق تحقيق العدل تصرف الخليفة عمر بن الخطاب.



ثالثا: أراضي العشر:

وهي الأراضي التي دخل أصحابها الإسلام دون قتال، لذا قام المسلمون بإبقائها في أيدي أصحابها مع دفع ضريبة العشر[35]، وأراضي العشر: هي تلك الاراضي التي لم تكن تصل إليها مياه الأنهار، وأن زراعتها كانت تعتمد على حفر الآبار[36]، فضلاً عن ذلك كانت هناك أراضٍ أخرى تعد ضمن أراضي العشر، تلك التي قام أصحابها بالصلح مع المسلمين دون قتال مع بقائهم على دياناتهم القديمة، فإذا لم يوضع الخراج على تلك الأراضي، وقام أصحابها بالدخول إلى الإسلام بعد الصلح تصبح أراضيهم عشرية[37]، كذلك فإن الأراضي التي استولى عليها المسلمون عن طريق القتال، ووزعت عليهم، تصبح ضمن الأراضي العشرية[38].

تتحول الأراضي العشرية إلى أراضي خراجية، إذا اشترى غير المسلم أرض عشرية من مسلم تصبح أرضه خراجية[39]، كذلك فإن أرض الموات تتحول الى اراضي عشرية بعد احيائها[40].

وتعد اراضي الصوافي التي فتحها المسلمون عن طريق القتال مع اهلها من غير المسلمين، احد مصادر الاراضي العشرية، وقام الخليفة عمر بإصفائها لبيت مال المسلمين، لعدم وجود أصحابها، أما لأنهم قتلوا في المعارك، أو أن أصحابها هربوا وتركوها خلفهم خوفا من المسلمين[41]، وكان للإمام حرية التصرف بها من خلال إصلاحها والصرف عليها من بيت المال وتأجيرها لمن يراه مناسباً على أن تعود وارداتها إلى بيت المال، وإن شاء أقطعها للمسلمين[42].

أضافت إلى ذلك الصنف من الأراضي أنواع أخرى، تلك التي كان لها مالك وكانت عامرة، وعند وفاة صاحبها ولم يكن هناك من يورثه، ترد حكمها إلى الإمام، وتضع ضمن أراضي الصوافي[43]، وقد ضعت على تلك الأراضي ضريبة-الخراج من قبل المسلمين[44]، وكان الخليفة عثمان بن عفان اول من قام باقطاع المسلمين من تلك الاراضي[45]



أصبحت أراضي الصوافي مصدراً مهماً للاقطاعات في الدولة الإسلامية[46]، فقد قام الخلفاء بتوزيعها على المسلمين كإقطاعات[47]، خاصة أن الفقهاء قد افتوا بحرية الخليفة في التصرف بها[48]، وبذلك اصبحت اراضي الصوافي اساسا لنشوء الملكيات الكبيرة في الفترة اللاحقة[49].

بعد سقوط الدولة الأموية (132هـ/ 749م)، توسعت رقعة أراضي الصوافي، لقيام العباسيين بمصادرة الأراضي الواسعة التي كان يملكها أفراد الأسرة الأموية وكبار حاشيتهم[50]، فضلاً عن التي كان يملكها بعض ممن تقلدوا المناصب الإدارية والعسكرية فيها، إما لوفاتهم، أو فصلهم وإبعادهم عن تلك الوظائف وشكل ذلك بداية لنشوء ما يسمى بالمصادرات او اراضي الغصب[51].

ونتيجة لزيادة أراضي الصوافي قام الخليفة هارون الرشيد (170-193هـ/ 786-808م)، بإستحداث ديوان (الصواف) ووضع تحت أشراف موظف كبير يتولى مهام إدارته [52].

دأب الخلفاء العباسيون على امتلاك الأراضي، وجعلها ملكاً خاصاً بهم، وتوسعوا في الحصول عليها، لتضاهي بذلك الاراضي التي تمت مصادرتها من الأسرة الأموية والموالين لهم، وعرفت بـ (الضياع السلطانية)، وبدأوا بالاستحواذ تدريجياً على أراضي الصوافي[53]، والحكم الشرعي في هذا الموضوع وهو مصادرة العباسيين الاراضي من الامويين وجعلها ملكا خاصا بهم واحدث ذلك خلافا بين الفقهاء بشان كون الاجراء جائز ام غير جائز[54].



رابعاً: أراضي الوقف:

وهي الأراضي التي يقوم مالكها بوقفها للمساجد ودور العلم وتخصص للاغراض الخيرية، وتصرف ريعها على الأماكن المقدسة، كذلك للفقراء والمحتاجين أو لبناء المدارس ورعاية الطلاب الذين يدرسون بعيداً عن مناطق سكناهم، أو للأغراض التي يعود نفعها على عامة المسلمين مثل البيمارستانات (المستشفيات)، ولا يكون الوقف إلا من الأملاك الخاصة[55].

والوقف يعني الحبس، أي: المنع، فإذا قام أحد الأشخاص بوقف جزء من أملاكه، فأنه يؤدي إلى زوال ملكه عنه، ويمنع بعد ذلك من التصرف بها، من خلال البيع والشراء، ولا يجوز لأحد من أبنائه أو ورثته المطالبة بها[56]، لان الشخص يقوم بتخصيص جزء من أملاكه للوقف بإرادته وحريته، ويمتاز بصفة الاستمرارية[57]، ويشير الحنبلي إلى ذلك قائلاً: ((أرض الوقف استحقاق المسلمين عموماً إلى يوم القيامة)) [58]، وكانت مهمة الأشراف على إدارة الأوقاف يعود للقضاة، إلا أن اشرافهم كان نظرياً، أما الإدارة العملية فكانت تدار عن طريق ديوان البر[59].

لم يكن دافع الخير وحده وراء وقف الأملاك، ففي بعض الأحيان كان الوزراء والقادة العسكريين في الدولة العباسية، وحتى المقربون من أفراد أسرة الخليفة يقومون بوقف أملاكهم، لعدم فسح المجال أمام الدولة التصرف بها أو مصادرتها[60].



المبحث الثالث

أنواع الاقطاعات

اولاً: إقطاع التمليك:

وهي الاقطاعات التي يمنحها الخليفة أو الحاكم إلى بعض الأشخاص، وتكون للمقطع ملكية تامة، وكانت من المفروض تعطى من الأرض الموات[61]، والتي كانت تنقسم إلى قسمين:

1. الأراضي التي لم تكن ملكاً لأحد منذ القدم، ولم تكن فيها أثر عمارة، ولم يجر أن قام أحد باستغلالها[62].
2. الأراضي التي كانت عامرة ومملوكة، ثم تركت حتى صارت مواتاً، وهي على نوعين:
3. أرض كانت مملوكة قديماً، فانقرض اهلها، ولم يبق منهم من يورث تلك الأراضي فتحولت إلى موات[63].
4. ما كان عامراً لأشخاص معروفين من المسلمين، ثم تركت ولم تعد صالحة، وأصبحت ضمن أراضي الموات[64].

تتفق المذاهب الاسلامية على جواز قيام الخليفة أو الحاكم بإقطاع تلك الاراضي للمسلمين، لان هذا الامر سيؤدي إلى إحيائها، وبالتالي زيادة رقعة الأراضي الزراعية في الدولة[65]، إلا أنهم اختلفوا في بعض الأمور المتعلقة بأحيائها، منها:



الحصول على إذن الحاكم في ذلك، ففي المذهب الشافعي والحنبلي لا يشترط الحصول على إذن من الحاكم للقيام بإحياء أرض الموات[66]، واستندوا على حديث الرسول (ص): ((من أحيا أرضاً مواتاً فهي له)) [67].

اشترط المذهب الحنفي وجود إذن من الحاكم لاحياء الارض الموات وبدون اذنه لا يجوز ذلك[68]، أما المذهب المالكي، فله رأيان في هذه المسالة الأول: إذا كانت أرض الموات بعيدة عن البلد، فذلك لا يحتاج إلى إذن من الحاكم، والثاني: وأن كانت قريبة فأذن الحاكم شرط في إحيائها[69].

ليس هناك خلاف بين المذاهب الإسلامية، بشان ملكية الشخص للقسم الاول من الاراضي[70]، اشار الخوارزمي إلى عدم جواز الملكية التامة لتلك الأراضي قائلاً: ((تصير له رقبتها... وتكون له مدة حياته فإذا مات أرتجعت من ورثته)) [71]. يبدو أن ما ذهب اليه الخوارزمي كان سيلحق ضرراً ببعض أصحاب تلك الإقطاعات، لأن إحياء الأراضي يتطلب جهوداً كبيرة وأموالاً، وقد يموت الشخص قبل حصوله على وارد تلك الأراضي، لذا فحسب ما ذهب إليه فقهاء المذاهب الإسلامية، كان ورثته أحق من غيرهم في الاستفادة من تلك الأراضي.

ثمة خلاف بين الفقهاء بشان القسم الثاني من اراضي الموات المار الذكر في جواز بقاء ملكية تلك الاراضي لاصحابها الذين ماتوا وتركوها وبالتالي تحولت الى ارض موات، وجواز قيام الخليفة او الحاكم باعطائها لاخرين مستحقين لغرض القيام باحيائها تحقيقا للمصلحة العامة[72].

يرى فقهاء المذهب الحنفي و الشافعي ، إن تلك الأراضي لا يمكن أن يقوم الحاكم بإقطاعها، إذا عرف مالكها، أو كان هناك أحد من أسرته يمكن أن يورث تلك الأراضي، أما إذا تعذر التعرف على أحد من مالكيها، فللحاكم الحق في إقطاعها[73]، أما المذهب المالكي فيرى جواز إقطاع تلك الأراضي، سواء عرف أصحابها أم لم يعرف وتملك الأرض للشخص المقطع[74]، وهناك روايتان حول موقف المذهب الحنبلي بخصوص تلك المسالة، الأولى: لا تملك أرض الموات عن أحيائها سواء عرف



أصحابها، أم لم يعرف، والثانية: أن عرف أصحابها لا تملك عند إحيائها ولا يجوز إقطاعها، وأن لم يتم التعرف على مالكها جاز الإقطاع فيها، وتملك بإحيائها[75].

إن إعطاء الأراضي الموات كإقطاع تمليك للمسلمين، كان يجري وفق ضوابط، منها أن الشخص المقطع للأرض كان عليه إحيائها خلال مدة ثلاث سنوات، وإذا تعذر عليه ذلك يحق للحاكم إلغائها الاقطاع وسحبه منه، وإعطائها إلى شخص آخر للقيام باعماره[76]، وعند قيام الشخص بإحياء قسم من الأرض وترك الباقي، فأن للحاكم الصلاحية في إبقاء ما احيا منها كإقطاع له، وسحب الأرض التي بقيت على حالها الاول دون إحياء[77]، كذلك فإن الحاكم ملزم بعدم إلحاق الضرر بالمصالح العامة للمسلمين سيما القرى ومراعيهم عند إقطاع اراضي الموات، لأن خلاف ذلك يوجب عليه إلغاء الإقطاع[78].

كان على الشخص المقطع له من أرض الموات بعد إحيائها أن يدفع عنها ضريبة العشر إلى الدولة[79]، لأنها كانت بمثابة مكافأة للشخص المقطع مقابل استصلاحها[80]، وأدى ذلك الأجراء إلى زيادة مساحات الأراضي الزراعية، والتي كان من نتائجها زيادة الإنتاج الزراعي، وأفادت الدولة كثيراً لان ذلك الامر زاد من واردات الضرائب التي كانت تأتي إلى بيت المال من تلك الأراضي، فضلا عن توفير الحاجات الضرورية وباسعار مناسبة لعامة الشعب[81].

نظراً لعدم وجود تحديد في الفقه الإسلامي للحد الأعلى لمساحة الأرض التي يمكن للمقطع الحصول عليها، فقد تجمعت مساحات واسعة من الأراضي عند عدد محدود من الأشخاص الذين كانوا يملكون الأموال، لأن إحياء الأرض تتطلب وجود الأموال، وهو ما أدى إلى حصر الإقطاع عندهم، وهم عادة من التجار وكبار رجال الدولة، والأسر الكبيرة[82]، وبرزت ظاهرة الملكيات الفردية، التي جعلت أصحاب الوظائف الإدارية والعسكرية يسعون للحصول على الاقطاعات، التي أصبحت وسيلة لكي يكون الشخص من أصحاب الأموال والملكيات الفردية، وهو ما يعني سوء نظام توزيع الأراضي الزراعية في الدولة الإسلامية، واقتصارها على طبقات معينة من المجتمع دون غيرها[83].



ثانياً: إقطاع الاستغلال:

وهو الإقطاع الذي يحصل شخصا ما بموجبه على استغلال منفعة الأرض، من دون أن يملك الأرض، وكان يحق له أن يزرعها، أو يؤجرها إلى شخص آخر من دون أن يؤثر على ملكية الأرض العائدة للدولة[84]، وكان يعطي بدلاً عن الرواتب والعطاء مقابل خدمة للدولة الذي كان ينبغي أن يدفع من بيت المال، مع الاحتفاظ بملكية الأرض التامة للدولة[85]، وعد ذلك الإقطاع أساساً للفرق بين الإقطاع الذي يعطي بملكية للأرض، ولم يكن اقطاع الاستغلال ملكا يورث وانما كان ينتهي بموت صاحبها او ابتعاده عن تقديم الخدمة[86].

وارتبط ذلك الإقطاع بالخدمات التي كان يقدمها الشخص المقطع إلى الدولة، لذلك كانت هناك فترة معينة له، فضلاً عن أنه كان يعتمد على طبيعة الأرض، وكذلك نوع مال الخراج[87]، لذلك وضعت بعض الضوابط حول إقطاع الاستغلال، منها:

1. لا يجوز الإقطاع من مال الجزية لأكثر من سنة واحدة لأن الجزية غير ثابتة، وذلك لاحتمال دخول الذين يدفعون الجزية إلى الإسلام، وإذا حدث ذلك، تسقط عنهم الجزية، وبذلك تنقطع الواردات التي كانت تأتي إلى بيت المال عن طريق الجزية[88].
2. إذا كان الخراج مفروضاً على الأرض، ففي تلك الحالة يقتطع للأشخاص بسنين معلومة، وفق الحالات التالية:

أ. أن يقدر الفترة الزمنية للإقطاع، والتي أشارت أغلب المصادر إلى فترة العشر سنوات، كمدة لها، شرط تحقيق أمرين، الأول: أن يكون عطاء الشخص المقطع عند الحاكم معلوماً، والثاني: أن يكون مبلغ الخراج الوارد من الأرض معلوماً للطرفين[89] والسبب وراء ذلك أن المبلغ الذي يستحقه المقطع كعطاء له من الدولة، إذا كان معلوماً كان عليها توفيره لذلك الشخص، ولكي يكون الاستغلال موازياً لما كان يستحقه[90].



وخلال فترة الإقطاع يجب مراعاة بعض مايستجد من احداث خلال فترة الاقطاع،منها: أن يكون الإقطاع مستمراً ما دام الشخص المقطع يقدم خدمات للدولة، وإذا حدث أي شيء مفاجئ كوفاة الشخص قبل انقضاء المدة، فيبطل الإقطاع ويعود أمره إلى بيت المال، وإذا كان له ذرية، كانت تعطى لهم الأموال من موارد أخرى، ليس من الاراضي المقطعة[91]، أما إذا تعرض المقطع إلى حالة مرضية أقعدته عن تقديم الخدمات إلى الدولة قبل انتهاء مدة الإقطاع، ففي ذلك رأيان: الأول: يستمر إقطاعه حتى انتهاء الفترة المحددة، لها، والثاني: ينتهي الإقطاع ويرتجع منه[92]، لأن الإقطاع مقابل ما يقدمه الشخص، وفي هذه الحالة لا يستطيع الشخص تقديم الخدمات بسبب المرض.

ب. أن يكون الإقطاع للشخص مدة حياته، وإذا توفي يكون لورثته الحق في الاستمرار في الإقطاع، وعارض الفقهاء ذلك، ووصفوه بأنه إقطاع باطل، لأن الإقطاع خرج عن أحقية بيت المال له، وأصبح مثل الأملاك الموروثة للشخص[93].

ت. اما إذا كان الإقطاع مدة حياة الشخص المقطع، فبخصوص صحة ذلك الإجراء في الإقطاع رأيان، الأول: يبقى الشخص مستمراً في إقطاعه، حتى وأن تعرض للمرض وتعذر القيام بالأعمال التي كان يقدمها، إلى حين انتهاء المدة المحددة له والثاني: إن انقطاعه عن الخدمة للدولة بسبب المرض، يؤدي إلى استرجاع الإقطاع منه[94]، ولكن على الحاكم الانتظار حتى حلول نهاية السنة التي فيها، أما ما يحصل عليه بعد ذلك فيكون من بيت مال المسلمين[95].

أشار الماوردي إلى أحقية حصول قادة الجيش على اقطاع الاستغلال فذكر قائلاً: ((الجيش، وهو أخص الناس بجواز الإقطاع)) [96] لانهم ذوي استحقاقات ثابتة تصرف لهم من بيت المال، مقابل جهودهم في الدفاع عن الدولة[97]، ولكن هذا لا يعني



أن يكون الإقطاع حصراً عليهم، بل يجوز إعطاؤه لغيرهم من الفئات، بل أنهم كانوا من أهم الفئات التي تستحق الحصول عليها لقاء الخدمة التي يقدمونها للدولة[98].

إن أنواع الإقطاع الذي مر ذكره، كان حسب نظرة الفقهاء إلى الإقطاع في الشريعة الإسلامية، إلا أن الالتزام بها لم يراع دائماً عند توزيع الاقطاعات، ويصف القلقشندي ذلك قائلاً: ((خرجت الأمور عن القواعد الشرعية، وصارت الاقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال: من خراج الأرضين، والجزية...، والعشر وغير ذلك)) [99]، لذا أصبح نوع الإقطاع لا يعتمد على ما صنفه الفقهاء، بل يعتمد بالأساس على الصفة التي يحملها الشخص المقطع، والمنصب الذي يشغله في الدولة، لذا ظهرت أنواع أخرى من الإقطاع في الدولة[100]، وسوف يشار إليه في الفصل الثاني.



المبحث الرابع

نشاة الاقطاع في المجتمع الاسلامي:

تعود سياسة منح الاراضي وهي من جذور الإقطاع في المجتمع الإسلامي إلى عهد الرسول(ص)، واندرجت تلك الاقطاعات ابتداءاً من الاقطاع السكني او الاستيطاني، فقد قام بتوزيع الاقطاعات بعد وصوله إلى المدينة[101]، وحصره على بعض المسلمين، وخاصة الذين هاجروا من مكة إليها، وذلك لغرض تأمين السكن لهم بعد أن تركوا دورهم في مكة، وأصبحوا بلا مسكن في المدينة، وتشير المصادر إلى أن الرسول (ص) وبعد وصوله المدينة أقطع عددا من المهاجرين الدور[102]، ((خط الرسول (ص) لأصحابه في كل أرض ليست لأحد، فيما وهبت له الأنصار من خططها)) [103]، المقصود بأصحابه في النص، هم المهاجرون الذين تركوا اهلهم وديارهم.

وحاول الرسول (ص) بذلك أن يؤمن لأصحابه السكن، وأن يدخل الطمأنينة إلى قلوبهم بعد هجرتهم[104].

لجأ الرسول (ص) إلى اتخاذ إجراء، وهو توزيع أراضي الموات على المسلمين من أجل أحيائها، لأنه كان يرى في إقطاعها للمسلمين، وسيلة لزيادة الأراضي الصالحة للزراعة، ولكي تكون من المصادر تمد بيت المال بالأموال ، عن طريق ضرائب العشر التي تؤخذ عنها[105].



كذلك قام الرسول (ص) بإقطاع الأراضي العامرة للقبائل العربية[106]، وخاصة تلك التي تقع على الطريق بين مكة والمدينة المنورة، وضمن لهم المحافظة على ملكية الأراضي التي تعود لتلك القبائل[107]، ولضرب الايلاف المكي، ولكي تتألف قلوبهم على الدخول إلى الإسلام[108]، وساعد ذلك الإجراء على دخول تلك القبائل إلى الإسلام[109].

وصف الإقطاع في عهد النبوة بأنه كان محدوداً، ولم يؤد إلى إخلال التوازن بين المسلمين، لأن تلك الاقطاعات كانت تراعي إقامة العدالة وعدم خلق التناقضات بين المسلمين[110]، على الرغم من ذلك وجدت اقطاعات كان اصحابها يدعون بانهم حصلوا عليها في عهد الرسول (ص) ، وذلك لأبعادها عن تصرف الدولة، وحمايتها من كبار رجال الدولة والقبائل الكبيرة[111].

استمر توزيع الاقطاعات في عهد الخلفاء الراشدين، ولكن بصورة محدودة، حيث اشارت بعض المصادر إلى ذلك: ((وأقطع الخلفاء من بعده من رأوا أن في إقطاعه صلاحاً)) [112]، باستثناء الخلفية عثمان بن عفان (24-35هـ/ 644-656م)، الذي توسع في منح الاقطاعات، خاصة لأقربائه من أفراد الأسرة الأموية[113]، وشمل الإقطاع في عهده أراضي الصوافي، حتى عرف بأنه أول من أقطع المسلمين الاقطاعات من الخلفاء[114].

إن قيام الخليفة عثمان بن عفان بإقطاع الأراضي إلى الشخصيات المقربة منه أدى إلى حدوث تذمر اكثرية المسلمين، بعد أن تركزت الثروات في أيدي طبقة محدودة، وأغلبهم من الأمويين على حساب غالبية المسلمين[115]، واشارت الروايات إلى أن الخليفة لم يكن وحده يتحمل نتائج إجراءاته في توزيع الأراضي، بل الأمراء والقادة الذين حازوا على الاقطاعات يتحملون جزءاً من المسؤولية، ووصف المقريزي ذلك الموقف قائلاً: ((فأن يكن عثمان أخطأ، فالذين قبلوا منه الخطأ اخطأوا، وهم الذين أخذنا عنهم ديننا)) [116]، ومن الجدير بالذكر أن الأمراء والقادة سعوا وراء مصالحهم الشخصية، للحصول على الأموال والثروة من خلال الحصول على



الاقطاعات، وأن الفرصة سنحت لهم بسبب إفساح الخليفة عثمان بن عفان المجال أمامهم لامتلاك الأراضي، لأنهم لم يتمكنوا من ذلك في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، بسبب حزمه في إدارة الدولة، وسياسته التي أتبعها في أبقاء الأراضي تحت تصرف الدولة، وعدم توزيعها بين المسلمين(117).

شهد العصر الأموي (41-132هـ/ 661-749م)، توسعاً في توزيع الاقطاعات، منذ عهد الخليفة الاول معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/ 661-679م)، حيث منح الاقطاعات لأفراد أسرته واقربائه والذين كانوا يخدمون الدولة(118)، ونظراً لكثرة ما اقتطع من أراضي الصوافي وتوزيعها على الامراء والقادة من قبل خلفاء بني امية، لم تعد هناك أراضي صوافي إلا ووزعت(119)، لذا قام المتنفذون بالدولة بالضغط على الخلفاء من أجل السماح لهم بشراء الأراضي الخراجية، للاستفادة منها في منح الاقطاعات، وبالفعل سمح لهم في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك (86-96هـ/ 705-715م) واستمر ذلك حتى نهاية الدولة الأموية(120)، باستثناء عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (99 - 101هـ/ 717-720م)، الذي أعرض عن ذلك الأجراء، وأبقى الأراضي في أيدي أصحابها(121).

بعد سقوط الدولة الأموية، ومجيء العباسيين إلى الحكم (132ه / 749م)، لم تطرأ أية تغييرات على النظام الإقطاعي، لأن العباسيين لم يلتزموا بالمبادئ التي كانوا ينادون بها، باعتبار الأمويين متجاوزين على حقوق المسلمين، من خلال اقتصار الاقطاعات على أفراد الأسرة الحاكمة وتجاوزهم على الأراضي، فلم يرجع العباسيون تلك الأراضي إلى بيت المال بعد مصادرتها من الأمويين(122)، بل قاموا بتوزيعها على أفراد الأسرة العباسية، مكافأة لهم بعد تأسيس الدولة العباسية، وتحولت الأراضي من الامويين إلى العباسيين(123).

لم تقتصر الاقطاعات عند العباسيين على الأراضي التي كانت في أيدي الأمويين، بل قام الخلفاء بتوزيع أراض أخرى خضعت لهم، وشملت إقطاعاتهم مختلف الفئات من الأسرة العباسية، والوزراء، والقادة، وغيرهم(124). منح العباسيون



الاقطاعات الى الشخصيات التي ساهمت في نجاح دعوتهم ومشاركتهم في اسقاط الدولة الاموية فضلا عن الذين كان لهم دور في تثبيت حكم العباسيين[125] حيث شاع منح الاقطاعات عندهم منذ عهد الخليفة ابو جعفر المنصور (137 –158ه/754 – 774م) الذي اقطع ابناءه الاقطاعات[126] فتم اقطاع نواحي من اقليم الجزيرة سنة 139هـ/ 756م إلى أحد القادة العسكريين من الذين قدموا خدمات للعباسيين، هو وائل بن الشجاع الأزدي[127].

توسع العباسيون في عهد سيادة الاتراك منح الاقطاعات الى القادة والامراء العسكريين وخاصة الاتراك الذين تحكموا في امور الدولة بعد اعتماد الخلفاء عليهم في الحفاظ على حكمهم والدفاع عن الدولة، وفي سبيل ارضائهم تم منحهم الاقطاعات، فقد اقطع الخليفة المعتصم (218 –227ه/ 833 –842م) مدن ونواحي في اقليم الجبال الى القادة الاتراك، إذ اشار الاصطخري الى ان الاقطاعات التي منحت لهم كان لابعادهم عن مركز الدولة[128]. واستمر الاتراك في اقطاعاتهم حتى مجيء البويهيين الى بغداد وقيامهم في مصادرة اقطاعاتهم[129].

يمكن القول إن الإقطاع قد وجد في المجتمع الإسلامي منذ البداية، ولم يكن شيئاً جديداً جاء به البويهيون، بل أن الإقطاع عند البويهيين أصبح نظاماً يتم من خلاله إدارة الدولة، حيث شاع الإقطاع في مختلف المناطق التي وقعت تحت سيطرتهم، وسيتم الاشارة الى ذلك في الفصل الثاني.



هوامش الفصل الأول

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص182.

(2) أنعام فوال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، ص 201.

(3) الأزهري، معجم تهذيب اللغة، ج3، ص 2998.

(4) الفراهيدي، العين، ج1، ص 25؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص 376.

(5) للتفصيل ينظر: عيسى بن عبد الله الصفيان، الإقطاع في العراق في العهدين البويهي والسلجوقي، اطروحة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب – جامعة الملك سعود (الرياض، 1423ه)، ص ص 44 – 46.

(6) مفاتيح العلوم، ص 60.

(7) معجم البلدان، ج 1، ص ص 42 – 43.

(8) القرشي، الخراج، ص 112.

(9) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج14، ص 54.

(10) ابن نجيم، الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص 239.

(11) الكشناوي، اسهل المدارك، ج 2، ص 10.

(12) الشافعي، مختصر كتاب الأمر في الفقه، ج4، ص 646.

(13) الماوردي، الحاوي الكبير، ج7، ص 474.

(14) ابن قدامة، المغني، ج5، ص 563.

(15) محمد مهدي الأصفي،ملكية الأرض والثروات الطبيعية في الفقه الإسلامي، ص 154.

(16) ابن آدم القرشي، الخراج، ص 63.



(17) أبــن زنجويــة، الأمــوال، ج1، ص 187 ؛ أحمــد الشرباصــي، المعجــم الاقتصــادي الإسلامي، ص 25.

(18) أبو يوسف، الخراج، ص 84؛ البلاذري، فتوح البلدان، ص 250.

(19) أبو يوسف، الخراج، ص 44؛ قدامة بن جعفر، الخراج، ص 206.

(20) أبو يوسف، الخراج، ص 44.

(21) ابن زنجوية، الأموال، ج 1، ص192.

(22) م، ن، ج1، ص 191.

(23) ابــن رســته، الاعــلاق النفيســة، ص 101 ؛ الــبلاذري، فتــوح البلــدان، ص 248؛ الضفيان،الإقطاع في العراق،ص60؛أبن الجوزي،تاريخ عمر بن الخطاب،ص 59.

(24) أبــو يوســف، الخــراج، ص 73 ؛ الطوســي، الوســيلة إلى نيــل الفضــيلة، ص143؛ قدامة بن جعفر، الخراج، ص 206.

(25) أبو يوسف، الخراج، ص 32.

(26) أبــن ســلام، الأمــوال، ج1، ص 135 ؛ أبــن عســاكر، تــاريخ دمشــق الكــبير، ج2، ص1290

(27) ابـن زنجويـة، الأمـوال، 1، 268، ابـن قدامـة، المغني، ص 192 ؛ سـلامة كيلـة، مقدمة عن ملكية الأرض في الإسلام، ص242.

(28) كاتبي، الخراج، ص 96؛ صبحي الصالح، النظم الإسلامية، ص 359.

(29) للتفصيل ينظر: الضفيان، الإقطاع، ص ص 62 – 64.

(30) الشــافعي، كتــاب الأم، ج 8، ص 111 ؛ المــاوردي، الأحكــام الســلطانية والولايــات الدينية، ص 270.

(31) كــاتبي، الخــراج، ص 96؛ محمــد ضــيف الله البطاينــة، الحيــاة الاقتصــادية في العصور الإسلامية الأولى، ص 73.



(32) ابن قدامة، المغني، ج4، ص 188؛ الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 48.

(33) السرخسي،المبسوط، ج 23، ص ص 5 – 7؛ابن نجيم،الرسائل الزينية،ص 126.

(34) الكشناوي،أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك،ج 2،ص 14.

(35) أبو يوسف، الخراج، ص 72.

(36) القرشي، الخراج، ص 70؛ الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 116.

(37) أبو يوسف، الخراج، ص 84.

(38) م، ن، ص 84.

(39) ابن سلام، الأموال، ج 1، ص 172؛ ابن زنجوية، الأموال، ج 1، ص 263.

(40) القرشي، الخراج، ص 70؛ محمد الزحيلي، إحياء الأرض الموات، ص 78.

(41) أبو يوسف، الخراج، ص 72؛ الضفيان، الإقطاع في العراق، ص 64.

(42) القرشي، الخراج، ص 64؛ علي حسني الخربوطلي، الحضارة العربية الإسلامية، ص 187.

(43) ابن سلام، الأموال، ج1، ص371؛ قدامة بن جعفر، الخراج، ص 217.

(44) أبو يوسف، الخراج، ص 70؛ الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 194.

(45) القلقشندي، صبح الاعشى، ج 13، ص 112.

(46) عبد الوهاب خضر الياس، الإقطاع في العصر العباسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب – جامعة الموصل، (الموصل، 1992)، ص 40.

(47) البلاذري،فتوح البلدان،ص130؛ ابن عساكر،تاريخ دمشق،ج2، ص140– 141.

(48) أبو يوسف، الخراج، ص 70؛ ابن زنجوية، الأموال، ج2، ص 627.

(49) الدوري، نشاة الاقطاع، ص8.

(50) الأزدي، تاريخ الموصل، ج1، ص352؛ ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص 296؛ الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص 90؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص143.



(51) عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص 44.

(52) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص 354؛ الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص 266.

(53) الضفيان، الإقطاع في العراق، ص 66.

(54) للتفصيل ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص ص 142 - 143.

(55) الدوري، تاريخ العراق، ص 57.

(56) الماوردي، الحاوي الكبير، ج7، ص511؛ ابن قدامة، المغني، ج4، ص192.

(57) محمد عبد العظيم أبو النصر، الأوقاف في بغداد العصر العباسي الثاني، ص 7.

(58) الاستخراج لأحكام الخراج، ص 205.

(59) الدوري، تاريخ العراق، ص 59.

(60) للتفصيل ينظر: الضفيان، الإقطاع في العراق، ص ص 71 – 72.

(61) ابن زنجوية، الأموال، ج2، ص636.

(62) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 268؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج13، ص121.

(63) ابن زنجوية، الأموال، ج2، ص627.

(64) الشافعي، كتاب الأم، ج8، ص101.

(65) الشافعي، مختصر كتاب الأمر، ج1، ص646؛ مالك ابن أنس، الموطأ، ج2، ص114؛ المقدسي، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج2، ص243؛ ابن نجيم، الرسائل الزيية، ص 239.

(66) الشافعي، كتاب الأم، ج8، ص104؛ المقدسي، الكافي، ج2، ص243.

(67) قدامة بن جعفر، الخراج، ص 213.

(68) السرخسي، المبسوط، ج2، ص167.



(69) انس بن مالك، الموطأ، ج2، ص115.

(70) الشــافعي، كتــاب الأم، ج8، ص104؛ المقدســي، الكــافي، ج2، ص243؛ ابــن زنجوية، الأموال، ج2، ص636.

(71) مفاتيح العلوم، ص 60.

(72) فريد محمد الخطيب، تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، ص 216.

(73) الشافعي، كتاب الأم، ج8، ص101؛ الماوردي، الحاوي، ج7، ص481.

(74) الكشناوي، اسهل المدارك، ج2، ص16.

(75) ابن قدامة،المغني،ص ص 565 – 569؛المقدسي،الكافي،ج2،ص ص 243 – 247.

(76) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 269؛ أمنة محمود إبراهيم أبو حطب، الملكية في عصـر الرسـول، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة قـدمت إلى كليـة الدراسـات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (نابلس، 2004)، ص 70.

(77) ابن زنجوية، الأموال، ج2، ص647؛ المقدسي، الكافي، ج2، ص245.

(78) الشافعي، الأم، ج8، ص160.

(79) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 60؛ ابن آدم القرشي، الخراج، ص 66.

(80) عمــاد أحمــد الجــواهري، النظــام الإقطــاعي في الموصــل (موســوعة الموصــل الحضارية)، ج4، ص233.

(81) مسعود يحيى الآغا، الإقطاع الإسلامي في العصر النبوي، ص 158.

(82) صلاح الدين الناهي، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، ص 13.

(83) سليمان فياض، الوجه الآخر للخلافة الإسلامية، ص 102.

(84) ابن نجيم، الرسائل الزينية، ص 244.

(85) سوبرنهيم، مادة الإقطاع (دائرة المعارف الإسلامية)، ج2، ص477.

(86) كيلة، مقدمة عن ملكية الأرض، ص 218.



(87) عادل عبد المهدي، الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للبلاد الإسلامية، ص275.

(88) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 273؛ الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 216؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج13، ص123.

(89) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 273.

(90) سوبرنهيم، مادة الإقطاع، ج2، ص477.

(91) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 274.

(92) القلقشندي، صبح الأعشى، ج13، ص123.

(93) الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 217.

(94) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 274.

(95) القلقشندي، صبح الأعشى، ج13، ص123.

(96) الأحكام السلطانية، ص 273.

(97) الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج، ص 216.

(98) الدوري، التاريخ الاقتصادي، ص47

(99) صبح الأعشى، ج13، ص124.

(100) الدوري، التاريخ الاقتصادي، ص 47 – 48.

(101) ابن دريد، الاشتقاق، ج1، ص182؛ الواقدي، المغازي، ج1، ص20.

(102) الشافعي، مختصر كتاب الأمر، 4، 651؛ ابن شبه، تاريخ المدينة المنورة، ج2، ص242.

(103) أنساب الأشراف، ج1، ص270.

(104) الآغا، الإقطاع الإسلامي، ص 159.



(105) نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، ص 135.

(106) أبو يوسف، الخراج، ص 74.

(107) الآغا، الإقطاع الإسلامي، ص 167.

(108) أبو يوسف، الخراج، ص 74؛ ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تميز الصحابة، ج1، ص102.

(109) للتفصيل ينظر: أبو حطب، الملكية، ص 46 – 47.

(110) عبد المهدي، الثوابت والمتغيرات، ص163

(111) أبو حطب، الملكية، ص 43.

(112) أبو يوسف، الخراج، ص 74؛ المقريزي، الخطط المقريزية، ج1، ص180.

(113) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص36؛ ابن قتيبة، المعارف، ص 195؛ أبن الأعثم الكوفي، الفتوح، ج1، ص ص 370 – 371.

(114) البلاذري، فتوح البلدان، ص 130؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج13، ص112؛ السحماوي، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، ج2، ص834.

(115) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص19.

(116) الخطط المقريزية، ج1، ص181.

(117) النميري، الدرر في اختصار المغازي والسير، ص 215؛ فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية، ص43.

(118) للتفصيل عن تلك الاقطاعات ينظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج2، ص21؛ قدامة بن جعفر، الخراج، ص 260؛ أبن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص141؛ الدوري، مقدمة في التاريخ، ص 26.

(119) الدوري، نشأة الإقطاع، ص 9.



[120] للتفصيل ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص 44 – 45؛ خليل، الإقطاع، ص 134 - 135.

[121] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص141.

[122] الصفيان، الإقطاع، ص 73.

[123] الجهشياري، الوزراء، ص 90؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج2، ص ص 142 – 143.

[124] البلاذري، فتوح البلدان، ص ص 289 – 292؛التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، 5، 58؛ياقوت الحموي، الخزال والدال بين الدور والدارات والديرة، ج1، ص136 الضفيان، الإقطاع ص ص 73 – 80؛ إلياس،الإقطاع،ص ص 46 – 81.

[125] الياس، الاقطاع، ص49.

[126] الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص117.

[127] للتفصيل ينظر: الأزدي، تاريخ الموصل، ج1، ص ص 371 – 372.

[128] المسالك والممالك، ص132.

[129] للتفصيل ينظر: الياس، الاقطاع، ص ص121 -132.



الفصل الثاني

الاقطاع البويهي في كُردستان

(334-447هـ/ 945-1055م)

- **المبحث الاول:** الاقاليم التي كانت تضم كُردستان
- **المبحث الثاني:** البويهيون اصلهم وظهورهم وتوليهم السلطة في بغداد
- **المبحث الثالث:** البويهيون والاقطاع العسكري
- **المبحث الرابع:** سياسة البويهيين في تطبيق الاقطاع في كُردستان





Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

المبحث الأول

الاقاليم التي كانت تضم اجزاء من كُردستان

يعد الكُرد من الشعوب التي سكنت منطقة الشرق الاوسط منذ القدم، وكان لهم دور مؤثر في الجوانب السياسية والحضارية في المنطقة، وقد اكد المستشرق مينورسكي على قدم وجود الكُرد في المنطقة قائلاً: ((مهما يكن من الأمر فإن هذا الشعب [الكُردي] الذي نكتب عنه قد وجد في جبال كُردستان قبل الميلاد بعدة قرون))[1].

على الرغم من وجود اسم كُردستان في المصادر التاريخية خلال حقبة البحث الا ان التسمية لم تكن تشمل كافة اجزاء كُردستان، فقد اطلقت على اجزاء معينة منها من قبل المؤرخين[2]

يواجه كل من اراد تحديد حدود كُردستان خلال العصور الإسلامية بشكل عام صعوبة، لعدم وجود حدود ثابتة، وكونها كانت مجزئة إلى عدة أقاليم، وبتسميات مختلفة فرضتها الظروف السياسية والإدارية والجغرافية، وشكلت حدود تلك الأقاليم اختلافاً كبيراً في كتب البلدانيين المسلمين وغير المسلمين[3]، وان تحديد حدود أي إقليم من قبلهم، كان حسب رأيهم واجتهادهم، وأشار شيخ الربوه إلى ذلك قائلاً: (أن المعتنين بتحديد الأصقاع يتصرفون في توزيع البلاد وترتيبها))[4].



يعود السبب وراء تقسيم كُردستان خلال العصر الإسلامي إلى عدة أقاليم، كونها بلاداً ذات مساحة كبيرة وذات طابع جغرافي متباين في أجزائه المختلفة، فضلا عن وجود تسميات قديمة أطلقتها الشعوب المجاورة لها على أجزاء منها، وبقيت تلك التسميات حتى بعد دخولها ضمن الدولة الإسلامية[5].

يبدو أن صعوبة تحديد حدود الأقاليم التي كانت تشكل كُردستان خلال العصر الإسلامي، واختلاف الرحالة والبلدانيين بخصوص ذلك، مرده راجع إلى عدم وجود حدود ثابتة للاقاليم، اذ كانت تتغير حسب الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها، وأن اتساع حدود الاقاليم او تقلصها كان يتوقف على مدى قوة السلطة التي كانت تحكم الإقليم، وقدرتها على الدفاع عنها ضد هجمات الدول والإمارات المجاورة لهم.

ولرسم صورة عن كُردستان خلال العصر الإسلامي، سيشار إلى الأقاليم التي كانت تكون أراضيها، وما كانت تضمها من مدن وقبائل كُردية والتي شكلت باجمعها تقريباً ما يعرف في الوقت الحاضر (كُردستان).

اولاً: إقليم الجبال:

أطلق على الإقليم عدة تسميات، والغالبية منها استمدت من الطبيعة الجغرافية للإقليم، كونها منطقة جبلية، لذا أطلق عليه كثيراً تسمية (الجبال)[6]، ويشير إبن حوقل إلى ذلك قائلاً: ((والغالب على هذه المدن والنواحي الجبال الشاهقة العالية والاوعار الصعبة))[7]، واضاف القزويني: ((وبها من الجبال والأودية ما لا يحصى))[8].

والجبال هو مرادف ل قهستان-كوهستان في الفارسية، وهي التسمية القديمة التي عرفت بها، وبقيت تلك التسمية حتى العصر الإسلامي[9]، والتي أشارت إليها العديد من المصادر كإحدى التسميات التي كانت تطلق على الإقليم[10]. كما عرف الإقليم عند اليونان بـ (ميديا)[11].



اشار لسترنج الى أن تسمية الجبال أبطلت من الاستعمال خلال العصر السلجوقي وأصبح يعرف بالعراق العجمي، تميزاً عن العراق العربي[12]، أما ياقوت الحموي فيؤكد عدم صحة التسمية قائلاً: ((وتسمية العجم له بالعراق غلط...، وظننت أن السبب فيه أن ملوك السلجوقية كان أحدهم إذا ملك العراق دخلت هذه البلاد في ملكه، فكانوا يسمونه سلطان العراق، وهذا أكثر مقامه بالجبال، فظنوا أن العراق الذي منسوب إليه ملكه، هو الجبال)) [13].

رغم التسميات العديدة التي عرف بها الإقليم فأن تسمية الجبال كانت هي الأكثر استعمالاً، وهي المعتمدة في الدولة الإسلامية[14]. وقسم إقليم الجبال في اواخر العصر العباسي إلى قسمين: أحدهما صغير وهو (كُردستان) الذي يقع في غربه، أما الكبير: وهو عراق العجم فيقع في شرقه[15].

وتعود تسمية غرب إقليم الجبال بكُردستان بوصفه مصطلحا إدارياً إلى منتصف القرن 6ه/12م، فقد قام السلطان سنجر السلجوقي باقتطاع القسم الغربي من الإقليم وسماه بـ (كُردستان)، وجعل إبن أخيه سليمان شاه حاكماً عليها[16]، وكانت تتكون من ست عشرة مدينة وبلدة، وكانت قاعدتها قلعة بهار الواقعة شمال همذان[17].

لم يكن هناك اتفاق بين البلدانيين في تحديد حدود إقليم الجبال، فلكل واحد منهم رأيه الخاص في تحديد الأقاليم المتاخمة لها من الجهات الأربع، لان بعض المدن الحدودية بين إقليم الجبال وتلك الأقاليم كانت تضم وتستقطع بين مدة واخرى[18].

يحد إقليم الجبال من الشمال بلاد الديلم، وقزوين، والري[19]، ومن الجنوب إقليم خوزستان (الاهواز) وجزء من العراق[20]، أما في الشرق فيحدها بلاد خراسان وفارس[21]، وفي الغرب سهول العراق والجزيرة وإذربيجان[22].

بدا الاختلاف واضحاً بين البلدانيين بخصوص المدن التابعة لإقليم الجبال، فقد أشار إبن خرداذبة إلى مدن الاقليم على النحو التالي: ((كور الجبل ماسبذان،



ومهرجان قذف، وماه الكوفة وهي الدينور وماه البصرة هي نهاوند وهمذان وقم)) [23]، واضافة إبن الفقيه بعض المدن الأخرى الى الاقليم، رغم اشارته بأنها ليست منه ومضافة اليه قائلاً: ((وما ينسب إلى الجبل وليس منه: الري واصفهان، قوس، وطبرستان وجرجان، وسجستان، وكرمان، وقزوين، والديلم)) [24].

وهناك من عد مدينة حلوان ضمن إقليم العراق، الا أنها ضمت إلى إقليم الجبال لاحقاً[25]، اكد إبن حوقل أن مدينة حلوان تقع ضمن إقليم الجبال بعد ان ذكر اختلاف الناس حول ذلك قائلاً: ((ويزعم بعض الناس أن حلوان من العراق ويزعم الأكثرون أنها جبلية...، وهي من الجبال بلا منازعة)) [26]، واما بخصوص شهرزور فانها ليست ضمن إقليم الجبال، وإنما نسبت إليه حسبما ذكره إبن رسته[27]، إلا أن أغلب البلدانيين ذكروا المدينة ضمن الإقليم[28].

تركز وجود الكُرد في إقليم الجبال في غربه، حيث كان غالبية سكان تلك المناطق من الكُرد[29]، ويبدو ذلك واضحاً من خلال إشارات البلدانيين إلى تلك المناطق، فقد أشار إبن حوقل إلى ذلك قائلاً: ((وهذه الجبال مسكونة مأهولة بالأكراد)) [30]، كما وصف ياقوت الحموي سكان المنطقة بـ ((الأكراد الجبليون)) [31]، في حين اطلق القلقشندي على المنطقة ((جبال الأكراد))[32]، فضلاً عن ان اليعقوبي اورد عبارات تشير الى تواجد الكُرد في مدن حلوان، وقرماسين[33]، كما ذكر إبن فضل الله العمري عن شهرزور قائلاً: ((كان يسكنها طوائف من الأكراد...، اللاوينية والبابيرية)) [34]، وأضاف إلى وجود الكُرد في همدان من خلال قبيلتي الكورانية والرنكلية[35]، كما أشار المسعودي إلى وجود الكورد الشوهجان في الدينور والقبيلة الكلالية في نهاوند [36]، وفضلاً عن المدن المذكورة هناك العديد من المدن الأخرى ضمن إقليم الجبال، والتي قطنها الكُرد[37].



ثانيا: إقليم الجزيرة:

اشارت المصادر الى أن تسمية الجزيرة أطلقت على البلاد الواقعة بين نهري دجلة والفرات في قسميها الشمالي[38]، حيث تحيط بتلك البلاد مياه النهرين والروافد التي تصب فيها، والواقع أن انحناءات نهر الفرات والتفاته في منابعه العليا قد يبرر ذلك[39].وقد أطلقت على الإقليم عدة تسميات، حيث ورد عند المقدسي بتسمية ((أقور)) [40]، ويشير لسترنج إلى أن التسمية ربما تكون الاسم القديم الذي أطلق على السهل الواقع في الشمال ما بين النهرين[41]، كما عرف الإقليم بـ ((الجزيرة الفراتية))[42].

سمي اقليم الجزيرة في المصادر اليونانية ببلاد الكُردوخ[43] ومنذ نهاية القرن الخامس ق.م اطلق عليه تسمية ((ميزوبوتاميا))[44].

ويذكر أن البلدانيين المسلمين قسموا إقليم الجزيرة إلى ثلاث ديارات: ربيعة، ومضر، وبكر[45]، وذلك نسبة إلى القبائل العربية الثلاث التي نزلت في الجزيرة قبل الإسلام، فعرفت كل منطقة بالقبيلة التي نزلتها[46].

اشار إبن حوقل إلى عدم جواز ضم الجزيرة إلى ديار العرب، لان وجود القبائل العربية فيها ليس دليلا قطعيا ولا مسوغاً لذلك، قائلاً: ((ولم أر أحداً عزا الجزيرة إلى ديار العرب، لأن نزولهم بها، وهي ديار لفارس والروم))[47]، ويلاحظ أن تنسيب إبن حوقل اقليم الجزيرة إلى بلاد فارس والروم جاء من منطلق التبعية السياسية قديماً، دون الإشارة إلى سكانها الكُرد والاسس الجغرافية والطبيعية والبشرية للاقليم[48].

لا يوجد خلاف حول الحدود الشرقية والغربية للاقليم، حيث يشكل النهران دجلة والفرات حدوداً طبيعية من جهتي الشرق والغرب[49]، أما من الجنوب فأكد إبن حوقل على ان: ((تكريت هو الحد الجنوبي))[50]، أي: أن مدنية تكريت على نهر دجلة هي آخر مدينة من جهة الشرق، ومدينة هيت الواقعة على نهر الفرات من جهة الغرب، لذا يشكل الخط الوهمي بين المدينتين (تكريت-هيت) الحد الجنوبي للجزيرة[51]، ومن



الشمال فإن منابع النهرين دجلة والفرات يشكلان الحدود الشمالية لإقليم الجزيرة[52].

أما حدود إقليم الجزيرة مع الأقاليم المجاورة له، فمن الشرق يحده (أذربيجان)، وفي الغرب (بلاد الشام)، ومن الجنوب (العراق)، وفي الشمال (ارمينية، وبلاد الروم)[53].

هناك العديد من المدن التي أشار إليها البلدانيون ضمن إقليم الجزيرة[54]، وسيتم الإشارة الى المدن التي سكنها الكُرد، إذ إن التكوين السكاني للإقليم كان يتكون من الكُرد والعرب وبعض القوميات الأخرى، وشكل الكُرد الغالبية في القسم الأعلى من الجزيرة، وخاصة المناطق الشرقية، والشمالية الشرقية[55].

يشير إبن حوقل إلى تواجد الكُرد في مدينة آمد (ديار بكر) قائلاً: ((من حد شهرزور إلى آمد فيما بين حدود أذربيجان والجزيرة....، هذه الجبال مسكونة مأهولة بالأكراد الحميدية واللارية والهذبانية)) [56] كما أشار ياقوت الحموي إلى الكُرد الشامية الذين سكنوا مدينة ميافارقين[57]، وهناك مناطق أخرى تعد من أقدم المراكز العمرانية في الجزيرة والتي تواجد فيها الكُرد، وهي قرية (الثمانين)، التي تقع أسفل جبل الجودي[58].

تعد نصيبين أيضاً من مدن الإقليم التي سكنها الكُرد[59]، وكذلك مدينة الجزيرة التي كانت تعرف بـ(جزيرة الأكراد)، لان الكُرد شكلوا الغالبية فيها، وتواجدت فيها القبيلة البشنوية، التي حكمت قلعة فنك[60]، حسب ما أشار إليه القزويني[61]، كما أشار إبن بطوطة إلى مدينة سنجار قائلاً: ((وأهل سنجار أكراد))[62]، وتواجد الكُرد في شمال وشرق مدينة الموصل، وأشار ياقوت الحموي إلى ذلك قائلاً: ((فيها خلق عظيم من طوائف الأكراد يقال: الداسنية))[63]، وتؤكد اشارة المسعودي الى وجود الكُرد بتواجد قبيلتين هما اليعوقبية، والجورقان قائلاً: ((وديارهم مما يلي بلاد الموصل))[64].



ثالثاً: إقليم أذربيجان[65]

ذكر ياقوت الحموي عن تسمية الاقليم قائلاً: ((إذر: اسم النار بالفهلوية، وبايكان: معناه الحافظ والخازن، فكأن معناه: بيت النار، أو خازن النار)) [66].

أطلق اليونان على الإقليم تسمية أتروباتين[67]، وشمل الجزء الشمالي الغربي من إيران منذ بداية الدولة الساسانية سنة 224م[68]، وأن التسمية اشتقت من اسم (اتروباتس-اتروبات) وهو القائد الذي استقل عن الاغريق بحكم مملكة ميديا الصغرى في الشمال الغربي من البلاد، وذلك في سنة 328ق.م[69].

جعل أغلب البلدانيين من أذربيجان وأرمينيا والرآن إقليماً واحداً[70]، ووضح ابن حوقل السبب قائلاً ((وقد جعلتها إقليماً واحداً لانها مملكة إنسان واحد فيما شاهدته سائر عمري وما نقلت الأخبار به لمن تقدمني)) [71]، أما مؤلف كتاب حدود العالم فذكر: ((ثلاث بلدان متصلة ببعضها البعض وسوادها متداخل)) [72]، فيما جمع المقدسي المناطق الثلاث تحت اسم واحد وهو ((إقليم الرحاب))[73]، وأحدث ذلك نوعاً من الاختلافات بين البلدانيين حول تبعية بعض المدن إلى المناطق الثلاث[74].

كما بين البلدانيون حدود الإقليم، فيحده من الشرق الجبال والديلم وغربي بحر الخزر، ومن الغرب أرمينية وشمال الجزيرة[75]، أما في الشمال فيعد نهر الرس (آراس) الحد الفاصل بين الإقليم وبلاد الرآن[76]، ومن الجنوب العراق والجزيرة[77].

ورد ذكر مناطق سكن الكُرد في إقليم أذربيجان، خلال الفتوحات الإسلامية في المنطقة، مما يؤكد وجودهم في الإقليم قبل الإسلام، حيث ورد ذكرهم في أحد شروط الصلح بين حذيفة بن اليمان الذي قاد المسلمين إلى أذربيجان، وهو أن لا يتعرض المسلمون لأكراد سهل البلاسجان وساترودان، وذلك في سنة 22هـ/642م[78].

إن المناطق المذكورة في الصلح تقع في شرق الإقليم، أما القبائل الكُردية فقد ورد ذكرها واستقرارها في الغرب والجنوب الغربي من الإقليم، في القرن 4ه/10م، ولايزال الكُرد يسكنوها الى الوقت الحاضر، أما الكُرد في شرق الإقليم فيبدو أنهم



نزحوا منها إلى الجهات الغربية بعد وصول قبائل الغز السلاجقة إليها، وسيطرتهم عليها، وازاحتهم الكُرد منها في مستهل القرن 5ه/ 11م[79].

لعل الكُرد في المناطق الشرقية من الاقليم كانوا غير مستقرين في المدن، وأنهم كانوا قبائل رعوية رحالة يجوبون تلك المناطق طلباً للمرعى، كذلك فإن المناطق الشرقية من إقليم أذربيجان لم تكن معروفة على أنها مناطق كُردية، كما لا يعد شرق الإقليم في الوقت الحاضر جزءاً من كُردستان[80].

سكن الكُرد في عدة مدن من إقليم أذربيجان، وقد اشار إبن حوقل إلى وجودهم في مدينة أشنه قائلاً: ((أكرادها الهذبانية وبها يصيفون وأليها ينتجعون وبها جميع ما يملكون)) [81]، كما تواجد الكُرد في مدينة برذعه وسمي أحد أبواب المدينة باسمهم: ((وببرذعة باب يعرف بباب الأكراد)) [82]، كما أشار المقدسي إلى وجود الكُرد في سلماس، وقندرية التي اسسها الكُرد بقوله: ((قندرية مدينة أحدثها الأكراد)) [83]، وكذلك سكن الكُرد مدينة دبيل[84]، أما المسعودي فأنه أشار إلى بعض القبائل الكُردية في أذربيجان قائلاً: ((الماجردان وهم من الكنكور ببلاد أذربيجان)) [85]، كما ذكر الاصطخري الى وجود القبيلة الزرزاية في مدينة أشنه[86].

ويذكر أن الهذبانية من القبائل الكُردية الكبيرة في تلك الفترة[87]، حيث لم يقتصر وجودهم في مدينة أشنه فقط، بل ورد ذكرهم في مدن أخرى من الإقليم مثل: (سلماس، ونريز)، فضلاً عن ذلك هناك العديد من القبائل الكُردية التي سكنت الإقليم، ومنها: (الجلالية، السولية) [88].



رابعاً: إقليم أرمينيا:

اطلق اليونان عليه تسمية (أرمين)، وعرفت عند الفرس بـ (ارمينيك) [89]، وأرمينية تعني البلاد المرتفعة[90].

يعد الأرمن من الشعوب القديمة في المنطقة، حيث ورد ذكرهم على الصخور المنقوشة في إيران، خلال عهد الملك داريوس الكبير (521-486ق.م)، وجاء فيها أنه أخضع أرمينية إلى حكمه[91].

قسم البلدانيين المسلمين أرمينيا إلى أربعة مناطق وهي: أرمينيا الأولى، وأرمينيا الثانية، أرمينيا الثالثة، أرمينيا الرابعة، وضم كل قسم منها عدداً من المدن[92].

في حين ذكر البعض الآخر بأنها تتألف من ثلاثة أقسام[93]، وأورد ياقوت الحموي تقسيماً آخر للإقليم على اساس الكبر سواء اكان من حيث المساحة ام عدد السكان وهو: أرمينيا الكبرى، وأرمينيا الصغرى[94]، أما الهمذاني فقسم الإقليم إلى أرمينية العليا وأرمينية السفلى[95].

أن وقوع إقليم أرمينيا في أقصى شمال أراضي الدولة الإسلامية، جعل منها ميداناً للحروب بين الدولة الإسلامية والبيزنطيين، وغدت السيطرة عليها بالتناوب بين الدولتين، لذا أصبحت ذات حدود متغيرة وغير ثابتة، وصعب هذا الامر على البلدانيين القيام بتحديد دقيق لحدود الإقليم[96].

يحد الإقليم من الشمال: جبال القبق (القفقاس) وبلاد الكرج (جورجيا)، ومن الجنوب: اقليم الجبال وديار بكر في إقليم الجزيرة، أما من الشرق: فيحده أذربيجان، وأران، ومن الغرب: بلاد الروم، وشمالي الجزيرة[97].

ضم إقليم أرمينيا بعض المناطق التي تمثل جزءاً من كُردستان، فقد وردت في المصادر البلدانية والتاريخية عدة إشارات إلى المدن التي شكل الكُرد غالبية السكان



فيها، وخاصة في الأجزاء الجنوبية الغربية من الإقليم، حيث تعد مناطق سكن الكُرد منذ القدم[98].

سكن الكُرد في منطقة الزوزان[99]، وأشار ياقوت الحموي إلى ذلك قائلاً: ((وفيها طوائف من الأكراد)) [100]، ويضيف أيضاً: ((وفيها قلاع كثيرة حصينة، وكلها للأكراد البشنوية والبختية))[101]، كما كان هناك في ارمينيا واد يعرف باسم الكُرد نص عليه القزويني قائلاً: ((موضع يقال له وادي الكُرد))[102]، ومما يدل على أن الكُرد كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من سكان الإقليم، هي رواية إبن الأثير عن أرمينيا قائلاً: ((ملوك أرمينية من الأرمن والأكراد)) [103]، ويقصد بملوك الكُرد أصحاب القلاع والحصون في الإقليم، وهم رؤساء القبائل الكُردية وزعمائها ، وأن امتلاكهم للقلاع والحصون يعني قدم استقرارهم في الإقليم، وقوتهم، وكثرة عددهم، وأن لهم هيبة وشوكة يخافها الاعداء[104].

وتواجد الكُرد في مدينة خلاط، وشكلوا أهم العناصر السكانية فيها[105]، وكذلك تعد مدينة بدليس من المدن التي شكل فيها الكُرد غالبية سكانها، وقد أشار شرفخان البدليسي الى أن قبيلة الروژكيه حكموا المدينة منذ القدم قائلاً: ((تتقلد زمام الحكم والإدارة في بدليس وتوابعها وملحقاتها ومضافاتها)) [106].



خامساً: إقليم خوزستان:

أشار ياقوت الحموي إلى تسمية خوزستان، بأنها سميت بذلك نسبة الى سكانها وهم الخوز قائلاً: ((بلاد خوزستان وأهل تلك البلاد يقال لهم الخوز وينسب إليه)) [107]، وكانت قديماً تسمى بلاد (عيلام)، وأطلق عليه بعض البلدانيين تسمية (الأهواز)[108].

ليس هناك خلاف بين البلدانيين حول حدود الإقليم، كونه إقليماً صغيراً وذا حدود واضحة[109]، فمن الشرق: يحده بلاد فارس وأصفهان، ومن الغرب: العراق وسواد واسط وبغداد، ومن الشمال: إقليم الجبال، وفي الجنوب: البحر (الخليج العربي)، وجزء من أراضي العراق في الجنوب[110].

هناك إشارات حول تواجد الكُرد في إقليم خوزستان، ولكن لا يعرف بالتحديد تاريخ استيطانهم الإقليم، وذكر الطبري عن وجودهم بالقرب من مدينة أيذج، خلال حوادث سنة 29هـ/649م[111]، كما ورد ذكرهم أثناء توجه المسلمين إلى الإقليم خلال الفتوحات الإسلامية وذلك في سنة 15هـ/636م[112]، كما أشار إبن الأثير إلى وجودهم في مدينة بيروذ قائلاً: ((اجتمع ببيروذ جمع عظيم من الأكراد))[113]، كما أورد المقدسي عن مدينة جنديسابور قائلاً: ((غلب عليها الأكراد))[114]، كما أشار أبو الفداء إلى وجود الكُرد في مدينة تستر قائلاً: ((وفيه خلق عظيم من الأكراد))[115].

المبحث الثاني

البويهيون اصلهم وظهورهم وتوليهم السلطة في بغداد

ينتسب البويهيون إلى (بويه بن فنا خسروا) الملقب بـ(أبي شجاع)، وقد تعددت الروايات حول أصلهم وانتسابهم، ويقال أن أصولهم تعود الى ملوك الفرس[116]، وأن نسبتهم إلى الديلم[117] لكونهم قد سكنوا فيها لفترة طويلة من الزمن[118]، واشار سترشتين الى أن أصولهم تعود إلى أحد وزراء ملوك الفرس وهو مهرنرسي[119].

إن ادعاء البويهيين بانتمائهم الى ملوك فارس، جاء بعد أن أصبح لهم شأن، من خلال سيطرتهم على مقاليد السلطة في الدولة الإسلامية، وذلك لتمجيد أسرتهم، إلا أن المؤرخين لم يأخذوا بتلك الروايات وشكوا في صحتها[120]، فاورد البيروني: ((وليست تلك الأمم معروفة بحفظ الأنساب ولا مذكورة بتخليد ذلك ولا بأنها كانت تعرف ذلك منهم قبل انتقال الدولة إليهم))[121]، فضلاً عن ذلك فإن أغلب المصادر تذكر أن بويه بن فناخسروا كان رجلاً متوسط الحال يكتسب من صيد السمك مصدراً للمعيشة[122]، على الرغم مما عرف عن بلاد الديلم بكونها مناطق زراعية تتوفر فيها أنواع مختلفة من المحاصيل، وكذلك فأن سقوط الأمطار فيها بكميات مناسبة، جعل من أراضي البلاد صالحة للزراعة[123]، فإن بويه لم يكن من أصحاب الأراضي، والدليل اعتماده على الصيد، لذا فإن إبناءه وأسرته أصبحوا



مقاتلين، حيث اورد احد المؤرخين الى أن سكان بلاد الديلم: ((أما جنود أو مزارعون)) [124].

بدأ اولاد بويه الثلاثة: علي وحسن واحمد حياتهم كجنود في خدمة الامراء والقادة العسكريين باقليم الجبال، وصاروا فيما بعد في خدمة مرداويج بن زيار الديلمي، حيث رحب بهم وجعلهم قادة في جيشه، وأصبح فيما بعد يعتمد عليهم في إدارة المناطق الخاضعة لنفوذه، ، فأظهروا كفاءة عالية في إدارتها، ولقي ترحيباً من أهلها[125]، لذا يعد التحاقهم بخدمة مرداويج، وتقلدهم المناصب عنده، بداية لبروز إبناء بويه وشهرتهم [126].

بدأ علي بن بويه بضم المناطق المجاورة للكرج من القلاع إلى نفوذه، واستمر في توسعه حتى وصوله شيراز[127]، وكان ذلك سبباً في شهرته وقد أشار مسكويه إلى ذلك بقوله: ((فقوى شأنه وكبر في عيون الناس)) [128]، وهو ما دعاه لطلب الاعتراف به من قبل الخليفة الراضي بالله (322-329هـ/ 943-940م)، فوافق الأخير على ذلك، وأرسل إليه الخلع والتشريفات، مقابل ضمان إرسال علي بن بويه الأموال، وذلك في سنة 322هـ/ 934م[129]، وهو ما شكل عدم ارتياح لدى مرداويج الذي بدأ يتخوف من تزايد نفوذ إبناء بويه وتحكمهم في الأمور، وتجمع الناس حولهم، لذا شرع بوضع الخطط للقضاء عليهم[130]، إلا أن مقتل مرداويج سنة 323هـ/ 932م، على أيدي جنوده، الذين تذمروا منه لإعطائه الفرصة لإبناء بويه، وتفضيله لهم على باقي قواته، حال دون تحقيق ما كان يهدف إليه بالقضاء على إبناء بويه[131].

شكل مقتل مرداويج فرصة أمام إبناء بويه لتوسيع نفوذهم ليشمل بلاد فارس بأكمله، فأرسل علي بن بويه أخاه الحسن بن بويه للسيطرة على إقليم الجبال، كما أرسل أخاه الآخر أحمد بن بويه إلى الأهواز، فسيطروا على تلك المناطق في سنة 326هـ/ 937م، وبذلك أصبحت معظم بلاد ايران الحالية تحت سيطرتهم، وأصبحوا قريبين من العراق[132].



كانت الدولة العباسية في تلك الأثناء تعيش حالة من الضعف والانحلال، وذلك لتحكم القادة الأتراك في الأمور، وعدم قدرة الخلفاء على مواجهتهم، أو التخلص من نفوذهم[133]، وشكل ذلك فرصة للبويهيين للتقدم نحو بغداد، حتى إن الخليفة المتقي بالله (329 - 333هـ/ 940 - 944م)، كان قد دعاهم إلى المسير إلى بغداد للتخلص من نفوذ الأتراك والأوضاع المضطربة التي كانت تسودها آنذاك[134].

كان لوفاة أمير الأمراء توزون، سنة 334هـ/ 945م، الذي كان يتحكم في الدولة العباسية، فرصة أمام البويهيين بالمسير إلى بغداد، ودخولهم اليها في السنة نفسها[135]، فدخل أحمد بن بويه بغداد واستقبله الخليفة المستكفي بالله (333-334هـ/ 944-945م) ، حيث اشار إبن العمراني إلى ذلك قائلاً: ((فاظهر المستكفي الفرح به والسرور بقدومه)) [136].

قام الخليفة بمنح الخلع والتشريفات له ولكبار قادته، ولقبه بـ:(معز الدولة)، ولقب أخاه علي بن بويه بـ:(عماد الدولة)، ولقب الحسن بن بويه بـ:(ركن الدولة)، وأمر بضرب ألقابهم على الدنانير والدراهم[137]، ثم أصبحت تلك الألقاب الفخمة سمة مألوفة تطلق على الأمراء البويهيين[138]، الذين أصبحوا أصحاب السلطة الحقيقية في بغداد وسيطروا على الأوضاع السياسية في الدولة العباسية، وعلى الرغم من مذهبهم الشيعي، إلا أنهم أبقوا على الخلافة السنية في ظل وجود خلفاء ضعاف، بعد أن تراجع معز الدولة عن فكرة إزالة الخلافة العباسية[139].



المبحث الثالث

البويهيون والإقطاع العسكري

أولاً: بدايات نشوء الإقطاع العسكري:

هناك عدة آراء فيما يتعلق ببدايات ظهور الإقطاع العسكري في الدولة الإسلامية، فقد ربطها البعض بمجيء البويهيين، وسيطرتهم على بغداد العاصمة، في حين أكد البعض الآخر أن الإقطاع العسكري وجد في الدولة الإسلامية قبل وصول البويهيين.

أشار كل من هاملتون جب وهارولد بوين، الى أن توزيع الأراضي في الدولة الإسلامية قد شاع في ظل ضعف الدولة العباسية[140]، لعدم تمكنها من التحكم في إدارتها وسيطرة العناصر الأجنبية على مقدرات الأمور، وخاصة الأتراك[141]. وذكر كلود كاهن أيضاً أن الإقطاع العسكري قد وجد قبل البويهيين بحوالي قرن بعد سيطرة القادة العسكريين على الأمور في النصف الأول من القرن 3ه/ 9م، ويرى أن تطبيق البويهيين له يمثل قمة في تطور نظام الإقطاع العسكري[142].

وترى أن لامبتون أن بدايات الإقطاع العسكري ترجع إلى الفترة التي سبقت استيلاء البويهيين على السلطة، والتي سيطر فيها قادة الجيش من الاتراك على السلطة، والتي تسمى بعصر أمرة الأمراء (324 –334ه/ 935 – 945 م)[143].



بالمقابل فإن عدداً من الباحثين يرون خلاف ما ذهب إليه الباحثين المذكورين اعلاه، حيث اعتقدوا بان الإقطاع العسكري ظهر باستيلاء البويهيين على السلطة ومنهم حسن منيمة، الذي أرجع ذلك إلى المفاهيم التي كانت سائدة في بيئتهم الأصلية، من خلال نظرة الجندي إلى الأرض باعتبارها غنيمة[144]، وكذلك فإن الدوري يرى إن تطبيق الإقطاع العسكري كان بوصول البويهيين إلى السلطة، واورد بأن ذلك مرتبط بماضيهم، حيث إنهم جاءوا من بلاد الديلم التي كان يسود فيها الإقطاع القبلي، التي يكون فيها رئيس العائلة هو السيد الإقطاعي، وإن إدارة الدولة مسؤولية عائلية، لذا فإن توزيع الأراضي بينهم يعني مشاركتهم في الحصول على الغنائم[145]. اكد عدد من الباحثين إن الإقطاع السائد في الدولة الإسلامية قبل مجيء البويهيين لم يكن إقطاعاً عسكرياً، إذ لم تعط بدل الرواتب، وإنما كانت عبارة عن امتيازات إضافية لهم، وكانت محدودة لبعض الوزراء أو قادة الجيش البارزين والمؤثرين، ولم تكن وراثية وللخليفة الحق في إلغائها إن أراد ذلك[146].

ثانياً: دوافع تطبيق الإقطاع العسكري:

هناك عدة دوافع دعت البويهيين إلى تطبيق الإقطاع العسكري، يتعلق قسم منها بالأوضاع الاقتصادية السيئة السائدة في الدولة العباسية انذاك، وما كانت تعاني منه من تدهور في مختلف المجالات، أما القسم الآخر فكان متعلقاً بالبويهيين أنفسهم، وتلك الدوافع هي:

أ. تردي الأوضاع الاقتصادية:

شهدت الدولة العباسية خلال النصف الأول من القرن 4هـ/ 10م، وخاصة خلال فترة أمرة الأمراء (324-334هـ/ 935-945م)، تدهوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي العام، نتيجة لنقص الأموال في خزينة الدولة، والذي نتج عن فقدان الاهتمام بالأراضي الزراعية، والتي كانت مصدراً أساسياً لواردات الدولة، لأن الخلفاء العباسيين لم يعودوا يسيطرون على الدولة، وأصبحت السلطة الفعلية في أيدي أمير



الأمراء، المدعوم من الجند، فكان يعمل جاهداً على أرضائهم، من خلال زيادة رواتبهم، ليضمن ولاءهم له، مما شكل ذلك عبئاً إضافياً على خزينة الدولة[147].

ارتفعت أسعار المواد الغذائية بصورة كبيرة، مما أثر على الظروف المعاشية لعامة الناس، اذ اشار مسكويه إلى ذلك قائلاً: ((أفرط الغلاء حتى عدم الناس الخبز...، وكانت الدور والعقارات تباع برغفان ويأخذ الدلال بحث دلالته بعض ذلك الخبز))[148]. رغم مبالغة مسكوية في وصف الاوضاع الا انه دليل على مدى الحالة المزرية التي وصل اليها الناس من الفقر والجوع.

أدى استمرار الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الدولة، إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى معالجة تلك الأزمة، وهو ما دعا البويهيون إلى تطبيق الإقطاع العسكري، كوسيلة للتخفيف عن اثر الأزمة المالية التي أصابت خزينة الدولة[149].

ب. إرضاء الجند:

واجه البويهيون صعوبات عديدة في التحكم بقواتهم العسكرية وارضاء الجند، ويعزى ذلك الى تركيبة الجيش عندهم الذي كانت تتألف في الغالب من الديلم والاتراك، والتنافس القائم بينهم من أجل الحصول على الامتيازات، وفشل البويهيون في خلق نوع من التوازن بين العنصرين، كون الأتراك كانوا قوات خاصة بالأمراء البويهيين، وكانوا يعملون جاهدين من أجل أرضائهم، ليضمنوا ولائهم[150].

توسع معز الدولة البويهي (334 –356ه/ 946 –966م) في منح الامتيازات الى الجند الاتراك من قواته وبمرور الوقت ادى اجراءاته تلك الى شيوع التذمر لدى جنده من الديلم بسبب تفضيل الاتراك عليهم[151].

ادت اجراءات الامير معز الدولة البويهي إلى توسع حدة المنافسة بين الأتراك والديلم، الذين بدأوا يتخوفون من تفضيل البويهيين للأتراك عليهم، لذا عمدوا الى أحداث الفتن والمشاكل للأمراء البويهيين، كُرد فعل على تجاهلهم للجنود من الديلم، ففي سنة 334هـ/ 945م قام الجند الديلم بأحداث شغب ضد معز الدولة،



وأعلنوا عن استيائهم، مطالبين بصرف الأموال والامتيازات المستحقة لهم، فاضطر معز الدولة إلى الرضوخ لمطاليبهم، وحدد موعداً لصرف الأموال لهم[152].

إن دفع الاموال للجند كان من أهم الإجراءات التي حرص الأمراء البويهيون على تأمينها وتنفيذها، لأن الجند كانوا يرون أن الأراضي التي استولى عليها البويهيون في العراق، كانت خصبة وذات واردات وفيرة، ويجب ان تكون مكافأة لهم للخدمات التي يقدموها، وأن أي تراجع للبويهيين عن ذلك، يعد إخلالاً للوعود التي حصلوا عليها منهم عند انضمامهم إلى خدمتهم[153]، لذلك قام الأمراء البويهيون من أجل تأمين الأموال، لإرضاء الجند، بمصادرة أموال كبار رجال الدولة والتجار، بطرق غير مشروعة، حيث اشار مسكويه إلى ذلك قائلاً: ((فاضطر إلى خبط الناس واستخراج الأموال من غير وجوهها)) [154].

يبدو أن عجز الدولة عن تأمين الأموال اللازمة، وعدم قدرة الأمراء البويهيون عن توفير الرواتب، التي يرضون من خلالها الجند الذين خرجوا عليهم، لجأوا إلى وسيلة أخرى عالجوا خلالها ما كانوا يواجهونه من مشاكل وهي توزيع الأراضي على الجند مقابل مرتباتهم، ووصف أشتور ذلك قائلاً: ((نظراً لعجز البويهيين عن معالجة هذه المشاكل باستخدام الطرق القديمة، فإنهم اضطروا لتبني سياسة جديدة، وهو نظام الإقطاع، تلبية لحاجات جنودهم مقابل خدماتهم بدلاً من الدفع النقدي)) [155]. لذا قاموا بتوزيع الاقطاعات على الجند، وكبار القادة، والوزراء، والموظفين التابعين لهم، مما زاد في تردي الأوضاع الاقتصادية، وعانت الأراضي الزراعية من الاهمال ولم تلق الاهتمام الكافي من الذين استولوا عليها ((وترك الأجناد الاهتمام بمسارب [مجرى المياه] القرى وتسوية طرقها، فهلكت وبطل الكثير منها)) [156].

الواقع لم يكن شغب الجند ومطالبتهم بالعطاء شيئاً جديداً في صفوف الجند، كذلك فإن خزينة الدولة التي عانت من ازمة مالية قد تكررت في عدة مرات، وأن توزيع البويهيين الأراضي لا يعود إلى وجود عجز مالي، بل الى نظرة الجند بان



لهم حصة فيما يستحوذ عليه البويهيون من الاموال والأراضي، وذكر الدوري ذلك قائلاً: ((أن الجند من الديلم، لا المرتزقة، هم الذين بدؤوا الهياج الذي أدى بمعز الدولة إلى سياسته الإقطاعية)) [157].

جـ. قلة خبرة البويهيين في الادارة:

على الرغم من أن البويهيين كانوا ذا تنشئة عسكرية، إلا أنهم تولوا المناصب الإدارية في الدولة الإسلامية، بعد استيلائهم عليها، ولم يكن لديهم الخبرة الكافية، التي تمكنهم من معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة العباسية، وأسرفوا في النفقات، رغم وجود أزمة مالية في الدولة، مما زاد الأمر سوءاً[158]، وكانت اجراءاتهم غير موفقة في إدارة الدولة ومبنية على أسس خاطئة، مما اسهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية في البلاد، فذكر مسكوية: ((إن التدبير إذا بني على أصول خارجة عن الصواب وأن خفي في الابتداء ظهر على طول الزمان)) [159].

نظراً لعدم قدرة معز الدولة على مواجهة المشاكل ومعالجتها طلب المساعدة من الوزير علي بن عيسى[160]، وقال له: ((كنا نسمع بك، فيعظم عندنا أمرك.. الدنيا خراب، والأمور على ما تراه من الانتشار، فأشر علي بما عندك في إصلاح ذلك))[161]، ويدل ذلك على رغبة معز الدولة في إصلاح الأوضاع الاقتصادية، إلا أنه لم يمتلك الخبرة الكافية في ذلك المجال، وهو ما دعاه إلى طلب المساعدة والمشورة من رجال كانت لديهم الخبرة في ادارة الدولة، كما يفهم من النص.

من جانب اخر دفع اهتمام معز الدولة على إصلاح الزراعة في العراق إلى إقطاع الأراضي للجند، في محاولة منه زيادة الإنتاج من خلال إصلاح تلك الأراضي، وهو ما يؤكد قلة إدراكه للجوانب الإدارية والاقتصادية[162]، حيث إن إجراءاته كانت في صالح طبقة معينة من المجتمع، وهم الجند وذلك لإرضائهم، دون النظر إلى الطبقات الأخرى وأهمها طبقة الفلاحين، حيث شكلوا نسبة كبيرة من فئات المجتمع في الدولة [163].



من الجدير بالذكر أن الجند المقطعين للأراضي لم يكن يهمهم إصلاح الأراضي الزراعية في البلاد، بقدر ما كان يهمهم الحصول على الأموال من تلك الأراضي، مما شكل عبئاً كبيراً على الأوضاع الاقتصادية، فازدادت اوضاع الدولة العباسية سوءاً[164].



المبحث الرابع

الإقطاع البويهي في كُردستان

أولاً: دوافع تطبيق الإقطاع في كُردستان:

من المعروف إن كُردستان كانت تشكل اقاليم هامة للبويهيين، وكان من الطبيعي أن تتأثر بما كان يستجد من أحداث، فبعد استيلاء البويهيين على مقاليد الأمور، وتطبيقهم للنظام الإقطاعي لدوافع مر ذكرها، فيمكن القول أن ما كان يطبق من إجراءات في إدارة الدولة، كانت تسري على كُردستان أيضاً، بالاضافة الى دوافع اخرى تخصها لما لها من مميزات وخصوصيات جغرافية وبشرية تميزها عن الاقاليم الاسلامية الاخرى الخاضعة للبويهيين وهو ما جعلهم ينتبهون إلى تلك الخصوصية، وقيامهم بإجراءات تختلف عما كانوا يقومون به في باقي أرجاء الدولة، وهو عدم تجاهل الكُرد في تصرفهم بالاراضي في المناطق الكُردية، وذلك للدوافع التالية:

1. طبيعة المجتمع الكُردي:

كان المجتمع الكُردي قبلياً، لأن الكُرد كانوا يعيشون منذ القدم على شكل قبائل، واورد المسعودي اسماء القبائل الكُردية وأماكن استقرارهم خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي[165].

أفرز النظام القبلي عند الكُرد هرماً إدارياً يقف على رأسه الأمير الذي كان في الوقت نفسه شيخ القبيلة[166]، فضلا عن قيادته القبيلة في اوقات الحروب[167].

كان زعماء القبائل يستغلون ضعف السلطة المركزية المتمثلة بالخلافة الاسلامية، من أجل تكوين سلطة خاصة بهم، فتعلن الاستقلال في مناطق نفوذها، وتكتفي بالولاء الاسمي للدولة، من خلال ذكر أسم الخليفة في خطبة الجمعة مع إرسال بعض الأموال إلى مركز الخلافة[168]، ولم يخرجوا عن طاعة الخلفاء نهائيا، وذلك لشدة تمسكهم بالدين الإسلامي، الذي يمثله الخليفة، اسوة ببقية الامارات التي انسلخت عن الحكومة المركزية في بغداد، لذلك بقوا على ولائهم له، ورغبتهم في ادارة امورهم بانفسهم[169].

2. الطبيعة الجغرافية للمناطق الكُردية:

نظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة لبلاد الكُرد من حيث كثرة الوديان والجبال والانهار والتي تشكل صعوبة كبيرة في التنقل من مكان لآخر[170]، والتي فرضت على الكُرد نوعا من العزلة الطبيعية، وذلك لصعوبة المواصلات فيها[171]، فقد شكل ذلك تحديا كبيرا فيما إذا حاول أحد الأطراف السيطرة عليها، واكد البدليسي وهو سليل قبيلة كُردية كبيرة وهي (الروزكيه) ذلك: ((إذا رام أحد الحكام والسلاطين التوغل في البلاد الكُردية فأنه عانى في سبيل ذلك الشدائد وباء بالإخفاق ومني بالاندحار والهزيمة)) [172]، لذلك ظلت الجبال والمناطق المجاورة لها تحت سيطرة الكُرد، وكانوا من العناصر النشيطة فيها[173].



ظل الكُرد يعيشون بحرية دون أن يخضعوا لأي سلطة خارجية مباشرة، ولم يلاحظ أي تدخل في شؤونهم، ولم يتمكن أحد من الحكام والسلاطين السيطرة عليها بصورة مباشرة واكتفوا باخذ الولاء منهم، فظلوا يحكمون مناطقهم بأنفسهم[174].

3. وجود زعامات قبلية:

يكتنف الغموض بداية بروز الزعامات الكُردية، خلال العصر الإسلامي، لأن ظهورها لم يكن بقرار من الخلافة العباسية، لأنها كما يبدو نشأت بسبب ظروف مناسبة افاد منها الكُرد بصورة إيجابية، ومنها: ضعف السلطة المركزية، ووجود مؤهلات داخلية من خلال تكاتف أفراد القبيلة حول رؤسائهم وتقديمهم الدعم لهم، لتكوين سلطة سياسية قائمة على اساس قبلي، ومن أجل تهيئة الأرضية المناسبة لذلك كانوا يعملون بكل السبل من اجل نيل رضا ودعم الخليفة والحصول على اعترافه بتلك السلطة، مقابل الإعلان عن ولائهم للخلافة[175].

إن وجود زعامات وسلطات سياسية خاصة بالكُرد يشكل بداية لتطلعاتهم لإقامة إدارة خاصة بهم في مناطقهم، إلا أن ندرة المعلومات عنها وتبعثرها شكل غموضاً حول بداياتها وكيفية ظهورها، خلال النصف الاول من القرن 4ه/ 10م، مرت الدولة العباسية بحالة من الضعف والانحلال، مما أثر سلباً على قدرة الدولة، في السيطرة على مقاليد الأمور، فضعفت سلطتها على اقاليم الدولة، لذا بدأت تلك الأقاليم والأطراف تخرج عن سيطرتها، واكتفت بالسيادة الاسمية للدولة عليهم، لأسباغ الشرعية على حكمهم، عن طريق إعلان ولائهم للخليفة العباسي[176].

بدأت الدولة العباسية تفقد سيطرتها على الأوضاع، بصورة واضحة منذ خلافة المقتدر (295 –320ه/ 908 –932م)، إذ لم يعد هذا الخليفة يمتلك زمام الأمور في إدارة الدولة، بل أصبح تحت سيطرة القادة الأتراك، الذين تحكموا في الأوضاع، كما ذكر الثعالبي: ((مرضت الدولة وضعفت السياسة)) [177]، وأدى ذلك إلى خلق الفرصة لتدخل عدة أطراف في سير الأمور، حتى وصف حكمه: ((كانت دولته تدور أمورها على تدبير النساء والخدم...، فخربت الدنيا في أيامه وخلت بيوت



المال)) [178]، وكان لصغر سنه أثناء اختياره خليفة للمسلمين أثراً سلبيا كبيراً في ذلك[179]، لأنه وقع تحت تأثير الآخرين وتدخلهم في شؤونه الخاصة، وامتلكت والدته (شغب) دوراً كبيراً في التدخل في سير الأمور[180].

أصبح الخلفاء العباسيون غير قادرين على مواجهة الأمور في معظم الأحيان، واكتفوا بكونهم أئمة للمسلمين، ولم يكن سلطتهم تتعدى بغداد وأطرافها، حتى وصفوا بأنهم: ((مقهورين خائفين، قد قنعوا باسم الخلافة)) [181].

ترتب على تلك الأوضاع آثار سلبية، بالنسبة لقوة الدولة وتماسكها، بحيث أفقدتها القدرة على القيام بحملات عسكرية، وذلك للتصدي للأمراء المتغلبين على الأطراف، وهو ما أعطى أولئك الأمراء الفرصة، لحكم مناطقهم بعيداً عن السلطة الفعلية للخلافة، فضلاً عن ذلك فقد أدى تغلب العنصر التركي على الدولة إلى فقدان هيبة الخلافة عند الشعوب الإسلامية، التي كانت متنوعة في الانتماء القومي، وبذلك أصبحت مركزية الدولة في حالة من الإرباك، خاصة وأن الدولة الإسلامية كانت تتكون من عدد من الولايات والأقاليم[182].

لم تكن المناطق الكُردية بعيدة عن تأثير تلك الأوضاع التي مرت بها الخلافة العباسية، فاجتمع ابناء الكُرد حول رؤساء قبائلهم، وقاموا بمحاولات من أجل الحصول على نوع من الحكم الذاتي في بعض المناطق[183]، دون مناهضة الخلافة العباسية، فكونوا زعامات خاصة بهم، مع الإبقاء على ولائهم للدولة العباسية، ومن اهم تلك الزعامات والسلطات:

1. السلطة العيشانية (300؟ ـ 350هـ/ 912 ـ 961م):

تمكن الكُرد من تكوين سلطة خاصة بهم، في بداية القرن 4ه/ 10م، حيث كان كل من الأخوين ونداد وغانم ابني أحمد، على راس فرع من القبيلة البرزيكانية وهي العيشانية، وأصبحا أصحاب السلطة والنفوذ في مناطق الدينور وهمذان ونهاوند الواقعة في إقليم الجبال، وأجزاء من أذربيجان حتى شهرزور، نحو نصف قرن[184].



كان كل من الاخوين ونداد وغانم يمتلك قوة خاصة به قدرت بآلاف، ساعدتهم على فرض سيطرتهم على تلك المناطق[185]، وكانا قد تقاسما السلطة فيما بينهما، واتخذا من القلاع والحصون مركزاً لحكمهما[186].

أغفلت المصادر أخبار سلطة العيشانيين، مما شكل صعوبة في التعرف على الأحداث التي رافقت فترة حكمهم، وموقف الخلافة العباسية تجاههم، في بداية ظهورهم، ولكن يمكن القول أن سيطرة العيشانيين على تلك المناطق كان يتطلب الحصول على الشرعية من خلال اعتراف الخلفاء العباسيين بسلطتهم، وهو ما سعى إليه أغلب الأمراء المتغلبين على أجزاء من الدولة، على الرغم من عدم وجود إشارات بخصوص الاعتراف بسلطة العيشانيين ، الا انه يمكن القول أن وجود سلطة قائمة للعيشانيين في ظل وجود الخلافة، ربما انهم قد حصلوا على الاعتراف من الخلافة العباسية. حيث كانوا يعلمون أن تلك المناطق كانت على درجة كبيرة من القوة، لذا فأن إرسال التقليد إليهم والاعتراف بهم كان أمراً شكلياً، لأنهم كانوا غير قادرين على التصدي لهم، فكان الاعتراف بهم وسيلة لكي تكسبهم إلى جانبهم، ومن أجل الحفاظ على سلطتهم في تلك المناطق حتى وأن كانت شكلية[187].

لم تستمر السلطة العيشانية في قوتها، بل انتابها الضعف، وذلك بعد وفاة الأميرين، حيث توفي ونداد سنة 349هـ/ 960م، فخلفه في الحكم إبنه أبو الغنائم عبد الوهاب، كما توفي اخوه غانم سنة 350هـ/ 961م، وخلفه إبنه ابو سالم ديسم[188].

يمكن القول أن وفاة الأميرين كان بداية النهاية لسلطة العيشانيين لأن خلفاءهم الذين ورثوا الحكم عنهم لم يتمكنوا من الحفاظ على سلطتهم، او الوقوف أمام تزايد نفوذ إبن أخت الأميرين ونداد وغانم، وهو حسنويه بن حسين البرزيكاني مؤسس الإمارة الحسنويه (350 - 406هـ/ 961-1015م)[189].

من أجل القضاء على سلطة العيشانيين قام أفراد من قبيلة الشاذنجان الكُردية، بالقبض على أبي الغنائم عبد الوهاب وتم تسليمه إلى حسنويه، فسيطر الأخير على المناطق الخاضعة لحكمه، أما أبو سالم ديسم فقد قضي على سلطته من



قبل أبو الفتح بن العميد[190]، بعد سيطرة الاخير على مناطق نفوذه في اقليم الجبال[191].

لا يعرف المصير الذي واجهه العيشانيون بعد فقدانهم سلطتهم، ولكن يمكن القول أنهم انضووا تحت حكم الإمارة الحسنويه، لوجود صلة القرابة بينهم حيث كان حسنوية ان اخت امير العيشانية[192]. بقيت السلطة الفعلية في تلك المناطق في أيدي الكُرد، والذي حدث هو مجرد انتقال الحكم من أسرة إلى أخرى من نفس العشيرة، مما يدل على قوة الكُرد، وعدم خضوعهم للحكم المركزي في الدولة الإسلامية.

2. سلطة ديسم بن إبراهيم شادلوية الكُردي[193] (315 ـ 344هـ/ 927ـ 956م).

برز ديسم الكُردي في أذربيجان كأحد الأمراء المتغلبين عليها، وكان والده إبراهيم من الذين ساندوا الخوارج[194] ضد الدولة العباسية، فكان أحد إتباع هارون الشاري[195]،فقد شارك معه في العديد من الحركات التي قام بها الخوارج في الموصل، وبعد إلحاق الدولة الهزيمة بقوات هارون الشاري، سنة 282هـ/895م في الموصل، فر والد ديسم إلى أذربيجان، وأقام هناك[196].

أشار محمد أمين زكي إلى أن ديسم الكُردي كان من القبيلة الهذبانية الكُردية[197]، ومن الجدير بالذكر ان ديسم الكُردي نشأ في أذربيجان، وأصبح له شأن كبير، خاصة بعد التحاقه بخدمة الوالي يوسف بن أبي الساج[198]، واعتمد عليه الأخير في سير أمور المنطقة، بعد أن وجد فيه الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية، فكان يستعين به في أثناء غيابه، ويكلفه تولية المهام عنه-لحين رجوعه[199].

بعد مقتل والي اذربيجان يوسف بن أبي الساج سنة 315هـ/ 927م، أصبحت الفرصة سانحة أمام ديسم الكُردي، وأخذ يعمل من أجل فرض سلطته على أذربيجان[200]، ويمكن القول أنه وصل إلى ما كان يطمح إليه، وهو حكم المنطقة،



وأصبح له نفوذ كبير عليها، حيث سكت النقود باسمه في سنة 325هـ/ 936م[201]، في مدينة برذعة[202].

أصبح ديسم الكُردي صاحب النفوذ في أذربيجان، حيث كان يدافع عنها في أثناء تعرضها للهجمات من الأمراء المجاورين له، الذين كانوا يطمحون في السيطرة على أذربيجان، ففي سنة 326هـ/ 937م، تعرضت مناطق نفوذه إلى هجمات اللشكري بن مردي الذي كان من الامراء البارزين في اقليم الجبال، فقام ديسم بالدفاع عنها، واورد مسكويه: ((سار [اللشكري] إلى أذربيجان، ليستولي عليها. وكان بها يومئذ ديسم بن إبراهيم، فجمع عسكراً كثيراً من الأكراد وأصناف آخر))[203]، يتبين من النص أن ديسم كان صاحب السلطة في أذربيجان، وإن الكُرد كانوا قد تجمعوا حول زعامته في المنطقة.

على الرغم من هزيمة قوات ديسم في تلك المعارك، وسيطرة اللشكري على أذربيجان، إلا أنه تمكن من البقاء في أردبيل[204]، حيث تعذر على القوات المهاجمة دخولها، وذلك لشدة مقاومة أهلها وقتالهم إلى جانب ديسم الكُردي، فضلاً عن أن المدينة كانت محصنة بسور، كان عاملا اخر لمنع دخول تلك القوات اليها[205].

ان الغرض من الإشارة إلى الأحداث التي رافقت سلطة ديسم الكُردي، وما آلت إليه سلطتهم[206]، هو اظهار وجود زعامات وسلطات خاصة بالكُرد قبيل العهد البويهي وفي اثنائه، مما يؤكد أن الكُرد كان لهم شأن ونفوذ في مناطقهم، انهم لم يرضخوا للسلطة المركزية، بل كانوا أصحاب القرار في المناطق الخاضعة لنفوذهم.

ومن الجدير بالذكر أن بروز الزعامات الكُردية كان حافزاً للقبائل الكُردية للانضمام إليها، وقد ساهم ذلك في تقوية عصبتهم القبلية، لوجود تحديات وأخطار خارجية تهددهم، من خلال محاولات قوى عديدة في السيطرة على مناطقهم، وهو ما دعاهم للعمل من اجل الحفاظ على كيانهم القبلي، ومما ساعدهم على ذلك عدم وجود سلطة مركزية قادرة على معالجة الأوضاع المضطربة في الدولة[207].



يبدو أن البويهيين بعد استيلائهم على السلطة في الدولة العباسية كانوا على علم بالأوضاع القائمة في المناطق الكُردية، وأدركوا أن فرض سلطتهم عليها كان يتطلب جهوداً وقوات عسكرية كبيرة، نظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة لكثرة الجبال والوديان فيها، لذا لجأوا إلى التعامل معها بواقعية، وهي عدم خلق المشاكل لسلطتهم في الدولة العباسية وتجنبوا الدخول في صراع عسكري لفرض سلطتهم على تلك المناطق، وفضلوا إبقاءها في أيدي رؤساء القبائل الكُردية مع ضمان ولائهم للبويهيين، لذلك سادت في المناطق الكُردية نوع من الاقطاعات الكبيرة، كان على رأس تلك الاقطاعات الزعماء القبليين، وكانت ظروف واستمرار الاقطاعات، تتوقف على طبيعة العلاقات بين البويهيين ورؤساء القبائل الكُردية.

ثانياً: أنواع الإقطاع في كُردستان:

نظراً لخصوصية كُردستان للأسباب التي مرت ذكرها أصبحت تلك المناطق في أيدي الأمراء الكُرد، وأصبحوا من المقطعين فيها، بعد أن جرى الاعتراف المتبادل بينهم وبين البويهيين، ولم تكن الأوضاع في كُردستان والعلاقات القائمة مع السلطة البويهية تسير على وتيرة واحدة، فقد شهدت احياناً تدهوراً بين الطرفين، لتقاطع المصالح، وأدت في بعض الأحيان إلى خروج بعض المناطق الكُردية عن أيدي اصحابها، مما أعطى للبويهيين الفرصة للتصرف بها، ومنحت كاقطاعات الى اشخاص اخرى من غير الكُرد بل من الامراء والجند[208]، وذلك عوضا عن الرواتب المخصصة لهم، والتي لم يكن بمقدور البويهيين دفعها نقدا، فكانت تلك الاجراءات وسيلة لمعالجة المشاكل التي واجهتهم من خلال مطالبة العسكريين لرواتبهم ومستحقاتهم مقابل الخدمة العسكرية[209].

بعد مجيء البويهيين إلى السلطة، تقلصت سلطة الخلفاء السياسية الى حد كبير، ولم يعد بإمكانهم التصرف في الامور، وأصبحوا رمزاً دينياً وفقدوا سلطاتهم وامتيازاتهم، منها: حرية التصرف بالأراضي وتوزيع الاقطاعات، وتم تجريدهم منها



من قبل البويهيين، وفضلاً عن ذلك فقد تم الاستحواذ على الضياع الخاصة بهم، وخصصوا لهم رواتب معينة، فقام معز الدولة البويهي، بتخصيص مبلغ قدره خمسة آلاف درهم يومياً، كنفقات للخليفة العباسي المستكفي (333 –334ه/ 944 – 945م)[210]، وإذا ما تأخر دفع الأموال إلى الخلفاء، خصصت لهم بعض الاقطاعات لتعويض تلك الأموال[211]، وبعد ذلك توسع البويهيون في منح الاقطاعات الى القادة والامراء في كافة اقاليم الدولة واصبح نظاماً لادارة تلك الاقاليم، وسوف يشار الى الاطراف التي حصلت على الاقطاعات:

1. الاقطاع العسكري:

أ. إقطاع الامراء الكُرد:

خصص البويهيون الاقطاعات للامراء الكُرد بهدف إرضائهم وكسب ولائهم، كما حاولوا عن طريقها تقوية العلاقات السياسية بينهم وبين الأمراء الكُرد أصحاب النفوذ[212]، فكان أمراء الإمارة الحسنويه الكُردية التي حكمت القسم الغربي من إقليم الجبال للفترة ما بين (348–406هـ/ 959–1015م)، من الذين حصلوا على الاقطاعات من البويهيين، بعد ان خضعت المنطقة لنفوذهم، بزوال السلطة العيشانية التي مر ذكرها، ففي سنة 350هـ/ 961م وفي أثناء توجه قوات أبي الفتح بن العميد إلى نواحي الدينور وهمذان، بعد وفاة غانم أحد رؤساء الفرع العيشاني، واستيلاء تلك القوات على قلاعه، لم يتعرضوا لسلطة حسنويه بن حسين البرزيكاني (349–369هـ/960 –979م) [213]. ويبدو أنه كان يمتلك من القوة والنفوذ، فاجتنبوا الاحتكاك معه، او إن البويهيين كانوا قد اعترفوا بسلطته على تلك النواحي.

ذكر مسكويه بأن حسنويه الكُردي قدم خدمات كبيرة للبويهيين، وخاصة لركن الدولة البويهي (322 –367ه/933 –977م) أثناء حروبه وقدم له مساعدات كبيرة، لذلك قام بإقطاعه مناطق في إقليم الجبال، تقديراً لمساعدته لهم[214].



كما اشار إلى أن حسنويه الكُردي استطاع بحسن سياسته وسيرته، من ضبط المناطق الخاضعة لنفوذه[215]، إلا أن وفاته سنة 369هـ/ 979م أعطى عضد الدولة البويهي، الفرصة للتحرك إلى المناطق التي كانت خاضعة للامير حسنويه الكُردي، وذلك لوقوع الخلافات بين إبنائه[216]، وحسمت الأمور لصالح بدر بن حسنويه، فقد القى البويهيون القبض على باقي أخوته، وعينوه والياً على المنطقة وأرسلوا إليه الخلع والتشريعات الاميرية، وذلك لانه كان من انصار ومؤيدي عضد الدولة[217].

حرص بدر بن حسنويه (369–405هـ/ 979–1014م)، المحافظة على العلاقة الحسنة، بينه وبين البويهيين، من خلال الولاء للأمير عضد الدولة، الذي كان سبباً في وصوله إلى قيادة القبيلة البرزيكانية ومن ثم الإمارة الحسنويه، لذلك عمل على إدارة المناطق التابعة له بكفاءة، وتمكن من إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة[218].

اضطر البويهيون على إبقاء المناطق الكُردية تحت سيطرة الامراء الكُرد الذين برزوا فيها لعدم قدرتهم القضاء على سلطة أولئك الامراء، فتم منحهم الاقطاعات للإبقاء على ولائهم، وقد لجأوا إلى إتباع سياسة توزيع الاقطاعات، مع أمراء الدولة الدوستكية-المروانية (373–478هـ/ 983–1085م)، بعد أن برزوا في مناطق إقليم الجزيرة وأصبحوا أصحاب النفوذ فيها، ومنهم: الأمير باد بن دوستك الكُردي، فقد حاول صمصام الدولة (379–388هـ/ 989–998م) الذي خلف والده عضد الدولة في الحكم، استمالة الأمير باد بن دوستك وأرسل اليه أحد قادته وهو أبو حرب، الذي كان يربطه مع الأمير باد علاقات وثيقة، لإقناعه بتقديم الطاعة للبويهيين، وأشار الفارقي إلى ذلك: ((فلما قاربه راسله وأشار عليه أن يدخل تحت حكم صمصام الدولة ويسايره ويحصل على جملته وخدمته والبلاد إقطاعاً له من صمصام الدولة))[219].

نظراً لعدم تمكن البويهيين القضاء على نفوذ الأمير باد بن دوستك، قام بهاء الدولة (379 -403ه/ 989 -1012م) بعقد هدنة مع باد وقرر إقطاعه مناطق



الجزيرة وطور عابدين[220]، كوسيلة لأبعاد خطره عن الموصل، حيث اورد الفارقي: ((صعد بهاء الدولة إلى الموصل فأقام بها، وبقى بينه وبين باد المهادنة، وأعطاه الجزيرة وطور عابدين إقطاعاً))[221]، إلا أن بهاء الدولة تراجع عن الاتفاق الذي وقعه مع الأمير باد، وأبلغه بإلغائه وذلك في سنة 376هـ/ 986م[222].

يبدو أن إتباع سياسة منح الإقطاعات للأمير باد، والاعتراف بسلطته على المناطق المقطعة له، كان إجراءً وقتياً، يهدف من ورائه البويهيون إعادة تنظيم أمورهم، وقواتهم وزيادة عدتهم، والعمل في القضاء على نفوذ الأمير باد.

في عهد خلفاء الأمير باد بن دوستك توسعت الإمارة المروانية، وضمت أغلب مدن الجزيرة، وهو ما دعا البويهيون إلى العمل من اجل ضمان بقائها تحت سلطتهم، عن طريق إقامة علاقات ودية مع امرائها، والاعتراف بحكمهم، ففي سنة 378/ 998م تولى حكم الإمارة المروانية الأمير ممهد الدولة أبو منصور (387-401هـ/ 977 - 1010م) وهو إبن أخت الأمير باد بن دوستك، ومن جانبهم قام البويهيون بالاعتراف بحكمه، والعمل على ارضائه وكسب ودّه، لذا قام بهاء الدولة بن عضد الدولة بإرسال الخلع والتشريفات إليه[223].

استمرت الإمارة المروانية في التطور والازدهار، وبلغت مراحل متقدمة من القوة، خاصة في عهد الأمير نصر الدولة أحمد بن مروان (401-453هـ/ 1010-1061م)، حيث اشار الفارقي إلى ذلك بالقول: ((عظم شأن نصر الدولة، وكبر أمره، وتقررت مملكته)) [224]، واستمرت العلاقات الودية بين البويهيين والأمير نصر الدولة، ففي سنة 403هـ/ 1012م وصل إلى مركز حكمه في ميافارقين مبعوثاً من الخليفة العباسي القادر بالله (381-422هـ/ 991-1030م)، وهو الحاجب أبو الفرج محمد بن أحمد اليه، وارسل معه الخلع والتشريفات، ولقبه الخليفة بـ((نصر الدولة وعمادها ذي الصرامتين))، مع الاعتراف بسلطته على جميع المناطق الخاضعة له ((التوقيع بجميع ديار بكر وقلاعها وحصونها، فقرى التوقيع بحضرة أهل البلد والشهود والأكابر)) [225].



وفيما يتعلق بأمراء الإمارة الروادية (337-463هـ/ 948-1070م)، الذين سيطروا على مناطق واسعة في أذربيجان، وجعلوا تبريز مركزاً لحكمهم، وضموا إليها بعد ذلك أجزاءً من أرمينيا[226]، فان سياسة البويهيين تجاههم، كانت نابعة من كون مركز حكمهم بعيداً عن مناطق نفوذ البويهيين، ومما يدل على ذلك عدم وجود إشارات واضحة في المصادر عن العلاقة بين الطرفين، والسبب هو عدم وجود الاحتكاك المباشر بينهم، لكي يتسنى للمؤرخين تسليط الضوء عليها، ويمكن القول إنهم كانوا على وفاق[227]،لكن مع ذلك فإن وجود زعماء الكُرد من القبيلة الروادية التي كانت تحكم مناطق واسعة من أذربيجان، كان بحاجة إلى الحصول على الشرعية من الخلافة العباسية والبويهيين.

نظراً لبعد الامراء الرواديين عن مناطق نفوذ البويهيين، لذا لم تكن مصالحهم متشابكة او بالاحرى لم يشكل اولئك الامراء ثقلاً سياسياً لدى الامراء البويهيين ويفهم من ذلك عدم منح الاقطاعات لهم لذا سكتت المصادر عن ذكرها.

يكاد يكون موقف البويهيين من الامراء الشداديين (340 - 595هـ/ 951 - 1198م) مشابها لموقفهم من الامراء الرواديين حيث استفادة محمد بن شداد من الظروف التي استجدت في المنطقة التي تواجد فيها، وهي أران وأرمينيا، بعد قيام البويهيين بأسر حاكم المنطقة، كما مر ذكره، واتخذ مؤسس الإمارة من مدينة دبيل غربي الرآن مركزاً لحكمه[228]، ويمكن القول إن سياسة البويهيين تجاه الإمارة الشدادية تشبه سياستها تجاه الإمارة الروادية، وهي أن الإمارتين كانتا بعيدتين عن مناطق نفوذ البويهيين، ولم تشكل أهمية كبيرة لهم، على خلاف الإمارات الأخرى كالحسنويه، والمروانية، والعنازية[229]، إلا أن الاعتراف المتبادل كان حاضراً بينهم، ولا يوجد ما يدل على وجود خلاف بين البويهيين وكلتا الإمارتين[230].



ب. إقطاع الاسر العربية:

▪ **الحمدانيين**[231]:

كانت العلاقة بين البويهيين والحمدانيين في البداية متوترة، وذلك لعدم اعتراف ناصر الدولة الحمداني (330 -358ه/ 941 -968م)، بسلطة البويهيين، ومحاولته مساعدة الخلفاء العباسيين للوقوف ضدهم، ودخل الطرفان في عدة معارك، وأدى ذلك إلى اضطراب الأوضاع[232].

عمل معز الدولة على تهدئة الأوضاع في الموصل، من خلال عقد اتفاق مع ناصر الدولة الحمداني في سنة 337هـ/ 948م، على أن يؤدي الأخير سنوياً ثمانية آلاف ألف (ثمانية ملايين درهم)، عن الموصل والجزيرة، مقابل الاعتراف به[233].

لم تستمر العلاقة الودية بين الطرفين، لأن سياسة عضد الدولة، الذي خلف والده في الحكم، كانت قائمة على إخضاع الأمراء لسلطته، وإنهاء اتفاقات المهادنة معهم[234]، لذلك حاول في سنة 367هـ/ 977م، إخراج الحمدانيين من الموصل، و تمكن من طرد أبي تغلب بن ناصر الدولة (358ـ367هـ/ 968ـ977م) منها، رغم محاولة الأخير استعادة تلك المناطق من عضد الدولة، إلا أن محاولاته باءت بالفشل[235].

وصل عضد الدولة في تلك الحملة إلى أغلب مدن اقليم الجزيرة، وتمكن من الوصول إلى ميافارقين وديار بكر وحاول أبو تغلب إعادة أملاكه بعد أن أرسل موفداً إلى عضد الدولة يطلب العفو عنه، فوافق على طلبه ووعده بالاقطاعات، إلا أن أبا تغلب كان يشك في نوايا عضد الدولة[236]، فتوجه إلى الشام[237].

اشار أشتور أن انشغال الدولة البويهية بالصراعات الداخلية في العراق، والحروب أعطت للأمراء الكُرد والعرب فرصة لتكوين زعامات خاصة بهم، خصوصا في إقليم الجزيرة[238].

لم يقتصر إقطاع المناطق الكُردية على البويهيين وحدهم، بل يلاحظ أن المقطعين كانوا يقومون بتوزيع الاقطاعات، مما يدل على أنهم كانوا يستغلون فترات انشغال البويهيين بالمشاكل والصراعات الداخلية فيما بينهم، فقد قام ناصر



الدولة الحمداني بإقطاع المناطق الزراعية في المدن وتوزيعها على إبنائه، فحصل إبنه حمدان على مناطق زراعية في مدينة ماردين كإقطاع له[239]، كما أعطى إبنه الآخر أبا الفوارس مدينة نصيبين، كما اقتطع بعض المناطق في الجزيرة لإبنه أبي طاهر إبراهيم، كما كانت سنجار ضمن اقطاعات إبنه أبي المطاع ذا القرنين[240]، مما يؤكد أن ناصر الدولة الحمداني كان يمتلك زمام الامور في المناطق الخاضعة لنفوذه.

كان قيام ناصر الدولة الحمداني بهذا العمل والتصرف في الاقطاع سبباً في وقوع الخلافات بين إبنائه، فقد دخلوا في صراع فيما بينهم، طمعاً في الحصول على مناطق اكبر لتوسيع سلطتهم، حيث قام إبنه أبو تغلب بالقبض على والده ناصر الدولة، وسجنه في قلعة كواشي[241]، لكي يبعده عن دعم ومساندة أخوته، وبقي في السجن لبضعة شهور وتوفي بعد ذلك في سنة 358هـ/ 968م[242].

- **العقيليون**[243]: **(381-489هـ/ 991-1095م)**

بعد ضعف سلطة الحمدانيين في الموصل والجزيرة وبروز الزعماء الكُرد فيها واستعادتهم لمتلكاتهم التي سيطر عليها الحمدانيون وعدم قدرتهم على التصدي لهم لوحدهم، لجأ البويهيين إلى مكاتبة قبائل بني عقيل لمساعدتهم في تهدئة الأوضاع في المنطقة وإبعاد الكُرد عنها، فقاموا بإقطاع الموصل والمناطق المجاورة لهم، مقابل مساعدتهم للبويهيين[244].

كان الدافع الرئيسي وراء إقطاع القبائل العربية في الموصل هو تهيئة تلك القبائل في مواجهة الأمير باد بن دوستك، لكي يقاتلون الأمراء الكُرد بالنيابة عن البويهيين، ويشير الروذراوري إلى كلام الوزير أبي نصر خواشاذه حول ذلك قائلاً: ((هذه بلاد بإزاء عدو وقد استفحل أمره وإذا حصلت لهؤلاء العرب دفعوا عنها في عاجل الحال لنفوسهم دفع القوم عن حريمهم فأن قوي أمر السلطان كان انتزاعها من أيديهم أسهل من انتزاعها من يد باد)) [245].



ويفهم من النص أن تلك الإجراءت كان دليلاً على تنامي قوة الامارات الكُردية وضعف السلطة البويهية على تلك المناطق، ولجوئهم إلى الاستفادة من القبائل العربية لحفظ الأمن فيها.

تمكن الحمدانيون ومعهم العقيليون من التصدي لهجمات الأمير باد بن دوستك على الموصل، وأبعاد خطره عنها، وفي سنة 380هـ/ 990م تمكنوا من إلحاق الهزيمة بقوات الأمير باد وقتله وأخذ جثته والتمثيل بها في الموصل[246].

بعد القضاء على الامير باد بن دوستك عمل بهاء الدولة البويهي (379 - 403هـ/ 989-1012م) على استرجاع الاقطاعات الممنوحة للعقيليين، إلا أن العقيليين تمكنوا من التصدي له، وأجبروه على التراجع، والإبقاء على مابيدهم من الاراضي وذلك في سنة 382هـ/ 992م[247].

تعاظم نفوذ بني عقيل في بلاد الموصل في عهد المقلد بن المسيب (386 - 391ه/ 996 -1000م)، وامتلكوا سلطات واسعة فيها، وقام المقلد بتوزيع الاقطاعات، لإرضاء أفراد قبيلته، ولكي يجمع حوله المؤيدين له[248].

2. إقطاع الضمان:

ويقصد به: إعطاء بعض المناطق إلى أحد القادة أو الموظفين الكبار في الدولة مقابل ضمان وصول الضرائب والأموال من تلك المناطق في اوقاتها المحددة ودفع الاخطار عنها، وظهر هذا التطور في جباية الضرائب في أواخر القرن 3ه/ 9م بعد ان شهدت الدولة العباسية فترة من الضعف الانحلال[249].

في إقطاع الضمان لا يورث الإقطاع ولا يكون تمليكاً، لذا لا يمكن للشخص المقطع التصرف في تلك المناطق بيعاً، أو إعطاء أجزاء منها للآخرين، وكان له الحصول فقط على الربح الذي يحصل عليه، والذي كان مكافأة له على الخدمة التي يقدمها وهي ضمان جباية ووصول الاموال الى الدولة[250].



قد لجأ البويهيون إلى تطبيق هذا النوع من الإقطاع، خاصة في المناطق التي كانت تشهد حالة من عدم الاستقرار، والتي كانت خارجة عن السلطة المباشرة لهم، وقد طبق ذلك في بعض المناطق الكُردية، التي كانت في أيدي الأمراء الكُرد، وخاصة في اقليم الجزيرة، ففي 337هـ/ 948م، توصل معز الدولة البويهي الى اتفاق مع ناصر الدولة الحمداني، على إقطاعه ضمان الموصل والجزيرة مقابل 8000000 درهم[251].

ويلاحظ أن البويهيين كانوا يقومون احياناً بإلغاء إقطاع الضمان، حين كانوا يملكون القوة الكافية للسيطرة على تلك المناطق، ففي سنة 353هـ/ 964م قام معز الدولة بتجهيز حملة عسكرية على المناطق الخاضعة لنفوذ الحمدانيين، وتمكن من السيطرة على مدن جزيرة، ونصيبين، وأبعد عنها الحمدانيين، كما قام بتعيين أحد الموظفين يمثله هناك لجمع الخراج والضرائب، أما باقي المناطق فقد اتفق من ابي تغلب بن ناصر الدولة على أبقائها كضمان في أيديه مقابل مبلغ من المال[252].

في سنة 386هـ/ 996م دخلت مدن الجزيرة القريبة من مدينة الموصل ضمن المناطق التي أعطيت لأمراء بني عقيل، وذلك لانشغال البويهيين بالصراعات الداخلية[253]، واتفق بهاء الدولة البويهي معهم عن طريق الامير المقلد بن المسيب، على أن يدفع له عشرة آلاف دينار عن تلك المناطق[254].

يبدو أن وجود إقطاع الضمان في بعض المناطق الكُردية كان مرتبطاً بالأوضاع التي كان يمر بها البويهيون، ففي فترات القوة كانوا يقومون بالسيطرة على تلك المناطق ويفرضون سلطتهم المباشرة عليها، ولكن مع ذلك يمكن القول: أن تلك السلطة كانت لا تدوم الا لفترة زمنية قصيرة، لعدم وجود الاستقرار السياسي عندهم، أما في الفترة التي شهد فيها سلطة البويهيين الضعف، كانوا يقومون بإقطاع المدن والنواحي إلى الأمراء والقادة، كما حدث مع أمراء الحمدانيين والعقيليين، ولم تقتصر عملية إجراء الضمان بين البويهيين والأمراء فقط، فقد قام الأمير بدر بن حسنويه بإعطاء المناطق الخاضعة لنفوذه إلى بعض العمال، لكي يقوموا بجمع الخراج والضرائب منها مقابل مبلغ من المال يقدمه الضامن سنوياً إلى



الأمير بدر بن حسنويه[255]، يبدو أن الأخير كان يستفيد من بعض الإجراءات التي كان يقوم بها البويهيون عن طريق تطبيقها في المناطق الخاضعة لنفوذه.

ثالثاً: حقوق والتزامات المقطعين:

1. حقوق المقطعين:

اتفق البويهيون مع الامراء الكُرد على اقطاعهم المناطق الكُردية الخاضعة لنفوذ اولئك الامراء، وترتب على ذلك ان يكون لهم حقوق وعليهم واجبات يجب الالتزام بها ازاء الدولة العباسية والبويهيين، ومن تلك الحقوق:

أ. الاعتراف بسلطة الأمراء المقطعين:

على الرغم من امتلاك الامراء الكُرد السلطة الفعلية على المناطق التي خضعت لهم، الا انهم لم يخرجوا عن الطاعة واستمروا في ولائهم للخلافة العباسية، وذلك لحاجتهم الى الاعتراف من الخليفة بسلطاتهم المحلية لاسباغ صفة الشرعية عليهم لكونها امارة استيلاء[256] من جانبه كان الخليفة حريصا على ابقاء اولئك الامراء الى جانبه عن طريق الاعتراف بهم، لانه كان يضمن بذلك بقاءهم تحت سيادة الدولة حتى وان كان ذلك اسميا فقط[257].

ويذكر أن علاقة الأمراء الكُرد بالخلافة العباسية كانت تقف على طبيعة علاقاتهم مع البويهيين، لأنهم كانوا أصحاب النفوذ السياسي في الدولة العباسية، حيث كان تحسن العلاقات بينهم وبين الأمراء البويهيين دور كبير في حصولهم على اعتراف الخلافة العباسية[258].

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة الودية للأمراء الكُرد مع البويهيين كان له أثر كبير في الحفاظ على سلطتهم واستمراريتها، بعد وفاة الأمير حنسويه بن حسين البرزيكاني سنة 369ه/979م، راسل إبنه بختيار الذي كان يسيطر على قلعة



سرماج[259]، عضد الدولة وأعلن عن استعداده للدخول في خدمته، إلا أنه كان غير صادق مع عضد الدولة، وتراجع عن موقفه، فقام عضد الدولة بإرسال القوات إليه، فقضت على سلطته، وأخذت القلعة منه وقام عضد الدولة بدعم الأمير بدر بن حسنويه، وقدم له مايحتاجه لفرض سيطرته على المنطقة، بشرط أن يكون في طاعة البويهيين، ولا يخرج عن سياستهم، واعترفوا بسلطته وأرسلوا إليه الخلع[260].

أثبت الأمير بدر بن حسنويه قدرته على ادارة الممتلكات الخاضعة لنفوذه، وبقي على ولائه للبويهيين، وقدم لهم خدمات كبيرة، وكان له دور كبير في دعم بهاء الدولة، للحفاظ على حكمه، بعد أن واجه عدة مخاطر بسبب الصراعات الداخلية[261].

وفي مقابل الخدمات التي كان يقدمها الامير بدر الى الدولة، قام الحليفة العباسي القادر بالله (381-422هـ/ 991-1030م) بمنح الأمير بدر لقب (ناصر الدين والدولة)، وذلك في سنة 388هـ/ 998م بعد أن أرسل إليه الأمير شخصين لطلب إعطائه الألقاب[262]، فاورد الروذراوري الى ان منح اللقب إلى الأمير بدر جاء بناءً على طلب بهاء الدولة البويهي، حيث ذكر: ((حمل إليه الخلع السلطانية وذلك بسؤال بهاء الدولة وكتابه)) [263].

كما اعترفت الخلافة العباسية بسلطة الأمراء الكُرد في الجزيرة، ومنهم أمراء الدولة الدوستكية-المروانية، اذ حرصت الخلافة العباسية على ابقاء امراء المروانيين الى جانبهم وارسل مبعوثاً من عنده للحضور في حفل تتويج الأمير نصر الدولة أحمد بن مروان سنة 402هـ/ 1012م ومعه كتاب من الخليفة يبين فيه فضل الامير وجهوده في خدمة المسلمين، وأرسلوا إليه الخلع والتشريفات[264]، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً، وكان لذلك أهمية بالغة لإعطاء الشرعية لحكمه في تلك المناطق، وإعطائه حرية التصرف في المناطق الخاضعة له[265].



ب. الحفاظ على استقلال الأمراء الكُرد:

حرص الامراء الكُرد على أن يكونوا أصحاب القرار في مناطقهم، والحفاظ على استقلالهم، وكانوا يعلمون أن البقاء على ولائهم للبويهيين، وعدم الخروج عن طاعتهم، كفيل بضمان ذلك، لكون المصالح الشخصية من أولويات أولئك الأمراء، لذا كانوا يبتعدون عن إثارة المشاكل معهم.

يمكن ملاحظة مدى استقلال مابلغه بعض الامراء الكُرد، أنهم كانوا يتصرفون في المناطق الخاضعة لنفوذهم حسب رغبتهم، وبدأوا يقومون بتوزيع بعض المناطق التابعة لهم، كاقطاعات لأفراد قبيلتهم، أو أقربائهم وكذلك لمن تقدم لهم من خدمات. ففي سنة 400هـ/ 1009م قام الأمير بدر بن حسنويه بمكافأة القائد البويهي فخر الملك أبي غالب، بإقطاعه شهرزور، بعد أن قدم له الدعم في القضاء على حركة إبنه هلال[266]، مما يدل على حريته بالتصرف بالمناطق الخاضعة لنفوذه.

كما قام الأمراء المروانيون، بإقطاع المناطق الخاضعة لنفوذهم، فقد اقطع الأمير ممهد الدولة (387-401هـ/ 997-1010م)، أخاه أحمد بن مروان (نصر الدولة)، قرية سيرت، وطلب منه البقاء فيها، وعدم المجيء عنده، أي أنه قام بإبعاده عن ميافارقين[267]، وربما كان خائفاً منه، لأنه قال له: ((فلا تريني وجهك وإلا قتلتك))[268].

هناك دلائل على استمرار وجود الاقطاعات في الإمارة المروانية، ووجود المقطعين فيها، من غير الأمراء، فقد قام نصر الدولة أحمد بن مروان بشراء قرية العطش التابعة لميافارقين من أحد الإقطاعيين[269]، وقام بجعلها وقفاً ووزع وارداتها على الفقراء والمساكين، وذلك في سنة 407هـ/ 1016م[270].

وصل نفوذ وسلطة الأمير نصر الدولة في المناطق الخاضعة إلى درجة كبيرة ويؤكد ذلك الرحالة ناصر خسرو، الذي زار تلك المناطق، حيث وصل إلى مدينة أخلاط في سنة 434هـ/ 1042م، وأشار الى أن المدينة كان يحكمها نصر الدولة، كما بين أن الأمير كان له أولاد كثيرون، وأنه أعطى كل واحد منهم ولاية[271]. يبدو أن



نصر الدولة قام بتوزيع الاقطاعات بين إبنائه بصورة واسعة، بحيث كان لها صدى عند الناس، وحتى الزائرين إلى مناطقهم.

2. التزامات المقطعين:

كان على الأمراء المقطعين أداء بعض الالتزامات تجاه الدولة العباسية والبويهيين، مقابل الحقوق التي منحت لهم، وتتضمن فيما يلي:

أ. تقديم الدعم العسكري والمادي:

أدرك البويهيون أن الاعتراف بسلطة الأمراء الكُرد كان يخدم مصالحهم حيث استفادوا منهم في عدة جوانب، منها: أنهم ضمنوا بقاء أولئك الأمراء الذين كانوا يمتلكون أعداداً كبيرة من المقاتلين إلى جانبهم، فضلاً عن ذلك فإن إقامة علاقات ودية معهم يؤدي إلى الحصول على الدعم العسكري منهم، لأن الاعتراف المتبادل بين الطرفين، كان السبيل لتحقيق ذلك، وقد لجأ البويهيون عدة مرات اليهم طالبين الدعم العسكري منهم، وخاصة في أثناء تعرضهم لمخاطر خارجية او اثناء مواجهتهم مشاكل وصراعات داخلية، ويمكن ملاحظة ذلك في المناطق الكُردية القريبة من سلطة البويهيين، والتي كان أمراء الحسنويه فيها أصحاب النفوذ، غربي إقليم الجبال، كذلك في اقليم الجزيرة التي تحكم فيها الأمراء المروانيون، ويمكن ملاحظة ذلك ايضاً في منطقة حلوان التي كانت من نفوذ الأمراء العنازيين، ففي سنة 339هـ/ 950م، طلب معز الدولة البويهي من الأمير العنازي إبن أبي الشوك بإرسال القوات من أجل مواجهة هجمات الخراسانيين الذين وصلوا إلى همذان، فخرج إبن أبي الشوك بقواته وأنضم إلى قوات اليويهيين التي استعدت لصد تلك الهجمات، وتمكنوا معا من أبعاد خطرهم عن المنطقة[272].

والجدير بالذكر أن السبب وراء مساعدة إبن أبي الشوك للبويهيين هو أنهم كانوا قد قلدوه حماية حلوان والطريق التجاري المار فيها إلى خراسان[273].



كان تعيين البويهيين للأمراء العنازيين لحماية طريق خراسان، أثر في تحسن علاقاتهم مع البويهيين، ففي سنة 397هـ/ 1006م عين الأمير أبا الفتح محمد بن عناز (381-401هـ/ 990-1010م)، على حماية ذلك الطريق، وأدى ذلك إلى توثيق العلاقات بين الطرفين، وفي السنة نفسها، خرج والي البصرة أبو العباس بن واصل عن طاعة البويهيين، وعندما وصلت الأخبار إلى أبي الفتح محمد بن عناز، عن وصول والي البصرة إلى خانقين، خرج بقوات من عنده، وتوجه لصده وبالفعل تمكن من إلحاق الهزيمة بقواته، وإلقاء القبض على الوالي، وإرساله إلى بغداد أسيراً[274].

حرص الأمير بدر بن حسنويه على الحفاظ على علاقاته الودية مع البويهيين، لأنهم كانوا قد دعموه للوصول إلى حكم الإمارة الحسنويه، عن طريق تقديم الدعم لهم، ففي سنة 371هـ/ 981م، قدم الأمير بدر مساعدة عسكرية إلى بهاء الدولة البويهي في صراعه مع قابوس بن وشمكير امير جرجان وطبرستان، وكان لقوات الأمير بدر دور كبير في إنقاذ بهاء الدولة من الهزيمة[275].

لم يقتصر التزام الزعماء ورؤساء القبائل الكُردية على دعم البويهيين عسكرياً فقط، بل وصلت مكانة البعض منهم، إلى الحد الذي كانوا يرجعون إليهم للمشاورة في اتخاذ القرارات السياسية، ففي عهد مجد الدولة البويهي (387-420هـ/ 997-1029م) الذي كان صغيراً في السن عند تسلمه الحكم خلفاً لوالده فخر الدولة، قامت والدته بالوصاية عليه، فكانت تشاور الأمير بدر بن حسنويه في سير أمور الحكم، وبين ذلك الروذراوري بالقول: ((كانت لا تحل ولا تعقد إلا بمشاورة بدر)) [276]، مما يؤكد المكانة الرفيعة التي وصل إليها الأمير بدر عند البويهيين.

كما ساهم الأمير باد بن دوستك حين كان على علاقة حسنة مع البويهيين، في تقديم الدعم العسكري لهم، وأشار الفارقي في سنة 379هـ/ 989م إلى تعرض الموصل لهجمات الكُرد الهكارية[277]، فقام الأمير باد بتجهيز قوات وقادها بنفسه، لإنهاء هجماتهم على الموصل، وتمكن من إلحاق الهزيمة بهم، وإبعادهم عن الموصل، وكان لذلك أثر في رفع شأنه عند البويهيين[278].



إن الدعم المقدم من أمراء الإمارة الحسنويه والعنازية للبويهيين كان يفوق ما قدمه الأمراء المروانيون، ويبدو أن ذلك راجع إلى الظروف التي كانت تمر بها الإمارة المروانية، ووقوعها في المناطق المواجهة للبيزنطيين، وكان عليهم مواجهة تهديداتهم المستمرة، لذا كان من الصعب عليهم إرسال القوات لدعم البويهيين عند الحاجة. حيث تعرضت المناطق الخاضعة لنفوذ الأمراء المروانيين لعدة هجمات من قبل البيزنطيين[279].

ب. الحفاظ على الأمن والاستقرار:

أدرك الأمراء الكُرد المقطعين أن عليهم استتباب الأمن والحفاظ على الاستقرار في مناطق نفوذهم، لأن ذلك كان يجنبهم تدخل البويهيين في شؤونهم الداخلية، وعدم إعطائهم أي مسوغ للقيام بذلك، وبخلافه يمكن ان يعرضهم للمشاكل مع البويهيين. ففي سنة 373هـ/ 983م خرج الامير الكُردي احمد بن غانم البرزيكاني في المناطق التي كانت ضمن نفوذ الأمير بدر عن طاعة البويهيين، وهو ما دعا فخر الدولة البويهي إلى معاتبه الأمير بدر، وأمره في الوقت نفسه بالتصدي له، وانهاء تمرده او التوصل معه إلى حل، فقام بمصالحتهم[280].

كان البويهيون يرفضون السماح لأي من الأمراء بالخروج عن طاعتهم، ويبدو أن الصلح الذي عقده الطرفان كان وقتياً لحين تهيئة الفرصة للبويهيين لإرسال قواتهم الى تلك المناطق والقضاء على محمد بن غانم البرزيكاني، حيث أرسل فخر الدولة البويهي حملة ضده، وتمكنت من إلحاق الهزيمة بقواته، وأسره وهو جريح، وتوفي بعد ذلك من آثار الجرح، وذلك في سنة 375هـ/ 985م[281].

كما قام عضد الدولة بالتوجه إلى المناطق التي كانت بحوزة حسنويه بن حسين الكُردي، بعد وفاة الأخير، لكي يضمن بقاء خلفائه على ولائهم له، وأبعاد أخيه فخر الدولة عن تلك المناطق، وتمكن من ترتيب الأوضاع فيها لصالحه، باختيار بدر بن حسنويه خلفاً لوالده، وأبعاد أخوته الآخرين الذين انحازوا إلى فخر الدولة، وذلك في سنة 369هـ/ 979م[282].



يبدو أن حملات عضد الدولة على المناطق الكُردية كان الهدف منها، إبلاغ زعماء القبائل الكُردية، بأن يكونوا حلفاء له دون اخوته الاخرين، وخلاف ذلك سوف تكون مناطقهم عرضة لهجماته.

من الجدير بالذكر أن المناطق الكُردية كانت قد تعرضت إلى العديد من الحملات العسكرية، في الفترات التي كانت تشهد توتراً في العلاقات بين البويهيين والأمراء الكُرد(283).

رابعاً: اثر النظام الاقطاعي البويهي على سكان كُردستان:

ترتب على تطبيق البويهيين للنظام الاقطاعي في كُردستان واتفاقهم مع الامراء الكُرد اثاراً على المناطق الكُردية من نواحٍ عدة منها:

أ. الناحية السياسية:

لم تستقر الأوضاع السياسية في المناطق الكُردية بصورة تامة، على الرغم من الاعتراف المتبادل بين البويهيين والأمراء الكُرد، ويرجع ذلك إلى محاولة الأمراء الكُرد توسيع نفوذهم من خلال ضم مناطق أخرى إلى سلطتهم من جهة، ومن جهة أخرى فإن البويهيين لم يرضوا بتوسع سلطات الامراء الكُرد، فكانوا يعملون على وضع العراقيل في طريقهم وتهديدهم، وإيجاد منافسين لهم، بغية اضعافهم جميعاً وضرب بعضهم ببعض عند الحاجة، ففي سنة 359هـ/ 969م قام الأمير حسنويه بن حسين البرزيكاني باضافة بعض النواحي الى سلطته، وفرض الضرائب على مدن وبلدات اخرى لم تكن ضمن ممتلكاته التي اعترف بها، فأرسل ركن الدولة البويهي جيشاً بقيادة وزيره أبي الفضل بن العميد، لكي يضع حداً لتوسعه(284).

يمكن القول أن تلك الحملة كانت لغرض تهديد الأمير حسنويه والحصول على بعض المكاسب، حيث كان المؤرخ مسكويه من المرافقين للوزير أبو الفضل في تلك الحملة، وسأل الوزير إن كان بمقدوره القضاء على الأمير حسنويه بن حسين،



فكان جوابه: ((أما بهذه السرعة وفي هذا الزمان فلا ولكنا سنعود عنه ونحن كما كنا وزيادة شيء ويعود حسنويه وهو كما كان ونقصان شيء ثم يدبر أمره على الأيام))[285]، لم يكمل الوزير المار ذكره مهمته، لمرضه في الطريق ومن ثم وفاته، فتولى القيادة إبنه أبو الفتح، الذي راسل الأمير حسنويه، وهدده، وحثه على عدم الخروج عن طاعة ركن الدولة، وتم الصلح بين الطرفين على أن يدفع الأمير حسنويه تكاليف القوات التي أرسلها البويهيون، فضلاً عن أموال أخرى[286].

من جانبه فإن الأمير بدر بن حسنويه كان يقف ضد الأمراء البويهيين الذين كانوا يستهدفون سلطته، فقد ساهم الأمير بدر في سنة 359هـ/ 969م بدعم أبي العباس بن واصل والي البصرة، بعد وقوفه ضد بهاء الدولة، وأشار إبن الأثير إلى مساهمة الأمير بدر: ((وأتاه مدد من بدر بن حسنويه ثلاث آلاف فارس، فقوي بهم)) [287].

إن محاولة البويهيين تقليص نفوذ الزعماء الكُرد، كان سبباً في عدم الاستقرار السياسي في المناطق الكُردية، ففي سنة 401 هـ 1010م تعرضت المناطق الخاضعة للأمير العنازي أبو الشوك فارس بن محمد (401-437هـ/ 1010-1045م)، لحملة عسكرية من قبل البويهيين[288]، كان سبب تلك الحملة هو أن الأمير أبو الشوك تولى حكم المنطقة خلفاً لوالده أبو الفتح العنازي، دون أخذ موافقة البويهيين، وعدو ذلك خروجاً منه عن طاعتهم[289].

من جهة اخرى فأن عدم الوصول إلى اتفاق حاسم بين الامراء المروانيين والبويهيين، والاقتصار على المهادنة، خلق أوضاعاً سياسية مضطربة في تلك المناطق، لأن اتفاقات البويهيين كانت لكسب الوقت لترتيب أوضاعهم الداخلية ثم التصدي لهم، ففي سنة 374هـ/984م اقر البويهيون الأمير باد على مناطق ديار بكر[290]، الا انه كما يبدو انه كان إجراءً وقتياً، كما حدث في سنة 376هـ/ 986م أن أقطع البويهيون الأمير باد بالجزيرة وطور عابدين، ولكن بهاء الدولة تراجع عن ذلك الاتفاق[291]. مما يدل على أن إقطاعهم لم يكن دائما، ويتوقف على الأوضاع الداخلية



للبويهيين، فمتى ما رأوا ان لديهم القدرة على محاربتهم كانوا يرسلون الحملات العسكرية، لغرض فرض سلطتهم المباشرة على ممتلكاتهم، وهو ما يؤكد إلى أن اتفاق الأمراء الكُرد معهم، لم يسلم ممتلكاتهم من تدخلاتهم.

استغل البويهيون الفراغ السياسي الذي شهدته، المناطق الغربية من إقليم الجبال بعد زوال الإمارة الحسنويه سنة 406هـ/ 1015م، إثر مقتل آخر أمرائهم طاهر بن هلال بن بدر، على يد الأمير العنازي أبي الشوك[292]، كما لم يكن الأمراء العنازيون بتلك القوة التي عرف بها الأمراء الحسنويون، وبذلك أصبحت ممتلكاتهم عرضة لتدخلات البويهيين، الذين قاموا بإقطاع بعض المناطق الكُردية إلى أمرائهم والمقربين منهم، وعقدوا بعض الاتفاقيات السياسية على حساب المناطق الكُردية، كما اقطع البويهيون بعض المدن والبلدات الكُردية الى بعض الامراء الداخلين في خدمتهم لإرضائهم، ومقابل الخدمة التي كانوا يقدموها لهم، ففي سنة 418هـ/ 1027م خرج علي ابن عمران[293] عن طاعة البويهيين وحرض الاطراف ضدهم، ومن اجل ارضائه اقطعه البويهيون مدينة الدينور لانهاء الخلافات معه[294]، مما يدل على أن تلك النواحي كانت خاضعة للبويهين، لأنهم تصرفوا بها بحرية دون الرجوع إلى الأمراء الكُرد.

ب. الناحية الاقتصادية:

كانت المناطق الكُردية مزدهرة من الناحية الاقتصادية، بعد أن تم إقطاعها إلى الأمراء الكُرد وغيرهم، الا ان البويهيين عملوا على الاستفادة منها في الحصول على الاموال، فكانت منطقة الجزيرة من أكثر المناطق التي تعرضت للعديد من الحملات العسكرية من أطراف مختلفة، فقد تم إقطاعها للحمدانيين، وفي الفترات التي كانت تشهد توتراً في العلاقات، بين البويهيين والحمدانيين، كانت المناطق الكُردية في الجزيرة، تشهد حالة من الفوضى بسبب الحملات العسكرية للبويهيين، ففي سنة 347هـ/ 958م سار معز الدولة البويهي على رأس جيش، لمحاربة ناصر الدولة الحمداني، وبعد وصول أخبار تلك القوات الى ناصر الدولة ترك الموصل،



وأخذ كل ما عنده من الأموال، وتوجه صوب المناطق الكُردية الحصينة، واتخذ من قلعة كواشي مركزاً له، ووصلت قوات معز الدولة إلى نصيبين[295].

كان الحمدانيون ينظرون إلى المناطق المقطعة لهم في اقليم الجزيرة باهمية بالغة، لكونها اصبحت مصدراً مهماً للحصول على الأموال، ولم يبدوا أي اهتمام بها، ولم يقوموا بأي جهد من أجل حمايتها من الأخطار الخارجية، فضلاً عن تعرض تلك المناطق لهجمات البويهيين كانت تعاني ايضاً من هجمات الروم عليها ، إذ ترك الحمدانيين مهمة الدفاع عنها على عاتق سكانها، ففي سنة 361هـ/ 971م تعرضت مناطق الجزيرة إلى هجوم كبير من قبل الروم، ووصلت قواتهم إلى نصيبين، ولم يتحرك أبو تغلب بن حمدان للدفاع عنها، حيث تعرضت تلك النواحي إلى تدمير كبير في تلك الحملة، حيث اشار إبن الأثير إلى الموقف السلبي للحمدانيين قائلاً: ((أحرقوا وخربوا البلاد، ولم يكن من أبي تغلب بن حمدان ازاء ذلك حركة، ولا سعي في دفعه)) [296].

من الجدير بالذكر أن المناطق الكُردية في الجزيرة تعرضت إلى العديد من الحملات الأخرى للبويهيين في أثناء خلافهم مع الحمدانيين، وأصبحت تلك المناطق محط أطماع القوى والأطراف المجاورة لها[297].

تحسنت اوجه الحياة الاقتصادية بعد ان تحكم الامراء الكُرد بالامور وضبط الشؤون الداخلية لمتلكاتهم ونظموا الادارة فيها، مما أدى إلى ازدهار المنطقة واستقرارها، بسبب السياسة الحسنة التي اتبعوها، للحفاظ على مناطقهم، ومنهم الأمير نصر الدولة الذي تمكن من الحفاظ على حكمه عن طريق دفع الأموال للقوى التي تحاول السيطرة عليها لإبعاد خطرهم عنها[298]، فذكر إبن الجوزي: ((قصده عدوه يقول كم يلزمني من النفقة على قتال هذا فإذا قالوا خمسون ألف بعث بهذا القدر أو ما يقع عليه الاتفاق وقال أدفع هذا إلى العدو وأكفه بذلك آمن على عسكره من المخاطرة))[299]، كما قام برفع أعباء الضرائب عن الناس، كما اورد



الفارقي ذلك قائلاً: ((عدل في الرعية وأسقط عنهم أشياء كثيرة من الأثقال والكلف)) [300].

ازدهرت الامارة الحسنويه اقتصادياً، بسبب حرص الأمراء الكُرد فيها على تطوير مناطق نفوذهم في مختلف النواحي، وأصبحت الإمارة في عهد الأمير بدر بن حسنويه قوية وتمتلك موارد اقتصادية، وتجمعت عنده أموال كثيرة، وكان الأمير بدر على علم بالأوضاع المضطربة التي كان البويهيون يمرون بها من الناحية السياسية والاقتصادية وعلى ضوء ذلك كان يتعامل معهم، ففي سنة 377هـ/ 987م أرسل بهاء الدولة البويهي قوات لمحاربة الأمير بدر، وقاد تلك القوات عميد الجيوش، وقبل وصولها الى المناطق الخاضعة له، أرسل الامير بدر رسالة إليه جاء فيها: ((إنك لم تقدر على أن تأخذ ما تغلب عليه بنو عقيل من أعمالكم...، حتى صالحتهم، فكيف تقدر على أخذ بلادي وحصوني مني، ومعي من الأموال ما ليس معك مثلها)) [301].

اضطرت تلك القوات إلى قبول عرض الأمير بدر بإعطائهم الأموال، وقال لعميد الجيوش: ((الرأي أن أحمل إليك ما ترضي به صاحبك)) [302]. يفهم من النص مدى إطلاع الأمير بدر على ما كان يجري في الدولة وما كانت تعانيه من مشاكل مالية، وفي الوقت نفسه يدل على مدى الازدهار الاقتصادي الي وصلت اليها الامارة الحسنويه.

على الرغم من التطور الذي شهدته المناطق الكُردية في ظل سلطاتهم الذاتية، إلا أن دفع الأموال الكثيرة باستمرار إلى البويهيين وغيرهم استنزف كثيراً من قدراتهم الاقتصادية مما شكل عبئاً على مناطق نفوذهم.

جـ. الناحية الاجتماعية:

أدى تطبيق النظام الإقطاعي في المناطق الكُردية إلى بروز طبقة خاصة متمثلة بالامراء وزعماء القبائل، الذين تركزت الاقطاعات في أيديهم، وأصبحت أغلب الأراضي الزراعية بحوزتهم [303].



ويذكر أن تلك الاقطاعات بقيت في أيدي فئة معينة، وأصبحت وراثية في نطاق أُسر معينة، وباعتراف البويهيين، وكان ذلك سائداً في معظم الإمارات الكُردية في تلك الفترة، فقد قام رؤساء القبائل بتوزيع الاقطاعات على إبنائهم، في الإمارة الحسنويه، والمروانية، والعنازية[304].

أن حرص الأمراء الكُرد على ضمان مصالحهم الشخصية أولاً، ومن ثم ضمان مستقبل إبنائهم، ساهم في بروز الخلافات بينهم، حتى وصلت تلك الخلافات إلى أفراد الأسرة الواحدة الحاكمة، وبذلك ضعفت الروابط القبلية بينهم، وأدت في بعض الاوقات والظروف الى ابتعاد الكُرد عن زعمائهم القبليين، مما ترك ذلك آثاراً سلبية على حكم الإمارات. ففي سنة 400هـ/ 1009م وقعت الخلافات بين الأمير بدر بن حسنويه وإبنه هلال، ولارضائه قام الامير بدر باقطاعه مدينة الصامغان[305]، لكنه لم يرض بذلك بل هاجم شهرزور التي كانت تحت حكم والده واستولى عليها[306].

كانت تلك الخلافات سبباً في إعطاء الفرصة للآخرين بالتدخل في الشؤون الداخلية للإمارة، وبدأ الأمير بدر باستدعاء بعض الأمراء مثل أبي الفتح بن عناز للقضاء على إبنه المتمرد، بل وصل الأمر إلى طلب الأمير بدر المساعدة من بهاء الدولة ضد إبنه[307]. يلاحظ أنهم في سبيل الحفاظ على سلطتهم والمصالح الشخصية، كانوا يستعينون بالأطراف الخارجية ويسمحون لهم بالتدخل في شؤونهم.

ساهمت تلك الخلافات الى فقدان الأمير بدر لبعض حلفائه من زعماء القبائل الكُردية وقيامه بضم مناطق أخرى لنفوذه، إلا أنهم وقفوا ضده، حيث قام الأمير الحسين بن مسعود الكُردي بالوقوف بوجهه وقاومه وتحصن في قلعة كوسجد[308] في اقليم الجبال، وقام الأمير بدر بفرض الحصار عليه، وطالت فترة الحصار، وهو ما أدى إلى تذمر بعض مقاتليه ومطالبتهم له بالانسحاب، إلا أنه رفض طلبهم فقاموا بقتله وذلك في سنة 405هـ/ 1014م والتحقوا بعد ذلك بخدمة شمس الدولة البويهي[309].



ومن أجل الحفاظ على سلطتهم ومصالحهم الشخصية قام الأمراء المروانيون، بإبعاد أفراد من أسرتهم عن مراكز حكمهم، حيث قام الأمير ممهد الدولة بإبعاد أخيه نصر الدولة، خوفاً من أن يقوم بالسيطرة على حكم الإمارة[310].

كما قام نصر الدولة، بحل مشاكله الاجتماعية، على حساب عامة الناس في بعض مناطق الجزيرة، ففي سنة 421هـ/ 1030م دخل في صراع مع العقيليين، بسبب زواجه من إبنة قرواش العقيلي، فقد اشتكت زوجته إلى أبيها عن سوء تعامل الأمير نصر الدولة معها، مما حدا بقرواش إلى طلب الجزيرة منه كنفقه لإبنته، كما طلب منه إعطاء نصيبين إلى أخيه بدران العقيلي، فرفض نصر الدولة طلباتهم، فدخلوا في اشتباكات عسكرية حولها، واضطر الأمير نصر الدولة إلى إعطاء نصيبين إلى بدران العقيلي من أجل إنهاء الخلافات بينه وبينهم[311].



هوامش الفصل الثاني

(1) الأكراد ملاحظات وانطباعات، ص 33.

(2) للتفصيل عن ظهور مصطلح كُردستان في المصادر التاريخية ينظر: محمد صالح طيب زيباري، ظهور تسمية كُردستان، مجلة جامعة دهوك، العدد 4، (دهوك، 2000)؛ زنار عبد السلام، ابن العبري مصدرا لدراسة تاريخ الكورد، ص ص 143 –146؛ موسى محمد خدر، وينەی كورد لسەر چاوە مێژوویە فارسیەكاندا، ص ص72 –80.

(3) حكيم أحمد خوشناو،الكورد وبلادهم عند البلدانيين والرحالة المسلمين،ص 95.

(4) نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، ص 86.

(5) زرار صديق توفيق، الكورد في العصر العباسي حتى مجيء البويهيين، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب – جامعة صلاح الدين (اربيل، 1994)، ص 12.

(6) إبن رسته، الأعلاق النفيسة، ص 103؛ المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 289.

(7) صورة الأرض، ص 270.

(8) آثار البلاد وأخبار العباد، ص 342.

(9) كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 221؛ توفيق، الكورد، ص 15.

(10) ناصرخسرو، سفرنامة، ص 172؛ القزويني، آثار البلاد، ص 341؛ الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص 485.

(11) اندريه إيمار وجانين أوبوايه، الشرق واليونان القديمة في (تاريخ الحضارات العالم)، ج1، ص192.

(12) بلدان الخلافة الشرقية، ص 221.



(13) معجم البلدان، ج2، ص99 .

(14) توفيق، ص 16.

(15) لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 221.

(16) حسام الدين علي غالب النقشبندي، الكُرد في الدينور وشهرزور، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب – جامعة بغداد، (بغداد، 1975)، ص 3.

(17) للتفصيل ينظر: حمد الله المستوفي القزويني، نزهة القلوب، ص ص 162 – 164.

(18) توفيق، الكورد، ص 16.

(19) إبن حوقل، صورة الأرض، ص 357؛ مؤلف مجهول، حدود العالم من المشرق إلى المغرب، ص 106.

(20) إبن حوقل، صورة الأرض، ص 357؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص 115.

(21) القزويني، آثار البلاد، ص 341؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 408.

(22) مؤلف مجهول، حدود العالم، ص 106.

(23) المسالك والممالك، ص 32.

(24) مختصر كتاب البلدان، ص 193.

(25) قدامة بين جعفر، الخراج وصنعة الكتابة، ص 63.

(26) صورة الأرض، ص 368.

(27) الاعلاق النفيسة، ص 103.

(28) إبن حوقل، صورة الأرض، ص 369؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 290؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص375.

(29) خوشناو، الكورد وبلادهم، ص 101.

(30) صورة الأرض، ص 370.

(31) معجم البلدان، ج1، ص33 .

(32) صبح الأعشى، ج4، ص373.

(33) البلدان، ص ص 75 – 76.



(34) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج3، ص198.

(35) م، ن، ج3، ص198.

(36) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج2، ص130.

(37) للتفصيل ينظر: إبن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج3، ص ص197–206؛ توفيق، الكورد، ص ص 18–23؛ خوشناو، الكورد وبلادهم، ص ص 174–185.

(38) البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج2، ص381؛ إبن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، ج1، ص227؛ ياقوت الحموي، المشترك وضعاً والمفترق صقاً، ص 102.

(39) محمد جاسم حمادي، الجزيرة الفراتية والموصل، ص 35.

(40) أحسن التقاسيم، ص 124.

(41) بلدان الخلافة الشرقية، ص 114.

(42) إبن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء إبناء الزمان، ج1، ص83.

(43) زينفون، رحلة العشرة الاف، ص ص166 –167.

(44) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ص13.

(45) إبن رسته، الاعلاق النفيسة، ص 103؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 125؛ القزويني، آثار البلاد، ص 351.

(46) عبد الله بن ناصر بن سليمان الحارثي، الأوضاع في إقليم الجزيرة الفراتية، ص 23.

(47) صورة الأرض، ص 19.

(48) خوشناو، الكورد وبلادهم، ص 107.

(49) إبن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ص 123؛ الاصطخري، المسالك والممالك، ص 52؛ السمعاني، الأنساب، ج2، ص55.

(50) صورة الأرض، ص 209.



(51) الحمادي، الجزيرة الفراتية، ص 41.

(52) إبن حوقل، صورة الأرض، ص 209.

(53) أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 273؛ الحارثي، الأوضاع الحضارية، ص 24.

(54) للتفصيل ينظر: إبن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ص 126؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 125؛ إبن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج2، ص 26 – 28.

(55) داريفر، الكُرد في المصادر القديمة، ص 31؛ عطا، حركات الخوارج، ص 82.

(56) صورة الأرض، ص 371.

(57) معجم البلدان، ج5، ص236 .

(58) الاصطخري، المسالك والممالك، ص 55؛ إبن عبد الحق، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ج1، ص300؛ الهمذاني، صفة جزيرة العرب، ص 247.

(59) إبن جبير، رحلة إبن جبير، ص 171.

(60) فنك: قلعة حصينة بالقرب من جزيرة إبن عمر بينهما نحو فرسخين،12كم. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص278.

(61) آثار البلاد، ص 432.

(62) رحلة إبن بطوطة، ج1، ص131.

(63) معجم البلدان، ج5، ص432 .

(64) مروج الذهب، ج2، ص130.

(65) حول الصيغ التي وردت بها أذربيجان في المصادر. ينظر: حسام الدين علي غالب النقشبندي، أذربيجان، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب – جامعة بغداد (بغداد، 1984)، ص 34 – 35.

(66) معجم البلدان، ج1، ص128.

(67) لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ص 18.

(68) شترك، دائرة المعارف الإسلامية، مادة أذربيجان، ج1، ص564؛ النقشبندي، أذربيجان، ص 34.



(69) توفيق وهبي، الآثار الكاملة، ج1، ص320. ويذكر أن أذربيجان في العهد الإسلامي تطابق في الوقت الحاضر أذربيجان الإيرانية والتي يشكل نهر آراس حدها الشمالي، أما أذربيجان الحالية فأنها تطابق إقليم الرآن، المقصود في البحث أذربيجان الإيرانية فقط، توفيق، الكورد، ص 30.

(70) مؤلف مجهول، حدود العالم، ص 119؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 382 .

(71) صورة الأرض، ج2، ص331.

(72) مؤلف مجهول، ص 119.

(73) أحسن التقاسيم، ص 281.

(74) خوشناو، الكورد وبلادهم، ص 109.

(75) إبن حوقل، صورة الأرض، ج2، ص331.

(76) النقشبندي، أذربيجان، ص 37.

(77) مؤلف مجهول، حدود العالم، ص 119.

(78) البلاذري، فتوح البلدان، ص 317؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص192.

(79) النقشبندي، أذربيجان، ص 109.

(80) توفيق، الكورد، ص ص 31 – 32.

(81) صورة الأرض، ج2، ص338.

(82) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص379.

(83) أحسن التقاسيم، ص 284.

(84) م، ن، ص 283.

(85) مروج الذهب، ج2، ص130.

(86) المسالك والممالك، ص 108.

(87) للتفصيل ينظر: أحمد عبد العزيز محمود، الإمارة الهذبانية الكُردية، ص ص 33 – 42.

(88) النقشبندي، أذربيجان، ص ص 109 – 123.



(89) م، ن، ص ص 45 — 46.

(90) أديب السيد، أرمينية في التاريخ العربي، ص ص 23 — 29.

(91) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1، ص225.

(92) إبن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ص ص 263 — 264؛ إبن خرداذبة، المسالك والممالك، ج2، ص108؛ إبن عبد الحق، مراصد الإطلاع، ج1، ص60.

(93) اليعقوبي، البلدان، ص 208؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 387.

(94) معجم البلدان، ج1، ص160.

(95) صفة جزيرة العرب، ص 74.

(96) توفيق، الكورد، ص 37.

(97) الاصطخري، المسالك والممالك، ص 108؛ إبن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، ص 263؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص387.

(98) خوشناو، الكورد وبلادهم، ص 114.

(99) الزوزان: كورة تقع بين جبال أرمينية وبين أخلاط وأذربيجان وديار بكر والموصل، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص158.

(100) م، ن، ج3، ص158.

(101) م، ن، ج3، ص158.

(102) أثار البلاد، ص 495.

(103) الكامل في التاريخ، ج7، ص18.

(104) توفيق، الكورد، ص ص 38 — 40.

(105) حكيم عبد الرحمن زبير البابيري، مدينة خه لات، ص 27.

(106) شرفنامه، ص 604.

(107) معجم البلدان، ج2، ص404.

(108) إبن رسته، الاعلاق النفيسة، ص 103؛ أبو الفداء، تقويم البلدان، ص 311؛ إبن البلخي، فارس نامه، ص 65.



(109) توفيق، الكورد، ص 36.

(110) إبن حوقل، صورة الأرض، ج2، ص350؛ مؤلف مجهول، حدود العالم، ص 104.

(111) تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص100.

(112) للتفصيل ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ص 369 – 371.

(113) الكامل في التاريخ، ج1، ص425.

(114) أحسن التقاسيم، ص 304.

(115) تقويم البلدان، ص 313.

(116) إبن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 141.

(117) نسبة إلى إقليم الديلم. للتفصيل ينظر: المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ص 267 – 278.

(118) إبن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 141؛ إبن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ص 277؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص6.

(119) دائرة المعارف الإسلامية، مادة بويه، ج4، ص354.

(120) الضفيان، الإقطاع، ص ص 121 – 122.

(121) الآثار الباقية عن القرون الخالية، ص 40.

(122) الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص237؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص6؛ إبن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 141.

(123) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 267؛ إبن اسفنديار، تاريخ طبرستان، ص 89.

(124) مؤلف مجهول، ص 113.

(125) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص ص158 – 159؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص9.

(126) الضفيان، الإقطاع، ص 127.

(127) للتفصيل ينظر: الأزدي، تاريخ الموصل، ج2، ص237؛ إبن الطقطقي، الفخري، ص 287؛ بدر عبد الرحمن محمد، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في العراق والمشرق الإسلامي، ص ص 26 – 27.



[128] تجارب الأمم، ج5، ص159.

[129] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص15 – 16.

[130] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص ص159 – 160.

[131] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص ص176 - 177؛ إبن اسفنديار، تاريخ طبرستان، ص 289.

[132] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص67 – 68؛إبن العبري،تاريخ مختصر الدول،ص 143.

[133] للتفصيل عن ذلك ينظر: المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص ص339 – 341؛ الثعالبي، تحفه الوزراء، ص 54؛ مساعد بن مساعد محمد الصوفي، العوامل السياسية وأثرها في ضعف الخلافة العباسية، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة – جامعة أم القرى (مكة المكرمة ، 2008).

[134] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص253؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص 206؛ الصولي، أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، ص 258 – 259.

[135] للتفصيل ينظر: إبن الأثير، الكامل، ج7، ص160؛ حورية عبده سلام، الحياة الاجتماعية في العراق زمن البويهيين، ص10.

[136] الأنباء في تاريخ الخلفاء، ص 176.

[137] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص7.

[138] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص275؛ الصابى، رسوم دار الخلافة، ص 131.

[139] سترشين، دائر المعارف الإسلامية، مادة بويه، ص 355.

[140] المجتمع الإسلامي والغرب، ج1، ص92.

[141] الصوفي، العوامل السياسية، ص 16؛ عليان عبد الفتاح الجالودي، الإقطاع العسكري في عصر سلاطين السلاجقة، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد 1، ص 44.

[142] تطور الإقطاع الإسلامي، مجلة الاجتهاد، العدد الأول، (بيروت،1988)، ص 206.

[143] نظرات في الإقطاع، مجلة الاجتهاد، العدد الأول، ص 281.



(144) نشوء الإقطاع في الإسلام، مجلة الاجتهاد، العدد الأول، ص ص 301 – 302.

(145) نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج2، ص 15.

(146) حسن منيمة، نشوء الإقطاع، ص 302؛ الضفيان، الإقطاع في العراق، ص 162؛ نضال حميد سعيد صالح، الإقطاع خلال حقبة التسلط البويهي، مجلة كلية المعلمين، جامعة المستنصرية، العدد 33، ص 86.

(147) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص156.

(148) تجارب الأمم، ج5، ص281.

(149) الضفيان، الإقطاع، ص 131.

(150) مصطفى التواني، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية (الدولة البويهية نموذجاً)، ج1، ص99.

(151) مسكوية، تجارب الأمم، ج5، ص283.

(152) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص281؛ إبن الأثير، الكامل، 7ج، ص163؛ النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج26، ص107.

(153) محمد حسن سهيل نجم الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية – جامعة المستنصرية، (بغداد، 2003)، ص 36.

(154) تجارب الأمم، ج5، ص281.

(155) التاريخ الاقتصادي، ص 230.

(156) الكامل، ج7، ص163.

(157) نشأة الإقطاع، ص 18.

(158) منيمة، نشوء الإقطاع، ص 301.

(159) تجارب الأمم، ج5، ص282.



[160] علي بن عيسى: شغل منصب الوزير عند الخليفة العباسي المقتدر بالله، وبقي في بغداد بعد مجيء البويهيين اليها، وتوفي سنة 335هـ، 946م. ابن الجوزي، المنتظم، ج14، ص56.

[161] الهمداني، تكلمة تاريخ الطبري، ص 224.

[162] الإقطاع في العراق، ص 135.

[163] نزار محمد قادر، الجيش وتاثيراته في سياسة الدولة العربية الاسلامية، ص 313.

[164] للتفصيل ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، 5ج، ص ص282 – 283؛ إبن الأثير الكامل، ح7، ص163؛ عمر أحمد سعيد محمود الحمداني، العامة في بغداد تحت التسلط البويهي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة الموصل، (الموصل، 2005)، ص 61.

[165] المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص130.

[166] فرست مرعي، الإمارات الكُردية في العصر العباسي الثاني، ص 133.

[167] زرار صديق توفيق، القبائل والزعامات القبلية الكُردية في العصر الوسيط، ص 17.

[168] مرعي، الإمارات الكُردية، ص 133؛ توفيق، القبائل، ص 17.

[169] النقشبندي، الكُرد في الدينور، ص 114.

[170] م، ن، ص 115.

[171] قادر محمد حسن، الإمارات الكوردية في العهد البويهي، ص 56.

[172] شرفنامه، ص 60.

[173] ارشاك بولاديان، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ص 75.

[174] النقشبندي، الكُرد، ص 114.

[175] توفيق، القبائل والزعامات، ص 17.

[176] توفيق، الكورد، ص 147.

[177] تحفة الوزراء، ص 54.

[178] إبن الطقطقي، الفخري، ص 262 .



(179) المقدسي، البدء والتاريخ، ج2، ج195.

(180) إبـن الطقطقـي، الفخـري، ص 262؛ الـدواداري، كنـز الـدرر وجـامع الغـرر، ج4، ص330.

(181) القضاعي، تاريخ القضاعي، ص 552؛ إبن العمراني، الأنباء، ص 158.

(182) حسن، الإمارات الكُردية، ص 46.

(183) بولاديان، الأكراد، ص 80.

(184) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص371.

(185) إبن الأثير، الكامل ، ج7، ص371.

(186) حسن، الإمارات الكُردية، ص 11.

(187) ميسون هاشم مجيد، علاقة الخلافة العباسية بدويلات المشرق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب – جامعة الموصل (الموصل، 1983)، ص 97.

(188) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص371.

(189) حسن، الإمارات الكُردية، ص 12.

(190) ابن العميد: وهو علي بن محمد الذي خلف والده أبو الفضل في منصب الوزارة عند الأمير ركن الدولة البويهي، للتفصيل ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص372.

(191) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص371.

(192) حسن، الإمارات الكُردية، ص 12.

(193) ورد اسمه عند إبن حوقل بـ (ديسم بن شاذلوية)، صورة الأرض، 2ج، ص334.

(194) وهم الذين خرجوا عن طاعة الخليفة علي بن أبي طالب، وتحولا بعد ذلك إلى فرقة حملت تلك التسمية إلى جانب تسميات أخرى. للتفصيل ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص131 – 133.

(195) هـارون الشـاري: وهـو هـارون بـن عب الله البجلـي، أحـد زعمـاء الخـوارج البـارزين، بايعـه إتباعـه سـنة 263هـ،876م علـى قيـادتهم، وبـرز نشـاطه في الموصـل، وظـل



نشيطاً ضد الدولة العباسية حتى مقتله سنة 283هـ، 896م. الأزدي، تاريخ الموصل، 147،2؛ إبن الأثير، الكامل، ج6، ص348.

(196) **إبن الأثير، الكامل، ج6، ص 485؛ بولاديان، الأكراد، ص 53.**

(197) **خلاصة تاريخ كُرد وكُردستان، ج1، ص 131.**

(198) **عينه الخليفة المقتدر والياً على أذربيجان، إلا أنه قتله ابي الطاهر القرمطي سنة 315هـ، 927م في أثناء تصديه للقرامطة، للتفصيل ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص 98 – 102؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج2، ص200.**

(199) **حسن الإمارات الكُردية، ص 14.**

(200) **توفيق، الكورد، ص 156.**

(201) **بولاديان، الأكراد، ص 54.**

(202) **برذعة: بلدة في اقصى اذربيجان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص379.**

(203) **تجارب الأمم، ج5، ص221؛ ابن الاثير، الكامل، ج7، ص74.**

(204) **اردبيل: من اشهر مدن اذربيجان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص145.**

(205) **للتفصيل ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص ص221 – 223؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص74 – 76.**

(206) **هناك عدة مراجع عن سلطة ديسم الكوردي. للتفصيل ينظر: توفيق، الكورد، ص 155 – 165؛ حسن، الإمارات الكُردية، ص 13 – 23.**

(207) **حيدر لشكري، الكُرد في المعرفة التاريخية الإسلامية، ص 166.**

(208) **حسن منيمة، تاريخ الدولة البويهية السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ص 342.**

(209) **شيماء يونس إسماعيل العكيدي، التنظيمات العسكرية في الإمارة البويهية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية – جامعة الموصل (الموصل، 2011)، ص 203.**



(210) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص 219؛ إبن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص3102.

(211) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص158؛ إبن الطقطقي، الفخري، ص 288؛ أبو الفداء، المختصر، ج1، ص430؛ إبن الشحنة، روض المناظر، ص 175.

(212) حسن، الإمارات الكُردية، ص 162.

(213) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص371.

(214) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص372.

(215) م. ن، ج7، ص371.

(216) للتفصيل ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص452؛ محمد جميل روژبه یانی، مێژووي حەسەنوەیهی وعەیياري، ص59.

(217) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ج6، ص12.

(218) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ص 101.

(219) تاريخ الفارقي، ص 53.

(220) طور عابدين: بلدة تابعة إلى مدينة نصيبين، ياقوت، معجم البلدان، ج4، ص48.

(221) تاريخ الفارقي، ص 56.

(222) م، ن، ص 56.

(223) م، ن، ص 86.

(224) تاريخ الفارقي، ص 110.

(225) م، ن، ص 108.

(226) جمال رشيد أحمد، لقاء الكُرد واللان في بلاد الباب وشيروان، ص ص 212—213.

(227) حسن، الإمارات الكُردية، ص 72.

(228) توفيق، كورد وكُردستان، ص 134—135.

(229) سيتم الإشارة إليهم لاحقاً.

(230) حسن، الإمارات الكُردية، ص 72.



(231) بنو حمدان: ينتسبون إلى تغلب بن وائل الذي يرجع إلى بني ربيعة، حكموا الموصل وحلب للفترة (293 – 392هـ، 905 – 1001م)، بعد أن استعان بهم الخلفاء العباسيون، وسلموا اليهم الموصل وبلادها بمبلغ من المال يدفعوها للدولة، وبعد ضعف الخلافة العباسية أصبحوا يتحكمون بالمنطقة. للتفصيل ينظر: مديحة الشرقاوي، الحمدانيون تاريخهم في الموصل وحلب، ص ص 158 – 159.

(232) للتفصيل عن ذلك. ينظر: مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص ص378 – 381؛ إبن الجوزي، المنتظم، ج14، ص ص47 – 48؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص 160ـ 162.

(233) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص 228؛ إبن خلدون، تاريخ إبن خلدون، ج8، ص931.

(234) الضفيان، الإقطاع، ص 188.

(235) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص ص436 – 437.

(236) الضفيان، الإقطاع، ص 188.

(237) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص364.

(238) التاريخ الاقتصادي، ص 229.

(239) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص282.

(240) الشرقاوي، الحمدانيون، ص 124.

(241) قلعة كواشي: قلعة حصينة تقع في شمال الموصل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص486. وهي تتبع ناحية باتيل ضمن قضاء سميل في محافظة دهوك حالياً.

(242) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص364؛ إبن العبري، تاريخ الزمان، ص 65.

(243) بنو عقيل: من القبائل العربية التي سكنت الموصل والجزيرة، استعان بهم الحمدانيون في القتال ضد الأمير باد بن دوستك، وادّوا دوراً كبيراً في المعارك التي خاضوها معهم، وبعد ضعف حكم الحمدانيين، بدأوا بالعمل للوصول إلى



السلطة في الموصل، من خلال أميرهم ابي الذواد محمد بن المسيب الذي تمكن من قتل أبي الطاهر الحمداني، وسيطر على الموصل وذلك في سنة 380هـ،990م. للتفصيل ينظر: أبن الأثير، الكامل، ج7، ص438؛ خاشع المعاضيدي، دولة بني عقيل في الموصل، ص 27 –30.

(244) الضفيان، الإقطاع، ص 189.

(245) ذيل تجارب الأمم، ص 88.

(246) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص434 – 435؛ الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 58.

(247) إبن خلدون، تاريخ إبن خلدون، ج8، ص989.

(248) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص 181؛ الضفيان، الإقطاع، ص 191.

(249) الدوري، نشأة الإقطاع، ص 16.

(250) إلياس، الإقطاع، ص 105.

(251) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص218.

(252) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص338 — 340.

(253) للتفصيل عن تلك الصراعات. ينظر: إبن الأثير، الكامل، ج7، ص484.

(254) م، ن، ج7، ص484.

(255) النقشبندي، الكورد، ص 315.

(256) حسن، الإمارات الكُردية، ص 60.

(257) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 256.

(258) حسن، الإمارات الكُردية، ص 61.

(259) قلعة سرماج: قلعة حصينة تقع بين همذان وخوزستان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص215.

(260) مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص453؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص371 — 373.

(261) للتفصيل عن ذلك. ينظر: مرعي، الإمارات الكُردية، ص 176.

(262) الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص 186.



[263] م، ن، ص 186.

[264] للاطلاع على نص الرسالة ينظر ملحق رقم (3).

[265] حسن، الإمارات الكُردية، ص 64.

[266] للتفصيل ينظر: إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص563 – 565.

[267] الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 91.

[268] م، ن، ص 91.

[269] عبد الرقيب يوسف، الدولة الدوستكية، ج2، ص157.

[270] الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 115.

[271] سفرنامة، ص50.

[272] مسكويه، تجارب الأمم، ج5، ص303؛ إبن خلدون، تاريخ إبن خلدون، ج8، ص ص936 – 937.

[273] ابن الاثير، الكامل، ج7، ص546.

[274] م، ن، ج7، ص548.

[275] الروذراوري، ذيل تجارب الأمم، ص 15.

[276] ذيل تجارب الأمم، ص 174.

[277] الهكارية: بلدة وناحية وقرى فوق الموصل، وتقع ضمن الجزيرة، وكان يسكنها طائفة من الكورد بطلق عليهم الهكارية. ياقوت، معجم البلدان، ج5، ص408.

[278] تاريخ الفارقي، ص 55 – 56.

[279] للتفصيل ينظر: مرعي، الإمارات الكُردية، ص 261 – 262.

[280] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص399؛ إبن خلدون، تاريخ إبن خلدون، ج8، ص976.

[281] إبن الاثير، الكامل، ج7، ص399.

[282] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص372 – 373؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص125.

[283] حسن، الإمارات الكُردية، ص ص 99 – 105.

[284] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص ص291 – 292.



(285) تجارب الأمم، ج5، ص 373.

(286) م، ن، ج5، ص374.

(287) الكامل، ج5، ص548.

(288) م، ن، ج5، ص574.

(289) حسن، الإمارات الكُردية، ص 104.

(290) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 54.

(291) م، ن، ص 56.

(292) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص608.

(293) لم نعثر على ترجمته.

(294) م، ن، ج7، ص698.

(295) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص221.

(296) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص302.

(297) للتفصيل ينظر: إبن الأثير، الكامل، ج7، ص360 – 364.

(298) فائزة محمد عزت، الحياة الاجتماعية للكورد، ص 205.

(299) المنتظم، ج16، ص70 – 71.

(300) تاريخ الفارقي، ص 114.

(301) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص549.

(302) إبن الأثير، الكامل، ج7، ص549.

(303) عزت، الحياة الاجتماعية، ص 20.

(304) للتفصيل عن تلك الاقطاعات. ينظر: الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 91؛ إبن الأثير، الكامل، ج7، ص563؛ ناصر خسرو، سفرنامه، ص 50؛ يوسف، الدولة الدوستكية، ج2، ص157.

(305) الصامغان: احدى مدن اقليم الجبال تقع قرب الدينور. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص390.



[306] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص563.

[307] م، ن، ج7، ص563.

[308] ليس هناك تحديد دقيق لموقع القلعة، ولكن المؤكد انها تقع في اقليم الجبال. لتفصيل عن ذلك ينظر: البدليسي، شرف نامه، ص116، هامش 14

[309] إبن الجوزي، المنتظم، ج15، ص106؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ص ص 296 – 297.

[310] الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 91.

[311] إبن الأثير، الكامل، ج7، ص730.




Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

الفصل الثالث

الاقطاع السلجوقي في كُردستان

- **المبحث الاول:** ظهور السلاجقة واستيلائهم على كُردستان
- **المبحث الثاني:** الاقطاع السلجوقي في كُردستان




Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخۆ بۆ ڤەکۆلینێن کوردی

المبحث الأول

ظهور السلاجقة واستيلاؤهم على كُردستان

أولاً: أصل السلاجقة:

يرجع أصل السلاجقة إلى إحدى الأُسر التركية التي تنتمي إلى قبيلة الغز، والتي بدورها تنتمي إلى مجموعة القبائل التي يتشكل منها الترك، وعرفوا نسبة إلى جدهم سلجوق بن تقاق او دقاق، وعمل دقاق والد سلجوق في خدمة ملك الترك، المدعو بيغو، يستشيره فيما كان يقوم به من أعمال في المناطق الخاضعة لحكمه، ويعد أول من دخل في الإسلام من السلاجقة[1].

خلف سلجوق والده في رئاسة القبيلة، وتمكن من توحيد أفراد قبيلته، وقيادتهم بنجاح، فاستعان به بيغو، وقربه، ومنحه لقب سوباشي (قائد الجيش)، وبدأ نفوذ سلجوق يزداد بعد استمالته طوائف كثيرة من الجند إلى جانبه، فأثار ذلك حفيظة زوجة ملك الترك، فبدأت تحرض زوجها ضده، وتخوفه من استيلائه على السلطة[2].

علم سلجوق بما كان يدبر ضده، فقرر ترك تركستان وذلك في سنة 375هـ/ 985م، وأنضم إليه أفراد قبليته، وتوجهوا إلى بلاد ما وراء النهر، وأقاموا على مقربة من سمرقند، وأصبحوا مجاورين للدولة السامانية (261-389هـ/ 874-998م)،



وبمجيئهم إلى تركستان نشأت بينهم الصلات، وأدى ذلك إلى اعتناقهم الإسلام على المذهب الحنفي[3].

كان لاعتناق السلاجقة الإسلام أثراً كبيراً في التقريب بينهم وبين السامانيين، فقد تمكن السامانيون بالتعاون معهم في صد هجمات الترك الايلكخانين عن بلادهم، وبالمقابل سمحوا لهم بعبور النهر، والاستقرار في بلاد ما وراء النهر، واتخذوا من مدينة جند مركزاً لهم، محاولين تحسين أحوالهم، وبدأت قوتهم تزداد، فعملوا على إقامة كيان مستقل لهم[4].

شهدت سنة 389هـ/ 998م زوال الدولة السامانية، وحل محلهم في بلاد ما وراء النهر سلاطين الدولة الغزنوية، بقيادة محمود الغزنوي (387-421هـ/ 997-1030م)، الذي استولى على خراسان، فاستغل السلاجقة تلك الأوضاع لصالحهم، وبدأوا بتوسيع مناطق نفوذهم، وكان ذلك سبباً في توتر العلاقات بينهم وبين الغزنويين، ودخل الطرفان في صراع من أجل السيادة على المنطقة، ووقعت بينهم معركة فاصلة في داندنقان[5]، في سنة 431هـ/ 1039م الحق طغرل بك (447 - 455هـ/ 1055 - 1063م) هزيمة كبيرة بالغزنويين، والتي عدت بداية لقيام الدولة السلجوقية بعد سيطرتهم على خراسان وبلاد فارس[6].

لم يبقَ امام السلاجقة بعد سيطرتهم على تلك البلاد سوى إسباغ الشرعية على حكمهم، فقام السلطان طغرل بك بمراسلة الخليفة العباسي القائم بأمر اللّه (422-467هـ/ 1030-1074م)، للحصول على الاعتراف بحكمهم، وقد وجدت دعوته الترحيب من قبل الخليفة، لأنه كان يرى فيهم أداة للقضاء على نفوذ البويهيين وتسلطهم على الخلفاء العباسيين في الدولة العباسية، ودعاهم بالمجيء إلى بغداد[7].

وجد السلطان طغرل بك أن الطريق بات مفتوحاً أمامه للدخول إلى بغداد، بعد دعوة الخليفة له، فقاد قواته وتوجه إليها، فدخلها في شهر رمضان من سنة 447هـ/ 1055م، ورحب به الخليفة وامر بذكر إسمه في الخطبة، وبذلك تم القضاء على سلطة البويهيين، وانتقلت سلطات الدولة منهم إلى السلاجقة[8].



ثانياً: استيلاء السلاجقة على كُردستان:

كانت غالبية المناطق الكُردية خلال العهد البويهي يحكمها ويديرها أمراء وزعماء القبائل الكُردية، فتمكنوا من تأسيس إمارات محلية شبه مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية، مع الحفاظ على ولائها الاسمي للخليفة العباسي والأمير البويهي في بغداد، ففي غربي إقليم الجبال كانت السلطة في أيدي أمراء بني عناز من القبيلة الشاذنجانية، وحكمت الإمارة الروادية أجزاءً واسعة من أذربيجان، وتمكنت الأسرة الشدادية من الهذبانيين فرض سلطتهم في إقليم الرآن، وفي إقليم الجزيرة كانت السلطة فيها تدار من قبل الإمارة المروانية، لذا يمكن القول أن الكُرد كانوا أصحاب القرار في كُردستان[9].

ومع احتفاظ الامراء الكُرد بامارات شبه مستقلة، الا انه يمكن القول ان نظرة البويهيين الى تلك الكيانات على انها عبارة عن اقطاعات منحت لهم.

بدأ طغرل بك بالسيطرة على إقليم الجبال، عندما أرسل حملة عسكرية اليها بقيادة أخيه إبراهيم أينال منذ سنة 437هـ/ 1045م، مستغلاً حالة عدم الاستقرار التي كان يشهدها الإقليم، بسبب النزاعات الداخلية التي وقعت ين حكامها من الأمراء العنازيين[10].

وصلت الأخبار إلى الأمير أبي الشوك فارس بن محمد بن عناز (401-437هـ/ 1010-1045م)، بتحرك القوات السلجوقية صوب المناطق الخاضعة لنفوذه، بعد سيطرتهم على همدان، فترك الدينور متوجهاً إلى كرمنشاه ولم يقم فيها كثيراً، وسار إلى حلوان وترك مهمة الدفاع عنها للكُرد من سكان تلك النواحي، فبدأت مدن الإقليم تسقط في أيدي السلاجقة الواحدة تلو الأخرى، بسبب العنف الذي استخدمته ضدهم قوات السلاجقة، وهو ما دعا الأمير أبا الشوك إلى اعادة ترتيب الاوضاع في المناطق الخاضعة لسلطته وانهاء الخلافات مع أخيه مهلهل، ومن ثم إعادة تنظيم القوات للتصدي لهجمات السلاجقة[11].



بعد وفاة الأمير أبي الشوك سنة 437هـ/ 1045م[12]، تجددت الخلاف بين أخوته وإبنه سعدي، وبدأوا يتسارعون في تقديم الولاء للسلاجقة، وطلب كل طرف من اطراف الصراع الدعم منهم ضد منافسه، وسنحت بذلك الفرصة للسلاجقة بالتدخل في الشؤون الداخلية للإمارة، ففي سنة 442هـ/ 1050م سار الأمير مهلهل إلى طغرل بك، وقدم له الطاعة، فأقره حاكماً على أنحاء واسعة من إقليم الجبال وشهرزور، وبذلك سيطروا على اقليم الجبال[13].

كان السلاجقة يهدفون إلى ضم المناطق الكُردية إلى نفوذهم، مع الإبقاء على الإمارات الكُردية القائمة فيها، ثم العمل على إضعاف تلك الإمارات وازالتها[14].

دخل إقليم الجزيرة تحت نفوذ السلاجقة، دون إرسال القوات العسكرية إليها، فقد راسل طغرل بك سنة 441هـ/ 1049م الأمير نصر الدولة المرواني، طالباً منه إقامة الخطبة له في المناطق التابعة للأمارة المروانية، فوافق الأمير على طلبه، وأقام الخطبة باسمه[15].

كان نصر الدولة يهدف بسياسته، إلى إبعاد خطر طغرل بك عن بلاده، وذلك عن طريق دفع الأموال والهدايا له، والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، لذا فإن موافقته على طلب طغرل بك، كان الهدف منه هو إبعاد ممتلكات الإمارة عن أعمال النهب والقتل والتدمير التي دأبت عساكر السلاجقة عليها، وعدم تكرار ما تعرضت له مدن إقليم الجبال.

واصل طغرل بك توسعاته، فقد استمر بتوغله بقواته إلى إقاليم أخرى، فقاد حملة عسكرية صوب إقليم أذربيجان، الخاضعة للأمير الكُردي وهسوذان بن مملان الروادي (416-451هـ/ 1025-1059م)، ووصل إلى مدينة تبريز سنة 446هـ/ 1054م، فتوجه إليه الأمير الكُردي وقدم له فروض الطاعة ودخل في خدمته، وأقام الخطبة باسمه، ودفع له الأموال، ووضع الأمير أحد أبنائه رهينة بناءاً على طلب طغرل بك، للحيلولة دون قيامه بخلع الطاعة، فأقره في حكم الإمارة[16].



لم يبقَ أمام طغرل بك من الأمراء الكُرد سوى الأمراء الشداديين، فسار في السنة نفسها وبعد إخضاع أذربيجان لحكمه صوب إقليم الرآن، فوصل بقواته إلى مدينة جنزة (كنجة)، فلم يتردد صاحبها الأمير شاور الشدادي (441-459هـ/1049-1066م) عن إعلان ولائه وطاعته له، وغدت تلك البلاد خاضعة للسلاجقة، وأعلنت الخطبة باسمه في باقي أنحاء الإمارة[17].

هكذا دخلت المناطق الكُردية في دائرة النفوذ السلجوقي، بعد أن قدم الأمراء الكُرد ولاءهم إلى طغرل بك، الأمر الذي دفع السلطان السلجوقي إلى إبقاء الأمراء على ممتلكاتهم الوراثية، فلم يجر أي تغيير، ولم يتخذ أي إجراء من شأنه أضعافهم طالما لم يعرقلوا تقدمه في مواصلة توسعاته، ويمكن القول إن اعتراف الكُرد بسلطة السلاجقة كان بسبب عدم قدرتهم على التصدي لهم، وعدم قيام السلطة المركزية متمثلة بالخليفة العباسي والأمير البويهي، بإبعاد السلاجقة عن بلادهم، لعدم قدرتها أيضاً على ذلك، بسبب ضعف البويهيين والأوضاع المتردية التي كانت تمر بها البلاد، وتغير موقف الكُرد بعد ذلك من إعلان الطاعة لهم، إلى التقرب منهم، بعد اعتراف الخليفة العباسي بسلطة السلاجقة، ووقوع مركز الخلافة بأيديهم، وحصولهم على الشرعية في حكمهم للبلاد، وأن إقرار الخليفة بشرعية سلطتهم، شجع الكُرد أيضاً إلى الاعتراف بهم، لكونهم يعدون انفسهم جزءاً من الخلافة العباسية.

المبحث الثاني

الإقطاع السلجوقي في كُردستان

أولاً: بدايات الإقطاع السلجوقي:

أتخذ السلاجقة من الإقطاع وسيلة لإدارة الأقاليم التي خضعت لهم، منذ عهد طغرل بك المؤسس وحتى تسلمهم السلطة في بغداد، وقد وصف الإقطاع في عهده بأنه كان مشابهاً للأشكال التي سادت خلال العهد البويهي، وأنه سار على تلك التطبيقيات في إقطاعه للأمراء الكُرد، رغبة منه في توسيع نفوذ السلاجقة عن طريقهم، لذا سعى إلى كسب ولائهم، ليكونوا إلى جانبه في مواجهته مع الدولة الفاطمية، والاستفادة منهم في تثبيت سلطتهم[18].

اتخذ طغرل بك منذ البداية الاقطاع وسيلة لضم كُردستان الى نفوذه وشجع القادة والأمراء الأتراك على مهاجمتها، مقابل منحهم الإقطاعات فيها في حال السيطرة على اجزاء منها، فمثلاً في سنة 434هـ/ 1042م أرسل إثنين من كبار قادته وهما بوقا وناصغلي على رأس عشرة آلاف مقاتل بهدف السيطرة على ميافارقين، وأقطعهم المدينة، وحاصروها بعد أن أغلقت الأبواب أمامهم، وفشلت تلك الحملة من تحقيق أهدافها، إذ لم يتمكنوا من السيطرة عليها[19].

من جهة أخرى أبقى الممتلكات الوراثية للأسر الكُردية على حالها، ففي سنة 442هـ/1050م، قام بإبقاء أقطاعات الأمير العنازي مهلهل بن محمد، والتي كانت



تشمل السيروان وداقوقا وشهرزور، كما أقطع الأمير سعدي بن أبي الشوك العنازي، الرواندين القريبة من نهاوند، بعد أن قدموا له الطاعة[20].

كما أبقى في سنة 446هـ/ 1054م على أقطاعات كلاً من الأمير الروادي وهسوذان بن محمد والأمير الشدادي أبي الأسوار شاور[21].

خضع الكُرد الهذبانيون في اربيل والحميدية في عقرة (ئاكرى) لنفوذ العقيليين في الموصل، مع حفاظ الأمراء الكُرد فيها على حكمهم، بعد دخولهم في خدمتهم، وبدخول العقيليين في طاعة السلاجقة سنة 446هـ/ 1054م في عهد الأمير قراوش بن بدران (444-453هـ/ 1052-1061م)، وبقاء المناطق الخاضعة لهم تحت سلطتهم بموافقة طغرل بك، بقي الأمير أبو علي الحسن بن موسك الهذباني (440-456 هـ/ 1048-1063م) امير اربيل والأمير أبو الحسن بن عيسكان الحميدي امير عقرة، على ممتلكاتهم ولم يتعرض لهم السلاجقة[22].

حقق السلطان السلجوقي باتباعه سياسة إبقاء الإمارات الكُردية في أيدي زعمائها الكُرد، والاعتراف بهم وبأقطاعاتهم، مكاسب سياسية، فقد أدى إلى زيادة رقعة نفوذ السلاجقة، وتوطيد سلطتهم في كُردستان، فضلاَ عن ذلك الاستفادة من القدرة القتالية للكُرد، والحصول على الضرائب والأموال.

من الجدير بالذكر تفادى طغرل بك الدخول في صراع مع الأمراء الكُرد في كُردستان، وإشغال قواته العسكرية في نزاعات معهم، لأنه ركز جهوده على امرين أكثر أهمية، احداهما إبعاد الفاطميين عن العراق والشام، والآخر الاستعداد لقتال الدولة البيزنطية في أرمينيا والجزيرة، ولأن فتح جبهة مع الكُرد لم يكن في صالحه، ولكي لا يعطي الفرصة لأعدائه باستغلال الكُرد، وتحريضهم ضده فضلاً عن كون الكُرد مسلمون[23].

حرص الأمراء الكُرد على تنفيذ ما كان يقع على عاتقهم من واجبات تجاه السلاجقة، ففي سنة 444هـ/ 1052م، أرسل طغرل بك حملة على المناطق القريبة



من بغداد، وأسند قيادة الحملة إلى الأمير سعدي بن أبي الشوك العنازي، وأغار على تلك النواحي، ورجع إلى حلوان[24].

وأثناء توجه السلطان السلجوقي سنة 446هـ/ 1054م إلى أقليمي أذربيجان وآران، سارع الأمير نصر الدولة المرواني الى إرسال الأموال والمؤن إليه، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قام بإرسال قوات عسكرية من عنده، للانضمام إلى القوات المحتشدة، مما أعطى لهم قوة إضافية، مكنتهم من الوصول إلى عدة مناطق كانت خاضعة للروم[25]. فحصل بذلك على رضاهم، وزاد من ثقتهم به.

كما اعتمد طغرل بك على سكان مدن إقليم الجبال في تمويل قواته المتوجهة إلى بغداد سنة 447هـ/ 1055م، حيث طلب من الامراء والقادة إرسال المؤن والأموال اللازمة، وذكر ابن الأثير ذلك: ((وكاتب أصحابه بالدينور وقرميسين وحلوان وغيرها، فأمرهم بإعداد القوات والعلوفات)) [26]، وأكد ابن العديم على مشاركة الكُرد بقوله: ((فأقبل في مائة ألف وعشرين من الترك والغز والأعاجم والكُرد وغيرهم)) [27].

بعد سيطرته على بغداد بالقضاء على الدولة البويهية لم يغير طغرل بك سياسته تجاه الأمراء الكُرد، ولم يحدث أي تغير في الخارطة السياسية في كُردستان، إذ أبقى على الإمارات الكُردية، وبذلك استمر الزعماء الكُرد في حكم بلادهم، واحتفاظهم بأقطاعاتهم على الرغم من استحواذه على جميع الإقطاعات التي كانت في حوزة الأمراء البويهيين، والقادة العسكريين الأتراك[28].

كان لاعتماد السلطان السلجوقي على الأمراء الكُرد سبباً في بروز دورهم ومشاركتهم الفاعلة في الأحداث، ويعد الأمير هزارأسب بن بنكير بن عياض الكُردي أمير لورستان (436-462هـ/ 1044-1069م) من أبرز وأشهر الأمراء الكُرد في بدايات العهد السلجوقي وكان من الرموز الكبيرة والمعتبرة في البلاط السلجوقي، وصار مقرباً من السلطان طغرل بك، وموضع ثقته وصاحب كلمة مسموعة ومرافقاً له في حملاته[29]، ونال رضا السلطان وكذلك حصل على أقطاعات كبيرة اصبحت له،



وصلاحيات واسعة في إدارة أقطاعاته، فمنحه أرجان[30] إقطاعاً له، وفي سنة 447هـ/ 1055م منحه أيضاً ولايتي البصرة والأهواز كإقطاع ضمان مقابل ثلاثمائة وستين ألف دينار[31].

نظراً لكفاءة الأمير هزارأسب حرص السلطان على إبقائه في الحملات التي كانت يقوم بها على مختلف المناطق، وشاركه في الحملة على الموصل سنة 448هـ/ 1056م وكافأه بإقطاعه مدينة بلد[32]، لقاء الخدمات التي كان يقدمه، حيث كان له الفضل في نجاح الحملة في تحقيق اهدافها[33].

نال أمراء كُرد أخرون الحضوة في البلاط السلجوقي، لاستمرارهم في خدمة السلطان، وبالمقابل كانوا يحصلون على حكم ممتلكاتهم الوراثية، ففي سنة 450هـ/ 1058م أقر الأمير مملان بن وهسوذان على ولاية أبيه في أذربيجان، كما أقر الأمير بدر بن مهلهل على شهرزور[34].

على الرغم من العلاقة الودية بين السلاجقة والأمراء الكُرد، إلا أن استمرارها كانت تتوقف على مدى التزام الطرفين بالتعهدات المتبادلة بينهم، ولم يتوانَ طغرل بك في تجريد الحملات العسكرية على ممتلكات أي أمير كُردي في حالة اخلاله بالتزاماته تجاههم، كما حدث في سنة 452هـ/ 1060م عندما هاجم ممتلكات الأمير مملان بن وهسوذان الروادي، وحاصر مركز الإمارة تبريز[35]، ويشير النقشبندي الى ان سبب توجيه تلك الحملة كان تأخر الأمير الروادي عن دفع الأموال المقررة عليه سنوياً كضرائب[36].

توفي طغرل بك سنة 455هـ/ 1063م، فتولى الحكم بعده إبن أخيه ألب أرسلان بن داود (455-465هـ/ 1063-1072م) [37] ولم يغير السلطان الجديد سياسة الدولة في بداية حكمه تجاه الزعماء و رؤساء القبائل الكُردية، وسار على نهج عمه في تعامله معهم، إذ لم يتعرض لمتلكاتهم، وأبقى عليها، واتخذ هو الآخر من الإقطاع وسيلة قوية في الحفاظ على ولاء الأمراء الكُرد له، وذلك لحاجته إلى دعمهم له في الحفاظ على سلطته، إلا أنه كان في الوقت نفسه حريصاً على عدم السماح لهم



بالخروج عن طاعته، بل قام في بعض الأحيان بالاستحواذ على بعض المدن الكُردية التي كانت تسبب له المشاكل، ولذا لم يتوانى في منح حلوان إلى أحد أتباعه المدعو بك ارسلان، سنة 456هـ/ 1063م، لأن سكانها من الكُرد وغيرهم كانوا حسب قول الحسيني يتعرضون للقوافل التجارية، التي تمر في الطريق التجاري المعروف-طريق خراسان الذي يربط بغداد بأقاليم المشرق(38).

كانت سياسة السلطان ألب ارسلان وتعامله الايجابي مع الأمراء الكُرد الذين تقع ممتلكاتهم على الحدود مع البيزنطيين في أذربيجان وأرمينيا، تهدف إلى الاستفادة من الكُرد، لحماية تلك المناطق من هجمات البيزنطيين، ففي سنة 457هـ/ 1064م تمكن من الاستحواذ على بعض القلاع في أرمينيا وكذلك مدينة آني بمساعدة الكُرد، وسلمها إلى الأمير أبي الأسوار الشدادي(39).

وقفت وراء إقطاع الأمير الشدادي دوافع عديدة، منها أن مدينة آني تقع على الحدود مع البيزنطيين، فضلاً عن أن الأمراء الشداديين كانوا أصحاب السيادة والنفوذ في تلك النواحي، وقد تكون مكافأة لهم على مشاركتهم، ودعمهم له في الاستيلاء على المدينة(40).

لم تستمر سياسة الب ارسلان الايجابية تجاه الأمراء الكُرد، وبدأت تتغير، بعد قيامه بربط أقاليم الدولة بالسلطة المركزية، والتوسع في المناطق الكُردية لفرض السياسة المركزية فيها، ولضمان سيطرته على الأقاليم قام بإقطاعها لأفراد أسرته والمقربين منه، وذلك في سنة 458هـ/ 1065م، بعد أن أخذ منهم العهود والمواثيق على مبايعة إبنه ملكشاه (465-485هـ/ 1072-1092)، لخلافته في الحكم(41).

تابع السلطان السلجوقي في أخذ ولاء الأمراء الكُرد، فأرسل في سنة 459هـ/ 1066م وزيره المعروف نظام الملك (ت 485هـ/ 1092م)، إلى الأمير فضلون الشدادي (459-466هـ/ 1066-1073م)، فاستقبله الأمير، وتوجه معه للحضور عند السلطان، الذي أقره على ما بيده، بعد تقديمه الطاعة والولاء له(42).



بدت سياسة السلطان ألب ارسلان في فرض المركزية، وتقويض سلطة الأمراء الكُرد أكثر وضوحاً بعد معركة ملازكُرد[43] 463هـ/ 1070م، بعد إلحاقه هزيمة كبيرة بالدولة البيزنطية[44]، فعلى الرغم من المساعدات الكبيرة التي قدمها الأمراء المروانيون لقوات السلاجقة، ودخولهم المعركة إلى جانبهم، فبدلاً من مكافأة الكُرد على وقوفهم مع السلاجقة، فأن السلطان السلجوقي امر بالاستيلاء والسيطرة على أنحاء أخلاط وملازكُرد الخاضعة للأمير المرواني، وعين أحد المقربين منه والياً عليها، وبدأ بإقطاع تلك النواحي إلى من يشاء، ويتصرف بها حسب ما يراه، وأشار الفارقي إلى ذلك بوضوح: ((وولى في أخلاط ومنازكُرد والياً، وخرجت عن حكم بني مروان....، وهي بحكم السلطان يقتطعها))[45].

وبذلك لم يقدر السلاجقة موقف الكُرد ودعمهم لهم في أخلاط وملازكُرد، ودورهم الفعال في حسم وإنهاء القتال لصالح السلاجقة، بل قاموا بالاستيلاء على ممتلكاتهم فيها، وإقطاعها إلى القادة الأتراك، الذين أصبحوا من الفئات الرئيسية الذي اعتمدوا عليها في جيوشهم، وأصبحوا مقربين منهم، وكافؤوهم بالاقطاعات على حساب ممتلكات الأمراء الكُرد، وفي السنة نفسها، وبعد رجوعه من معركة ملازكُرد، توجه صوب الإمارة الروادية، وألقى القبض على الأمير مملان بن وهسوذان الروادي وأولاده، وبذلك أنهى حكم الإمارة، وقام بتوزيع ممتلكاتها على القادة الأتراك[46].

كانت إجراءات السلطان السلجوقي، نهدف الى فرض السياسة المركزية في كُردستان، والتي طبقت بصورة واضحة في عهد خلفه وإبنه السلطان ملكشاه[47].

يمكن القول إن الإقطاع في كُردستان قد شهد تحولاً في السنوات الأخيرة من حكم السلطان ألب ارسلان، لاسيما بعد معركة ملازكُرد، وانتشار قوات السلاجقة في المنطقة، فبعد أن كان الكُرد وخاصة زعماء القبائل الكُردية أصحاب النفوذ والاقطاعات في إماراتهم الوراثية، الا ان ذلك التحول ادى الى فقدانهم لنفوذهم بعد



استيلاء السلاجقة على ممتلكاتهم، وقيامهم بمنحها كأقطاعات إلى غير الكُرد من القادة الأتراك والمقربين من السلاجقة.

استمرت سياسة السلطان السلجوقي تلك حتى مقتله سنة 465هـ/ 1072م[48].

ثانياً: تطور الإقطاع السلجوقي:

طرأ تغير في طبيعة الإقطاع السلجوقي، بعد الإجراءات التي قام بها الوزير نظام الملك، في عهد السلطان ملكشاه، بعد تفقده للأحوال السائدة في الدولة السلجوقية، وما كانت تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية، والتي أثرت سلباً في مختلف الجوانب، وأدت إلى تدهور الأوضاع فيها[49].

بدأ الوزير العمل على إصلاح أوضاع الدولة، عن طريق وضع نظام إقطاعي، يمكنه من مواجهة المشاكل التي كانت تعاني منها الدولة، وحول الإقطاع إلى مؤسسة تديرها الدولة، لكي تنتفع منها عن طريق التوسع في منحها الاقطاعات، وأشار البنداري إلى ذلك قائلاً: ((فرأى نظام الملك أن الأحوال لا تحصل من البلاد لاختلالها ولا يصح منها ارتفاع (وارد) لاعتلالها، فعرضها على الأجناد، وجعلها لهم حاصلاً وارتفاعاً فتوفرت دواعيهم على عمارتها وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة))[50].

كان وراء المقترحات التي قدمها الوزير لإدخال تغيرات في النظام الإقطاعي عند السلاجقة أسباب عديدة، منها إدارية وعسكرية واخرى اقتصادية، فمن الناحية الإدارية أصبحت الأقاليم والمناطق التي منحت لأفراد الأسرة السلجوقية كاقطاعات شبه مستقلة عن الدولة، فقد هيمن أصحابها بمقاليد الأمور فيها، وامتلكوا قوات عسكرية خاصة بهم، لذلك أراد الوزير تقليص صلاحيات المقطعين، وإعادة سيطرة الدولة عليها، لضمان بقائها ضمن سيادتها[51].



ومن جهة اخرى فإن الإقطاع اتخذ وسيلة للتخلص من النفقات الكبيرة التي يتطلب منهم تأمينها للصرف على الجيش، وتأمين احتياجاته من المؤن والأسلحة في أوقات الحروب[52]، فضلاً عن حاجتهم للقوات باستمرار في توسيع رقعة أراضي الدولة السلجوقية، وفي تلك الظروف كان هناك صعوبة في نقل القوات من إقليم إلى آخر، ولذا ضمنت التغيرات الاخيرة لهم وجود قوات ثابتة يمكن الاستعانة بها في أوقات الحاجة، فضلاً عن ذلك فإن الجنود كانوا يطالبون الوزير بزيادة رواتبهم واقطاعاتهم، حتى وصل الأمر إلى تهديدهم له، بترك خدمة السلطان ملكشاه في حال عدم تنفيذ مطاليبهم، وهذا الأمر جعله يهتم بالجيش، ويعمل على إرضائهم لضمان استمرارهم في الخدمة[53].

ومن الناحية الاقتصادية فإن سيطرة المقطعين على موارد الأقاليم، وعدم إرسال الأموال والضرائب إلى خزينة الدولة بانتظام، كان احد اسباب وجود نقص كبير في الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة[54].

واستناداً الى اصلاحات الوزير نظام الملك، فقد تم سحب واخذ الاقطاعات من الكُرد ومنحها للسلاجقة والقادة الاتراك من مفهوم أن الأرض وأهلها تعود للسلطان كما يراه السلاجقة[55]، الأمر الذي أعطى الإقطاع عندهم أساساً نظرياً[56].

ويذكر أن نظام الملك أدرك صعوبة زيادة الضرائب على الأراضي الزراعية التي اصبحت خراباً بسبب الإهمال، ولم تكن في وضع يسمح لها بتأمين الضرائب، وعجزت عن سد نفقات الخزينة، فرأى أن الإقطاع سوف يساهم في ضمان نتائج إيجابية لمعالجة الأوضاع المتدهورة[57].

من أجل ضمان الوزير نجاح خطته في تعميم الإقطاع فإنه قام بوضع بعض الشروط الواجب تنفيذها من المقطعين، لكي يأتي بنتائج تضمن له إصلاح الأوضاع المتدهورة في الدولة، وأشار بوضوح إلى ضرورة أن يسير الإقطاع على وفق ضوابط: ((أما أصحاب الاقطاعات فيجب أن تطلق أيديهم فيها، ولكن بنظام معلوم)) [58]. والشروط التي وضعها تتضمن:



1. أن يعامل المقطعون السكان والعاملين في المناطق المقطعة لهم معاملة حسنة، وعليهم أن يعلموا أن لا سلطة لهم عليهم، سوى الحصول على الأموال التي خصصت لهم من تلك الأراضي كإقطاع، لكي لا يشعر الفلاحين بالظلم، وليحظى بقبولهم[59].
2. يتعين على أصحاب الاقطاعات تجهيز القوات العسكرية للدولة، وأن يكونوا على استعداد لتنفيذ ما يطلب منهم، خاصة المشاركة في الحملات العسكرية، وأن يقدموا المؤن لقوات السلاجقة في أثناء مرورها في المناطق المقطعة لهم، وتأمين حاجات الجنود بما يتناسب مع حجم إقطاعه[60]، وأشار البنداري إلى ذلك بالقول: ((وقرر معهم الحضور إلى الخدمة وموالاة الخدمات للحضرة، والوصول بالعساكر الجمة))[61]. كما قدم الوزير عدداً من الملاحظات للسلاطين السلاجقة التي يجب ان ياخذوها بنظر الاعتبار في أثناء منحهم الاقطاعات، وهي:

1. أن تكون الاقطاعات خاضعة لمتابعة السلطان، ويكون على علم بما يجري فيها، لكي يضمن عدم تعرض السكان إلى ظلم المقطعين، ويحصل ذلك عن طريق إرسال بعض الأشخاص سراً إلى الاقطاعات، لتفقد احوالها وإخبار السلطان بذلك، ليقوم بالإجراء اللازم، في حال عدم التزام الأمراء بالشروط التي فرضت عليهم في أثناء منحهم الاقطاعات[62].
2. تحديد مدة الإقطاع بسنوات معينة، مع العمل على استبدال الاقطاعات كل سنتين أو أكثر، لعدم إفساح المجال أمام المقطعين، بتثبيت نفوذهم فيها، لأن ارتباطهم بالاقطاعات في منطقة واحدة، ولسنوات عديدة يؤدي إلى تعاظم نفوذهم، وبالتالي التمرد ضد الدولة والاستقلال، وبذلك يشكلون خطراً على سيادة السلاجقة على المناطق المقطعة لهم[63].
3. جعل اقطاعات الأمراء والجند في اكثر من منطقة، فوزع إقطاع الشخص الواحد في مناطق متفرقة، وذكر البنداري تلك الفكرة قائلاً: ((ربما قرر



لواحد من الجند ألف دينار في السنة، فوجه نصفه على بلد من الروم، ونصفه على وجه في أقصى خراسان)) [64]، خوفاً أن يؤدي تحديده في منطقة واحدة، إلى استقرار الجند في الاقطاعات، والتهاون في تنفيذ واجباتهم تجاه الدولة[65].

4. ضرورة إلغاء الإقطاعات، في حالة إخلال المقطعين بالشروط أو تقصيرهم عن أداء التزاماتهم ازاء الدولة، لذا فإن استمرار الإقطاع كان مرهوناً بالتزامهم بالشروط والضوابط[66].

نظراً لدور نظام الملك في التوسع في منح الاقطاعات، فقد وصف بانه: ((أول من أقطع البلاد والضياع للعساكر والأجناد)) [67].

ثالثاً: الاقطاعات السلجوقية في كُردستان:

بعد أن وضع الوزير نظام الملك أسس النظام الجديد للإقطاع السلجوقي، شرع السلطان ملكشاه على ضوء أفكار وزيره بأحداث تغييرات في النظام الإقطاعي، فقام بتقسيم أقاليم الدولة بين أفراد الأسرة السلجوقية، ومنحهم صلاحيات إدارية واسعة[68]، وكانت كُردستان ضمن المناطق التي أخضعت لتلك التغييرات، فعلى الرغم من امتلاك الأمراء الكُرد نوعاً من الاستقلال الذاتي في إدارة ممتلكاتهم، وعلاقتهم الودية مع السلاجقة، إلا أن ذلك لم يمنع السلطان السلجوقي من تنفيذ خططه الرامية إلى فرض السياسة المركزية على كافة الأقاليم الخاضعة لنفوذه، بما فيها الكُردية، ولم يعد الكُرد حسب تلك التغييرات وحدهم أصحاب الاقطاعات في كُردستان، بل شاركهم في ذلك بعض الأطراف الأخرى من غير الكُرد. سيتم اشارة إلى الاقطاعات السلجوقية على النحو التالي:

1. أقطاعات الأمراء الكُرد

على الرغم من توجه السلطان ملكشاه نحو ترسيخ المركزية في الدولة، وإنهاء الإمارات والسلطات شبه المستقلة القائمة في الأقاليم الخاضعة لسلطته، فإن



كل ذلك لم يمنعه من منح الاقطاعات للأشخاص والجهات التي تثبت ولاءها وإخلاصها، وتقدم خدمات له، فحين واجه السلطان السلجوقي تمرد عمه قاورد عليه سنة 465هـ/ 1072م[69]، استعان بالقبائل الكُردية والعربية، للقضاء عليه، ويظهر أنها كانت لها الدور الحاسم في ذلك، وإنزال الهزيمة بقوات قاورد عند همذان، بدليل قيام ملكشاه بمنح وتوزيع اقطاعات واسعة عليهم[70]، فذكر ابن الأثير: ((وأقطع العرب والأكراد اقطاعات كثيرة لما فعلوه في الوقعة))[71].

يمكن القول إن في حالة نجاح السلاجقة بالقضاء على الكيانات المحلية في كُردستان، كان ذلك سيمنح حرية التصرف بالمناطق الكُردية. وتمكنهم من تنفيذ خطط الوزير نظام الملك في منح الاقطاعات، لأن وجود الإمارات المحلية كان عائقاً امام تنفيذ خططهم، على عكس الأقاليم الأخرى التي طبق الإقطاع فيه بسهوله، لأنها كانت خاضعة لسلطتهم[72].

إتخذ السلطان السلجوقي من إقطاع ممتلكات الأمراء الكُرد إلى القادة والأمراء الأتراك وسيلة، للحيلولة دون عودة اولئك الأمراء إلى ممتلكاتهم، فقد ربط الإقطاع بالقضاء على سلطة الزعماء الكُرد، ليكون دافعاً لهم في محاربة الامراء الكُرد، ففي سنة 468هـ/ 1075م أمر[73] أحد الأمراء الترك المدعو ساوتكين، بالتوجه إلى أقطاعاته الواقعة ضمن ممتلكات الإمارة الشدادية في إقليم الرآن، فامتنع الأمير الشدادي فضلون الثاني عن تسليمه تلك النواحي، إلا أنه عجز عن الوقوف أمامه، ولأبعاد خطره قام بتسليمه مدينة كنجه[74].

في سنة 481هـ/1088م، جرُدت حملة أخرى بقيادة القائد التركي بوزان على ممتلكات الشداديين، وتمكن بوزان من إلقاء القبض على الأمير الشدادي، وأخذه أسيراً إلى بغداد، وبقي فيها حتى وفاته 484هـ/1091م، واقطعت بلاده لجماعة من الأمراء الأتراك وأشهرهم الأمير باغيسيان[75].

ويذكر أن الوزير نظام الملك كان قد نبه السلاطين ونصحهم بضرورة الاعتماد على الأتراك والتركمان في تجنيد الجيوش، وإرضائهم عن طريق منحهم



الأموال لقاء الخدمات التي قدموها للدولة، واقترح عليهم منح الاقطاعات لهم، لأنهم مستمرون في الخدمة عندهم، ودعا إلى تكوين قوة خاصة منهم وذكر إنه: ((كلما دعت الحاجة يركب خمسة أو عشرة آلاف منهم بلباس الغلمان وأسلحتهم لأداء المهمة التي يندبون لها)) [76].

وجه السلطان ملكشاه أوامره بعد ان ضم ممتلكات الشداديين إلى نفوذه، إلى إنهاء سلطة الأمراء المروانيين، للاستحواذ على مواردها بسبب ازدهار التجارة والزراعة فيها، وشجعه على أخذها الوزير فخر الدين بن جهير[77]، ونقل له الأوضاع السائدة في الإمارة، كما ذكرها الفارقي: ((ووصف له البلاد وملك بني مروان وذخائرهم وما عندهم من الأموال والجواهر....، [وان] تلك البلاد قد خلت وبها من الأموال ما لا يعد ولا يحد)) [78].

وكان الأميران نصر الدولة وحفيده الأمير ناصر الدولة المرواني (472-478هـ/ 1079-1085م) يحرصان على تجنيب بلادهما مخاطر السلاطين، عن طريق دفع الأموال المطلوبة منهما، ولم يرفضوا أي طلب بخصوص ذلك[79]، وعلى الرغم من محاولة الأمير المرواني أبعاد السلاجقة عن بلاده، إلا أن ذلك لم يثنيهم عن مهاجمتها، ومما يدل على تصميم السلاجقة في القضاء على نفوذ الأمراء الكُرد فيها ووعد الوزير أبن جهير بإقطاعه عدة نواحي فيها في حال السيطرة عليها، ليكون دافعاً له في الاستيلاء عليها[80]، حيث تمكنت القوات السلجوقية من الاستيلاء على ممتلكات المروانيين وأسر الأمير ناصر الدولة وذلك في سنة 478هـ/ 1085م[81].

يمكن القول إن السلاجقة لم يستهدفوا القضاء نهائياً على الأمراء الكُرد، بل كانوا يستهدفون إنهاء الإمارات الكُردية او إضعافها، بدليل أنهم لم يقتلوا الأمراء الكُرد الذين وقعوا في أيديهم بعد إزالة سلطاتهم، بل قاموا بأبعادهم عن ممتلكاتهم، كما حدث للأمير الشدادي، الذي أخذوه إلى بغداد، وكذلك بالنسبة للأمير المرواني ناصر الدولة، حيث عرض عليه السلطان ملكشاه اختيار منطقة لكي يمنحه كإقطاع عوضاً عن بلاده، فقال له الأمير المرواني: ((حربة تقع في صدري تخرج من



ظهري))[82]، فقام بإقطاعه قرية حربي[83]، فتوجه إليها وأقام بها[84]، وقسموا ممتلكات الإمارة المروانية في الجزيرة على الأمراء الأتراك، ولم يبقَ في أيدي الكُرد سوى بعض القلاع والحصون، وأورد الفارقي أسماء الأمراء الأتراك الذين حصلوا على الإقطاعات فيها، حيث كانت بدليس وارزن من ممتلكات حسام الدين تمتكين، وحصل الأمير شاروخ على حانى، أما أسعرد وطنزي وقلعة باهمود فاقطعت لقزل ارسلان (السبع الأحمر)، وتمكن سكمان بن ارتق من أخذ حصن كيفا[85]، اصبحت بعض تلك الإقطاعات وراثية، بعد توسع نفوذ الأمراء الأتراك، وتحولت أقطاعاتهم إلى سلطات محلية خاصة بهم[86].

ويذكر أن السلاجقة اكتفوا بإزالة الكيانات الكُردية الكبيرة، وغضوا النظر عن الكيانات الصغيرة القائمة في القلاع والحصون، وكانت أغلبها زعامات قبلية، لانها لم تشكل تهديداً لنفوذهم، فاستمرت تلك الزعامات في ظل سيطرة السلاجقة[87].

يبدو أن السلاجقة أدركوا استحالة القضاء نهائياً على كافة الزعامات الكُردية لذلك تفادوا الدخول في صراع معهم، فضلاً عن ذلك فإن وقوعها على مناطق قريبة من البيزنطيين كان سبباً في الإبقاء عليها، لتكون في مواجهتهم، وصد هجماتهم عن تلك النواحي، وكذلك فإن حصانة تلك القلاع حفزت سكانها من الكُرد للدفاع عنها في حال تعرضها لهجوم السلاجقة، لذلك وجد السلاطين السلاجقة، أن من الأفضل إبقائها في أيدي أصحابها، مع أخذ الولاء منهم للدولة.

كما تمكن الأمراء الهذبانيون من الحفاظ على حكمهم في مدينة اربيل، بعد استمرارهم في خدمة السلاجقة، واحتفظوا بعلاقات جيدة معهم، فأعتمد عليهم السلاجقة في تنفيذ بعض المهام، ففي سنة 479هـ/ 1086م قاد السلطان ملكشاه حملة على الشام[88]، وكان الأمير الهذباني أبو الهيجاء الثاني قد كلفه السلاجقة بجمع الأموال في الجزيرة، لدعم حملتهم اقتصاديا[89].



ظل الأمير الهذباني أبو الهيجاء الثاني على ولائه للسلاجقة، بعد وفاة السلطان ملكشاه، وأحكم قبضته على اربيل، وأصبح من الأمراء المعتبرين عند السلاجقة، فقد استعان به السلطان محمد بن ملكشاه (498-511هـ/ 1104-1117م) في حملته للسيطرة على الموصل سنة 500هـ/ 1106م[90]، كما دعاه الى المشاركة في صد هجمات الصليبيين على بلاد الشام، وذلك في سنة 505هـ/ 1111م[91].

كما أبقى السلاجقة مدن الأمراء العنازيين ومناطقهم بيد أصحابها، فظلت شهرزور بيد الأمير بدر بن مهلهل (ت 467هـ/ 1074م) وكانت تعرف ببلدة بدر، وتحولت بلاده إلى إبنه أبي الفوارس سرخاب (ت 500هـ/ 1106م) حيث عرف بصاحب كنكور[92] وخفتيذكان وشملت أقطاعاته أغلب نواحي شهرزور[93].

بقي الأمراء العنازيون على ممتلكاتهم الوراثية، فبعد وفاة الأمير سرخاب بن بدر انتقلت الزعامة إلى أخيه أبي منصور بن بدر[94]، وليس هناك ما يشير إلى معارضة السلاجقة لهم لأنهم كانوا من الأمراء الموالين لهم، فبقيت الإمارة في بيته[95].

على الرغم من إنهاء السلاجقة لحكم الامارة المروانية في الجزيرة، إلا ان جزءاً من بلادهم بقيت في أيدي أحفادهم، فقد كانت قلعة الهتاخ[96] المنيعة في أيدي الأمير أحمد بن نظام الدين المرواني، بعد أن وضع نفسه في خدمة السلطان محمد[97]، وظلت قلعة فنك الواقعة شمال مدينة جزيرة بمسافة قريبة ملكاً وراثياً للقبيلة البشنوية، وعلى وفق قولهم لإبن الأثير المولود في جزيرة ابن عمر سنة 555ه/ 1160م، إنهم احتفظوا بحكمها وإدارتها على ما يربوا عن ثلاثة قرون[98]، برز منهم بعض الأمراء المعتبرين وكانت لهم شهرة في تلك النواحي، ومنهم الأمير أبو الفوارس محمد بن داود البشنوي، الذي وصفه إبن الفوطي بانه كان: ((من الأمراء الذين لهم الذكر الحسن والحكم والرياسة على الأكراد))[99].

كما كانت قلعتي عقرة والشوش والقلاع المجاورة ملكاً وراثياً للقبيلة الحميدية وحتى أن القلعة الأولى كانت تسمى بعقر الحميدية، ولم يتعرض لهم السلاجقة، وبرز منهم الأمير عيسى الحميدي، لكونه صاحب السلطة في تلك



النواحي[100]. كما يبدو فان تلك القلاع لم تكن ذات اهمية كبيرة ليفكر السلاجقة لتجريد حملات عسكرية لاخضاعها.

وتمكن الأمير أحمديل بن إبراهيم بن وهسوذان (ت 510هـ/ 1116م) من الحصول على جزء من ممتلكات أبائه وهي مراغة من السلاجقة، بعد أن أحتلها ألب ارسلان سنة 463هـ/ 1070م، ويعد من أبرز الأمراء الكُرد الإقطاعيين، وصاحب جيش قوي منظم، وكان له دور بارز وحضور قوي في عسكر السلطان محمد[101]، حيث اشار ابن العديم الى مشاركته في القوات التي أرسلها إلى الشام سنة 505هـ/ 111م، السلطان محمد قائلاً: ((وصل أحمديل الكُردي في عسكر ضخم....، وعبروا إلى الشام)) [102].

بعد رجوعه من تلك الحملة توجه الامير احمديل للقاء السلطان السلجوقي، بعد أن وصلت إليه معلومات وفاة أمير أخلاط سكمان القطبي، وطلب من السلطان إقطاعه المناطق التي كانت في حوزة سكمان القطبي[103]، لأنه حرص على إعادة ممتلكات أسرته ومنع وقوعها في أيدي أمير آخر من الأتراك[104]، حيث كان يرى أحقيته في الحصول على تلك الاقطاعات لأنه كان صهر أمير أخلاط[105]، ونظراً لحصول الامير احمديل على أقطاعات واسعة حتى عرف بصاحب أذربيجان[106]، وقدرت واردات اقطاعاته بنحو 400 الف دينار سنويا[107]

2. أقطاعات الأسرة السلجوقية.

بعد وفاة السلطان السلجوقي ملكشاه سنة 485هـ/ 1092م، دخل السلاجقة في صراع داخلي فيما بينهم، على السلطة، فقد حاول أمرائهم توسيع نفوذهم عن طريق إضافة مناطق جديدة إلى سلطتهم، مستخدمين القوة العسكرية احياً، إلا أن ذلك الصراع لم يحسم لصالح أي طرف منهم، فاضطروا إلى عقد الصلح وتوقيع الاتفاقات بخصوص تقاسم البلاد فيما بينهم، ودخلت مناطق واسعة من كُردستان تحت سلطة الأمراء السلاجقة، بعد أن جرى تقاسمها بين أطراف النزاع، لذلك أصبح أفراد الأسرة السلجوقية يمتلكون الاقطاعات في كُردستان.



لجأ السلطان بركياروق بن ملكشاه إلى إقطاع مدن وممتلكات الامراء الكُرد لأفراد أسرته، ففي سنة 486هـ/ 1093م أقطع أخاه محمداً مدينة كنجة[108]، إلا أن ذلك لم يثنِ أخاه هذا من العمل على إضافة ممتلكات أخرى إلى نفوذه، فخرج عن طاعة بركياروق، وأعلن في سنة 492هـ/ 1098م عن قطع الخطبة باسمه، واستولى على إقليم الرآن، وسانده عدد كبير من الأمراء ومنهم الأمير سرخاب بن بدر العنازي، فوقعت بينهم عدة معارك، استمرت حتى سنة 495هـ/ 1101م[109]، بعد ذلك توصلا الى صلح بعد اتفاق بينهما على أن يكون الحكم للسلطان بركياروق، مقابل زيادة أقطاعات أخيه محمد لتضاف إليها النواحي المجاورة في كنجة فضلاً عن أذربيجان، وديار بكر، والجزيرة، والموصل[110].

يمكن القول إن الاتفاقات التي كانت تبرم بين السلاجقة كانت على حساب الكُرد وبلادهم، لذلك عانت كُردستان الكثير من الاضرار جراء المعارك التي كانت تقع على أراضيها، ويتضح ذلك من كلام ابن الأثير: ((واتفقوا على الصلح، لما قد عم الناس من الضرر والحلل والوهن)) [111].

لم يضع الصلح الذي عقده الطرفان حداً للصراع بينهما، كما لم يتمكن أحداً منهم حسم الصراع لصالحه[112]، لذلك اضطروا الى إعادة تقسيم أقاليم الدولة بينهم وذلك في سنة 497هـ/ 1103م، وبموجب التقسيم الجديد أصبحت نواحي الجبل، وطبرستان، وخوزستان، وفارس، وديار بكر، والجزيرة تابعة لحكم السلطان بركياروق، أما اخوه السلطان محمد فحصل على أذربيجان، والرآن، وأرمينية، وأصبهان، والعراق[113].

استمرت الصراعات الداخلية بين السلاجقة، وكثيراً ما كانت كُردستان محل إطماع أمرائهم، لذلك كان الحصول على بعض المدن والنواحي فيها او منحها أحدى الوسائل التي لجأ إليها السلاطين، لإنهاء الخلافات بينهم، ففي سنة 512هـ/ 1118م منح السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه (512-525هـ/



1118-1130م) أخاه مسعود بن محمد بن ملكشاه (528-547هـ/ 1133-1152م) إقليم أذربيجان[114].

نظراً لعدم وجود سلطان سلجوقي قادر على جمع السلاجقة تحت حكمه، منذ وفاة آخر السلاطين الأقوياء ملكشاه أصبح جميع الأمراء من أفراد الأسرة السلجوقية يسعون للوصول إلى الحكم، وفي سبيل ذلك لم يتوانَ احد منهم عن الدخول في نزاع عسكري ضد أفراد أسرته، من أجل تحقيق هدفه، ففي سنة 513هـ/ 1119م قام السلطان سنجر بن ملكشاه (479-552هـ/ 1086-1157م) بأبعاد إبن أخيه السلطان محمود عن الحكم، وطلب من الخليفة العباسي المسترشد بالله (512-529هـ/ 1118-1134م) الاعتراف به، ولم يتمكن الخليفة من رد طلبه، فأعلن الخطبة باسمه، ولإرضاء ابن أخيه وعده أن يكون ولياً للعهد، ويكون الحاكم من بعده[115]، ومنحه إقطاعات واسعة شملت همذان، والجبال، والعراق، وأذربيجان، وأرمينية، والموصل، والجزيرة[116].

إن الاقطاعات الواسعة التي منحت للسلطان محمود، والتي شملت أجزاءً واسعة من كُردستان وغيرها جعلتها محل أطماع باقي أفراد أسرته، الذين عملوا جاهدين على اقتطاع أجزاء من تلك الاقطاعات، فتوجه السلطان مسعود بقواته للاستحواذ على بعض الممتلكات الخاضعة لأخيه، حيث ظن الاخير بان اخاه كان مدفوع من قبل عمه، فعمل على إرضائه، إذ منحه مدينة كنجه ونواحيها وذلك في سنة 524هـ/1129م[117].

اتخذ السلطان مسعود بعد وفاة أخيه السلطان محمود من الإقطاع وسيلة للوصول إلى الحكم، وذلك عن طريق منح الاقطاعات لأفراد أسرته، للحصول على دعمهم، ومرة أخرى كانت مدن كُردستان تدفع ثمن المساومات التي عقدت بين السلاجقة، فقام بإقطاع مدينة أخلاط إلى أخيه سلجوق بن محمد بن ملكشاه[118].

نتيجة للصراعات الدائرة بين أفراد الأسرة السلجوقية، ومجيء سلاطين ضعفاء إلى الحكم، بسبب صغر سنهم أثر في عدم قدرتهم على التحكم بمجريات



الأمور، فبدأوا يفقدون السيطرة على الأقاليم الخاضعة لهم، وتقلصت إقطاعاتهم لحساب الأمراء والقادة الأتراك الذين عهد إليهم الأشراف على تربية السلاطين السلاجقة الصغار السن، ويمكن القول إن وفاة السلطان مسعود 547هـ/1152م كان بداية لدخول السلاجقة في مرحلة من الضعف والانحلال، ووصف ابن الأثير ذلك قائلاً: ((ومات معه سعادة البيت السلجوقي، فلم يقم له بعده راية يعتد بها ولا يلتفت إليها))[119].

أدى ضعف سلطة السلاجقة إلى بروز قوة الأمراء والقادة العسكريين، الذين عملوا على توسيع دائرة نفوذهم، واستغلال الأوضاع لتحقيق مصالحهم الشخصية، من خلال السيطرة على المزيد من البلاد، وإقطاعها لأنفسهم دون الرجوع إلى السلاطين السلاجقة أو أخذ موافقتهم: ((واستقطع الأمراء البلاد بغير اختياره، ولم يبق له شيء من البلاد البتة إلا أسم السلطنة لا غير))[120]، في إشارة إلى ضعف نفوذ السلاطين السلاجقة، وكون سلطتهم شكلية فقط.

3. أقطاعات الأتابكة[121]:

منح السلاجقة لقب (أتابك) إلى الأمراء الذين كلفوهم بمهمة تربية أبناء السلاطين، ومنحوهم الامتيازات مقابل خدمتهم هذه، وكان أغلب أولئك الأمراء قد تربوا في كنف السلاطين، وهم من الأتراك الذين جلبوهم من أواسط آسيا وهم صغار، لذلك كانوا محل ثقتهم[122].

ويرجع ظهور الاتابكيات الفعلي إلى حقبة ما بعد وفاة السلطان ملكشاه، فقد قسمت الدولة بعد وفاته بين ابنائه واحفاده وكان عدد منهم صغيري السن لذلك انتقل زمام الامور الى الاتابكة الذي عينوا لتربيتهم وتقديم النصح والمشورة لهم، واصبح الاتابكة اصحاب النفوذ الفعلي بصورة تدريجية، وبدأوا يعملون لحسابهم الخاص، مستغلين بذلك ضعف أفراد الأسرة الحاكمة بسبب الصراعات الداخلية، وسيطرة الأتابكة على كافة مقاليد الأمور، وأصبحوا أسر حاكمة مستقلة أطلق



عليها (الاتابكيات)[123]. سيتم تناول ظهورها وأثرها على النظام الإقطاعي في كُردستان.

أ. الأتابكية الارتقية:

سميت باسم (الارتقية)، نسبة إلى ارتق بن أكسك زعيم قبيلة الدقر التركمانية، وكانت ضمن القبائل التي انضمت إلى السلاجقة، بعد أن تمكن السلاطين السلاجقة من استمالة العديد من زعماء التركمان، وذلك عن طريق منحهم الاقطاعات، حيث كان ارتق من مماليك السلطان ملكشاه، وقدم له خدمات عسكرية عديدة[124]، وبالمقابل اقطع السلطان ملكشاه مدينة حلوان له، لقاء الخدمات التي قدمها هو ورجاله، لتثبيت أركان الدولة السلجوقية[125].

يمكن القول إن أقطاعاتهم كانت عسكرية، أي كانت مقابل تقديم الدعم والقوات العسكرية للسلاجقة اثناء الحاجة، فقد طلب منهم السلطان ملكشاه في سنة 477هـ/ 1084م تهيئة القوات والمشاركة في الحملة التي اتجهت لاحتلال ديار بكر، والقضاء على حكم المروانيين[126]، وذكر الفارقي عن قدومه: ((وصل الأمير ارتق جد الأصحاب الارتقية...، ومعه عسكر عظيم)) [127].

في سنة 479هـ/ 1086م إلغى السلطان ملكشاه إقطاع ارتق في حلوان بعد تركه الخدمة[128]، وانضمامه إلى بن ألب ارسلان حاكم دمشق (471 - 488هـ/ 1078 - 1095م)[129].

بعد وفاة ارتق سنة 484هـ/ 1091م، خلف ولدين، وهما سقمان، وايلغازي، اللذان استمرا في خدمة السلطان تتش، الذي سيطر في سنة 486هـ/ 1093م على المناطق الكُردية في إقليم الجزيرة، وضم إلى حكمه مدن نصيبين، وميافارقين، وديار بكر[130]، ومنحها كاقطاعات إلى أبنائه وأمرائه، ليحافظوا على سلطته فيها[131].

توجه ايلغازي بن ارتق إلى خدمة السلطان محمد بن ملكشاه، فاعاد تسليم مدينة حلوان إليه والتي كانت سابقا من أقطاعات والده ارتق، وذلك لحاجة السلطان إلى دعم الأمراء، فمنحهم الاقطاعات في المدن الكُردية لضمان بقائهم إلى



جانبه، ففي سنة 494هـ/ 1100م استولى السلطان محمد على مدينة همذان وبعد ذلك رجع إلى بغداد، وبعد وصوله إلى حلوان سار إليه ايلغازي، وانضم إلى خدمته[132].

حرص ايلغازي المحافظة على إقطاعه في حلوان، وفي سبيل ذلك إضطر إلى تغيير ولائه بين سلاطين السلاجقة، ففي سنة 497هـ/ 1103م، أصبحت حلوان ضمن مناطق نفوذ السلطان بركياروق، بعد إتفاقه مع السلطان محمد على تقاسم الدولة بينهما، وعلى الرغم من أنه كان في خدمة السلطان محمد، فقد غير ولائه، وانضم إلى السلطان بركياروق، للاحتفاظ بممتلكاته[133]، كما استغل أخوه سقمان تلك الأوضاع لصالحه، وتمكن من السيطرة على حصن كيفا[134].

أصبحت تلك الاقطاعات وراثية في أيدي الاراتقة، فبعد وفاة الأمير سقمان بن ارتق 506هـ/ 1112م انتقلت الى أبنائه، فاحتفظ إبراهيم بن سقمان بحكم أسرته في حصن كيفا، كما تمكن ايلغازي من توسيع أقطاعاته، فضم إلى ممتلكاته مدينتي نصيبين، وماردين، وأضاف السلطان السلجوقي محمود مدينة ميافارقين إلى إقطاع الأمير ايلغازي[135]. وبذلك أصبحت أقطاعات الاراتقة أساساً لقيام سلطة خاصة بهم، وانقسمت إلى فرعين، الأولى سلطة ايلغازي في ماردين، وميافارقين والثانية سلطة سقمان في حصن كيفا، وأمد[136].

اعتمد الاراتقة الإقطاع العسكري في إدارة ممتلكاتهم، فقاموا بتوزيع الاقطاعات على أبنائهم والأمراء الأتراك المقربين منهم، فأقطع ايلغازي إبنه حسام الدين تمرتاش (516 – 548هـ/ 1122 – 1153م) مدينة ميافارقين في سنة 515هـ/ 1121م[137]، وبعد وفاة ايلغازي سنة 516هـ/ 1122م، حافظ أبناؤه على ممتلكاتهم التي ورثوها من والدهم، فحكم حسام الدين تمرتاش مدينة ماردين، أما إبنه الآخر سليمان بن ايلغازي فاحتفظ بسلطته على مدينة ميافارقين[138].

لم يكتفِ الاراتقة من أبناء سقمان بن أرتق بحصن كيفا وأخيه ايلغازي من أرتق في ماردين، بما حازوا عليه من أقطاعات وممتلكات في إقليم الجزيرة، حيث دخل ركن الدين داود بن سقمان في صراع مع حسام الدين تمرتاش بن ايلغازي، بسبب



محاولة كلا الطرفين من توسيع نفوذهما في اقليم الجزيرة عن طريق استحواذ احدهما على ممتلكات الاخر، مما ادى الى اندلاع نزاعات عسكرية بينهما[139].

من اجل تحقيق اهدافهما سارع الطرفان الى ضم مدن ونواحي أخرى في الجزيرة إلى أملاكهم، فقد تمكن ركن الدين داود من الاستيلاء على خرتبرت، ومنازكُرد، وما حولها وذلك في سنة 522هـ/ 1128م[140]، وفي سنة 525هـ/ 1130م ضم إلى حكمه اسعرد (سيرتى) وقلعة باهمرد في ديار بكر[141]. وبدأ الأمراء أصحاب الاقطاعات في نواحي الجزيرة ينضمون إليه ويعلنون طاعتهم له، ففي سنة 531هـ/ 1136م وصل إلى خدمته أمير حاني المدعو ساروخ، فقام بسبب ذلك إقطاعه بعض الضياع فيها[142].

وكان الأمير ركن الدين داود قد منح أبناءه مناطق واسعة من ممتلكاته كاقطاعات لهم، وبقيت تلك النواحي في أيد أبنائه بعد وفاته، فكانت ملازكُرد من ممتلكات أبنه ارسلان تغمش، ومنح إبنه الآخر محمود طنزه إقطاعاً، أما إبنه فخر الدين قره ارسلان (539–562هـ/ 1144 – 1166م) فاحتفظ بكافة ممتلكات والده، وأحكم سيطرته على حصن كيفا، وخرتبرت، وبالو[143]، ولم يكتفِ بذلك فقام بضم مناطق أخرى إلى نفوذه، فاستولى على قلعة شاتان[144]، وأزال سلطة القبيلة الجوبية الكُردية، كما سيطر على حصن طالب وهي للقبيلة الجوبية ايضاً وذلك في سنة 556هـ/ 1160م[145].

بالمقابل واصل حسام الدين تمرتاش سياسة الاستحواذ على مدن ونواحٍ وقلاع الجزيرة، لإبعاد قره ارسلان عنها، واستهدف بعض ما تبقى من القلاع المنتشرة فيها، وتمكن من الاستيلاء على قلعة هتاخ في سنة 531هـ/ 1136م وهي آخر ما بقي في أيدي الأمراء المروانيين[146].

لم يقتصر منح الاراتقة للاقطاعات على أفراد أسرتهم، بل شمل العديد من الأمراء الأتراك، بعد أن دأب الاراتقة على الاستعانة بهم، في توسيع دائرة نفوذهم، أو الدفاع عن ممتلكاتهم، منهم أسرة قزل ارسلان (السبع الأحمر) التركمانية، التي



منحت أقطاعات كثيرة في نواحي الجزيرة، فحصل الأمير يعقوب بن السبع الأحمر على حيزان والمعدن[147].

بقي الاراتقة أصحاب النفوذ، وقد ملكوا معظم نواحي إقليم الجزيرة، وحافظوا عليها، حتى مجيء الأيوبيين إلى إقليم الجزيرة وقيامهم بضمها إلى حكمهم، وإبعاد الاراتقة منها[148].

ب. الاتابكية الزنكية:

أسسها عماد الدين زنكي بن أق سنقر (521-541هـ/ 1127-1146م) وهو من الأتراك، وينتمي إلى قبيلة (ساب يو)، حيث كان والده أق سنقر من مماليك السلطان ملكشاه، وكان مقرباً منه، ولقبه بقسيم الدولة، ظل عماد الدين زنكي في خدمة السلاجقة، بعد وفاة والده سنة 487هـ/ 1094، ونال الحظوة عندهم تقديراً للخدمات التي قدمها والده لهم[149].

ونظراً لامتلاكه كفاءة إدارية وعسكرية قام السلطان محمود بإسناد حكم مدينة الموصل إليه في سنة 521هـ/ 1127م، وإقطاعه عدة نواحٍ في الجزيرة[150]، وكان ذلك بداية لتأسيس الأتابكية الزنكية في الموصل[151].

من أجل إحكام سيطرته على الموصل قام بتنظيم المدينة، وإصلاح الأوضاع فيها، ولضمان الحصول على دعم الأمراء المتنفذين في الموصل والنواحي المجاورة لها، إتخذ من الإقطاع العسكري وسيلة للحصول على قوات عسكرية يستعين بها عند الحاجة، فمنح الاقطاعات للأمراء والجنود في الموصل[152]، فضلاً عن ذلك فأنه لم يتعرض في البداية إلى ممتلكات الأمراء الكُرد القريبة من الموصل، حيث أقر الأمير عيسى الحميدي على ممتلكاته في قلعتي عقرة، والشوش، مع أخذ ولائهم والدخول في خدمته، فقدم له الأمير عيسى خدمات عسكرية مقابل بقائه على أقطاعاته، على الرغم من إبقاءه على سلطة الأمراء الكُرد، إلا أنه لم يتوان عن استخدام القوة ضدهم، في حال خروجهم عن طاعته، كما حدث في سنة 527هـ/ 1132م، عندما خرج



الأمير الحميدي عن خدمته، وإنضم إلى الخليفة العباسي المسترشد بالله (512 - 529هـ/ 1118 -1134م) الذي دخل في نزاع مع عماد الدين زنكي[153].

بسبب وقوف الامير عيسى الحميدي الى جانب الخليفة، تعرضت ممتلكاته إلى حملة عسكرية من قبل عماد الدين زنكي الذي تمكن من الاستيلاء على القلاع والنواحي الخاضعة لهذا الامير سنة 528هـ/ 1133م[154].

يمكن القول إن الهجوم على ممتلكات الأمراء الكُرد كان ضمن مخططاته، بدليل سيطرته على اربيل سنة 526هـ/ 1131م، وقام بإقطاعها إلى الأمراء الأتراك، وبذلك أصبحت اربيل من أقطاعات الأمير زين الدين علي كجك، حيث كانت سياسته قائمة على تسليم المدن التي يسيطر عليها إلى المقربين منه من الأمراء[155].

في سنة 531هـ/ 1136م سيطرة عماد الدين زنكي على داقوق، وأقطعها إلى الأمير عز الدين الدبيسي (ت 552ه/ 1157م)، كما ضم شهرزور ونواحيها إلى سلطته، بعد إبعاد اميرها قفجاق بن ارسلان تاش التركماني عنها، في اعقاب إلحاق الهزيمة بقواته، ومنحها إقطاعاً إلى أبنه سيف الدين غازي (541-544هـ/ 1146-1149م)[156].

أكمل عماد الدين زنكي سيطرته على المدن والقلاع الكُردية خلال الفترة (528-537هـ/ 1133-1142م)، حيث استولى على قلاع الهكارية، والبشنوية، والحميدية، والمهرانية، وديار بكر، وجزيرة إبن عمر، فضلاً عن شهرزور، واربيل، وبذلك قضى على الزعامات القبيلة القائمة فيها، والتي كانت قد حافظت على ممتلكاتها، والتي كان يدير معضمها الأمراء الكُرد[157].

بعد أكمال سيطرته على تلك المناطق، أصبح يتصرف بها بحرية، فأقطع المدن والنواحي لأقربائه من الأمراء العسكريين، لضمان السيطرة عليها، حيث قام بإقطاع اربيل إلى الأمير زين الدين علي كجك، بعد تعينه نائباً عنه في الموصل[158]، وفي سنة 528هـ/ 1133م قام بإقطاع قلعة صور[159] إلى الأمير الارتقي حسام الدين تمرتاش[160].



أدرك زنكي أهمية منح الاقطاعات للأمراء والجنود، لأن ذلك سوف يضمن له وجود قوات عسكرية، يتم من خلالها مواجهة المخاطر التي تواجه الزنكيين في الموصل من الاراتقة في الجزيرة، وكان أمامه تحدٍ كبير هو صد هجمات الصليبيين وأبعادهم عن الشام، فضلاً عن ذلك فإن الإقطاع في بعض الأحيان كان وسيلة لإبعاد بعض الأمراء الذين كانوا يشكلون تهديداً لسلطته، وذلك عن طريق إقطاعهم مناطق بعيدة عن مركز الحكم[161].

كان الإقطاع عنده يهدف الى الحصول على وارد الأرض، دون الحصول على ملكيتها، وحذر المقطعين من السعي وراء الحصول على الأملاك في النواحي المقطعة لهم، حيث: ((كان ينهي أصحابه اقتناء الأملاك ويقول: مادام البلاد لنا فأي حاجة بكم إلى الأملاك، أن الاقطاعات تغني عنها، وأن خرجت البلاد عن أيدينا فأن الأملاك تذهب معها، ومتى صارت الأملاك لأصحاب ظلموا الرعية وتعدوا عليهم وغصبوا أملاكهم)) [162].

لم تقتصر أقطاعات زنكي على الأمراء والقادة العسكريين، بل شملت بعض الأشخاص من الذين شغلوا وظائف إدارية ومدنية مهمة، فمثلاً حصل القاضي بها الدين الشهرزوري (ت 532ه/1137م) ، على أقطاعات لدوره في اختيار السلاجقة لزنكي لولاية الموصل[163]، كما قام بإقطاع طشتداره[164] قلعة كواشي، لقاء الخدمة التي كان يقدمها له[165].

خلف سيف الدين غازي والده في حكم الاتابكة، مما يدل على ان السلاجقة جعلوا الموصل أقطاعاً وراثياً لتلك الأسرة، وسار على نهج والده زنكي في منح الاقطاعات إلى الأمراء والمقربين منه، فقام بإقطاع الأمير أبي بكر الدبيسي جزيرة ابن عمر[166] كما أقر الأمير زين الدين علي كجك على إقطاعه اربيل وتوابعها، وأضاف إلى أقطاعاته مواضع أخرى وكما يقول ابن الأثير: ((فزاد إقطاعه وأعلى محله)) [167].

كما سار قطب الدين مودود بن زنكي (544-565/ 1149-1169م)، الذي خلف أخاه سيف الدين غازي في حكم الموصل على سياسة منح الاقطاعات، لضمان



استمالة الأمراء إلى جانبه، ويمكن القول إن زين الدين علي كجك نائب الموصل، كان من أكثر الأمراء الذين نالوا ثقة الزنكيين في الموصل، فكانت أقطاعاته في تزايد مستمر، فأقطعه قطب الدين مدينة سنجار[168].

حرص مودود المحافظة على ممتلكات الزنكيين في الجزيرة، فبعد وفاة الأمير أبي بكر الدبسيي سنة 552هـ/ 1157م الذي لم يكن له ولد يورثه، استولى مملوكه أغلبك على أقطاعاته بمدينة الجزيرة وقلاعها، فشن مودود حملة عسكرية ضده، فاضطر أغلبك إلى الاستسلام، الا انه لم يقضِ عليه نهائياً، فأخذ منه الجزيرة وعادت إلى يد مودود، وعوضه عنها بمنحه اقطاعات متعددة هي: قلعة كواشي، وجميع قلاع الزوزان إرضاءاً له، لامتلاكه أعداداً كبيرة من القوات العسكرية[169].

استغل نور الدين محمود زنكي (541-569هـ/ 1146-1173م) اتابك دمشق وحلب، وفاة أخيه مودود، فاستولى على نصيبين والجزيرة، وقام بمنح الجند إقطاعات واسعة في نصيبين، وأقطع الجزيرة لابن أخيه سيف الدين غازي بن مودود (565 - 576هـ/ 1169-1180م) اتابك الموصل، بعد أن دخل الأخير تحت سلطة عمه نور الدين محمود زنكي[170].

جعل نور الدين محمود الاقطاعات وراثية للقادة والجنود، ليكون ذلك حافزاً لهم على المحافظة عليها، وبقائهم في خدمته، حتى وفاتهم، لأنهم كانوا يدركون أن ممتلكاتهم سوف تبقى في حوزة أبنائهم من بعدهم[171].

بعد وفاة سيف الدين غازي بن مودود، خلفه في حكم الاتابكية الزنكية في الموصل أخوه عز الدين مسعود بن مودود (576-589 هـ/ 1180-1193م)، الذي تراجعت في عهده أقطاعات الزنكيين، بعد ان سيطر السلطان صلاح الدين على معظم اقليم الجزيرة والمناطق الخاضعة لهم، وسيتم الاشار إلى ذلك مفصلا في الفصل الرابع.



ج. الاتابكية الايلدكزية:

يرجع تأسيس الاتابكية إلى جهود الأمير شمس الدين ايلدكز (531-568هـ/ 1136-1172م) الذي كان من مماليك السلطان السلجوقي مسعود بن محمد، برز دوره عندما عينه السلطان اتابكاً لابن أخيه الصغير ارسلان شاه طغرل بن محمد، بعد إقطاعه إقليم أذربيجان سنة 531هـ/1136م، مما زاد من نفوذ ايلدكز أنه تزوج والدة ارسلان شاه، وبدأ يعمل على توسيع سلطته، فسيطر على أذربيجان، وإقليم الجبال، وهمذان[172]، وتصرف كحاكم مستقل فيها، وقد وصف إبن الأثير ذلك قائلاً: ((فمضى إليها، ولم يعد يحضر عند السلطان مسعود ولا غيره))[173]، ويفهم من النص أن ايلدكز لم يعد خاضعاً للسلاطين السلاجقة. أصبح ايلدكز وبعد أن ضم مناطق واسعة من أذربيجان إلى نفوذه، صاحب القرار فيها، حتى وصف بأنه: ((صاحب تلك البلاد جميعها))[174].

ازداد نفوذ الاتابكة في الدولة السلجوقية، وأصبحوا يتدخلون في شؤون الدولة، وعملوا على تكوين سلطات خاصة بهم داخل الدولة، بعد وفاة السلطان مسعود سنة 547هـم 1152م[175]، بسبب انشغال السلاجقة بمشاكلهم الداخلية، فاستغل الاتابكة ذلك، لتحقيق مطامحهم الشخصية[176].

كان للأمير ايلدكز الفضل في إعلان الخطبة للسلطان ارسلان شاه في الموصل والجزيرة، عندما طلب من قطب الدين مودود الدخول في طاعة ارسلان شاه، وبذلك دخلت تلك البلاد في حكمه سنة 562هـ/ 1166م[177].

نظراً لتزايد نفوذ ايلدكز لذا قام بمنح الاقطاعات للقادة والجنود الموالين له لتقوية مركزه وتثبيت اركان دولته، دون الرجوع إلى السلطان السلجوقي وأخذ موافقته، بسبب امتلاكه صلاحيات واسعة في إدارة البلاد، وأشار الحسيني إلى ذلك قائلاً: ((ينفذ الأحكام ويقطع البلاد...، والسلطان لا يقدر أن يفاوضه في شيء من ذلك، وربما يضيق صدره....، من استبداد ايلدكز في الأحكام وتصرفه في الاقطاعات ودفعها لمن يشاء)) [178]. لا تتوفر معلومات كافية على طبيعة الاقطاعات وأسماء



المقطعين، في المناطق الكُردية التي دخلت في سلطته، أما حيث قام بإقطاع أبنائه الاقطاعات، إلا أنها كانت بعيدة عن كُردستان[179].

يمكن القول إن تزايد نفوذ الأتابكة في المناطق الخاضعة لهم، واستمرار ولائهم وإن كان اسمياً في بعض الأحيان للسلاطين السلاجقة، كان وراء تحويل أقطاعاتهم الى ممتلكات وراثية، فبعد وفاة ايلدكز[180]، حكم بعده أبناؤه وحافظوا على بلادهم، فخلفه في الحكم ابنه محمد البهلوان بن ايلدكز (568-581هـ/ 1172-1185م)، واعترف السلاجقة به، واستمر في منصب الاتابك[181]، وحافظوا على سلطتهم حتى مجيء الأيوبيين[182].

د. اتابكية اربل (اربيل):

تعود بدايات ظهور أتابكية أربيل إلى سنة 526هـ/ 1131م، عندما قام عماد الدين زنكي، بإقطاع المدينة إلى زين الدين علي كجك، الذي شغل منصب نائب الاتابك للجيش الزنكي في الموصل، وكان عادة جارية في تلك الفترة حصول القادة العسكريين على الاقطاعات، مقابل مستحقاتهم المالية التي كانت تمنح لهم نظير الخدمة في الجيش، ورغم حصوله على تلك الاقطاعات فإن زين الدين علي بقي في الموصل لاعتماد الزنكيين عليه في إدارة الاتابكية، والدفاع عنها ضد المخاطر التي كانت تواجهها، وقام بتعين بعض النواب له، ليقوموا بإدارة إقطاعاته[183].

كان للجهود التي بذلها زين الدين علي في الحفاظ على حكم الزنكيين، وتثبيت سلطتهم سبباً في تزايد إقطاعاته، ففي سنة 541هـ/ 1146م كان له دور بارز في تثبيت حكم سيف الدين غازي بعد مقتل والده، وبالمقابل قام غازي بمنحه شهرزور إقطاعاً له[184].

أصبح زين الدين علي المتحكم بشؤون الاتابكية الزنكية في الموصل، ويمكن القول ان زيادة أقطاعاته دليل على المكانة التي وصل إليها، ومدى اعتماد الزنكيين عليه، ويرجع ذلك إلى إخلاصه لهم، فبعد وفاة سيف الدين غازي 544هـ/ 1149م سيطر نور الدين محمود على سنجار التابعة للموصل، فشارك زين الدين علي مع



اتابك الموصل مودود في إعادة ممتلكاته، وبعد رجوع المدينة مرة أخرى إلى نفوذه قام مودود بإقطاعها إلى زين الدين[185]. ويبدو أن الدافع وراء ذلك هو ثقته به، وانه القادر على الحفاظ على المدينة.

كان موقف زين الدين علي كجك من السلاجقة مرتبطاً بموقف الزنكيين منهم فضل ملزماً بما كان يقع عليه من واجبات، فقد قام في سنة 551هـ/ 1156م بالقبض على السلطان سليمان الذي توجه إلى شهرزور بعد هزيمته امام قوات السلطان محمد بن محمود في بغداد، وأرسل إلى الموصل حيث سجن هناك[186].

اشار إبن الأثير بوضوح إلى البلاد التي دخلت في حكم زين الدين علي قائلاً: ((أكثر بيده منه اربل، وشهرزور وجميع القلاع التي بها، وجميع بلد الهكارية وقلاعه....، وبلد الحميدية وتكريت، وسنجار))[187].

لجأ زين الدين علي هو الآخر إلى اتخاذ الإقطاع وسيلة لإدارة ممتلكاته لأنه كان غير قادر بمفرده على إدارة بلاده الواسعة فأقطعها للقادة والأمراء الأتراك من المواليين والمقربين له، فأقطع شهرزور إلى شخص يدعى بزان وكان من مماليكه، وعرف بصاحب شهرزور[188]، كما أقطع صارم الدين بلداجي قلعة خفتيذكان، كما منح قلعة العمادية وقلاع هكاري إلى مملوكه قراجا التركي[189].

يمكن القول إن بروز الاتابكيات كان عاملاً كبيراً في انتشار الأتراك في أجزاء واسعة من كُردستان، لأنهم كانوا النخبة الرئيسية التي أعتمد عليها السلاطين والاتابكة في تكوين جيوشهم، ومن أجل إرضاء الأتراك ومكافأتهم على الخدمات التي كانوا يقدموها، تطلبت وجود مساحات واسعة من الأراضي، لتوزيعها عليهم كاقطاعات بدل الرواتب النقدية التي كانت تدفع لهم، وبذلك شملت الاقطاعات في تلك الفترة حتى بعض الضياع والقرى في الأقاليم الكُردية، ومنها قرية كويران القريبة من أربيل، فبعد أن كانت في أيدي بعض الأمراء الكُرد من أسرة خل بن أبي الحسن والتي كانت القرية من ممتلكاتهم الوراثية حسبما أشار إليها ابن المستوفي قائلاً: ((أسماء المقطعين لبيت كور (كويران) إنهم خل بن أبي الحسن، ثم بعده أخوه مروان بن أبي الحسن، ثم بعده أخوه كر بن أبي الحسن، ثم



بعده محمد بن لجيم بن موسك، ثم بعده أخوه أبو علي بمن موسك....، ثم الأمير موسك)) [190].

بعد تأسيس اتابكية اربيل، وانتشار الاتراك في المدن والنواحي الخاضعة لنفوذها، لم تبقَ قرية كور في أيدي الكُرد، بل اقتطعت للأمراء الأتراك، ومن خلال ما أورده ابن المستوفي، يظهر إن من بين أسماء قائمة المقطعين لتلك القرية اسماء التركمان ومنهم الأمير سندمر، والأمير فيرك، ثم الطواشي برنقش الزيني[191].

بقي زين الدين علي في خدمة الزنكيين في الموصل حتى سنة 563هـ/ 1167م، حيث أصاب بالعمى، وتعذر عليه الاستمرار في خدمتهم، ورجع إلى اربيل مصاباً، بعد أن طلب من قطب الدين مودود بالسماح له بالرجوع إلى مركز حكمه في اربيل، وتنازل عن كافة أقطاعاته الأخرى لهم، واكتفى باربيل[192].

كان مجاهد الدين قايماز نائبه على اربيل، وعهد إليه برعاية ولديه مظفر الدين كوكبري، وزين الدين يوسف، وبعد وفاة زين الدين علي، حكم إبنه كوكبري الاتابكية برعاية مجاهد الدين قايماز الذي كان يتحكم بالسلطة الفعلية فيها، واختلف الاثنان بخصوص استمرار علاقاتهم مع الزنكيين في الموصل، فأراد كوكبري الخروج عن تبعيته للموصل، أما قايماز فقد وقف ضد تلك التوجهات، وفضل البقاء في تبعيتهم للموصل[193].

قام قايماز بتدبير خطة لإبعاد كوكبري عن حكم اربيل، وأبلغ الخلافة العباسية في بغداد، بعدم امتلاك كوكبري ما يؤهله بالبقاء في الحكم، وعرض عليهم ان يقوم بإبعاده عن اربيل، فقام باعتقاله، وعين مكانه اخاه زين الدين يوسف، فغادر كوكبري المدينة متوجهاً إلى بغداد، للحصول على دعم الخلافة له[194].

لم يكن بوسع الخلافة العباسية تقديم الدعم له، لعدم قدرتها على ذلك، ولم يتدخل الخليفة المستضيء بأمر الله (566 -575ه/1171 -1179م) في تلك الخلافات، بعد أن علم أن الذي خلف كوكبري في الحكم هو الابن الآخر لحاكم اربيل السابق زين الدين علي[195].



غادر كوكبري بغداد متوجهاً إلى الموصل، ودخل في خدمة سيف الدين غازي بن مودود، فرحب به، واقطعه مدينة حران[196]، وكان ذلك الإجراء حلاً للخلافات القائمة بين مجاهد الدين قايماز وكوكبري، وضمن بذلك إرضاء الأخير والإبقاء على تبعية اربيل للموصل[197].

في سنة 579هـ/ 1183م ألغى زين الدين يوسف تبعيته للموصل، وقام بالاتصال بالسلطان صلاح الدين، واعرب لهم عن استعداده للدخول في خدمته، وسوف يشار إلى ذلك في الفصل الرابع.

4. أقطاعات الأمراء وغيرهم.

كان في مقابل الاقطاعات التي منحت إلى الأمراء الأتراك، ممن شغلوا منصب الأتابك في الدولة السلجوقية، عدد من الأمراء الآخرين الذين خدموا في الجيش السلجوقي، إلا أن امتيازاتهم لم تكن بمقدار ما حصل عليه الأتابكة، واقتصرت أقطاعاتهم على بلدة أو ناحية، كانت تمنح لهم بدل الراتب، وكان حجم إقطاعهم يقف على حجم القوات التي كان يقدمها للسلاجقة، كما كانت أغلب إقطاعاتهم تقع في المدن والنواحي الكُردية، ففي سنة 515هـ/ 1121م أقطع السلطان محمود جزيرة ابن عمر وسنجار إلى أحد مماليكه الأتراك المدعو اقسنقر البرسقي[198]، وكانت شهرزور أقطاعاً للأمير قفجاق بن ارسلان تاش التركماني، قبل أن يسيطر عليها عماد الدين زنكي سنة 534هـ/ 1139[199]، وكان قفجاق قد أحكم سيطرته عليها، واجتمعت حوله قوات كبيرة من التركمان، وأصبحت له مكانة رفيعة، بحيث كان السلاجقة يتفادون التعرض له والصدام معه، كما أورد ذلك ابن الأثير قائلاً ((فتحامى الملوك قصده، ولم يتعرضوا لولايته لهذا ولأنها منيعة كثيرة المضايق، فعظم شأنه وازداد جمعه، وأتاه التركمان من كل فج عميق)) [200].

كما كانت قلعة الماهكي الواقعة في بلاد اللحف[201] (مندلي) من إقطاعات الأمير التركي البقش كون خر، ومنح بلد اللحف-مندلي إلى الأمير سنقر الهمذاني



سنة 554هـ/ 1159م[202]،كانت قلعة الماهكي سنة 557هـ/ 1161م ضمن أقطاعات الأمير قايماز العميدي، وأصبحت قلعة الشوش إقطاعاً للأمير سنقر بن عبد الله، وبقيت بيده لفترة طويلة بدليل إن ابنه الشيخ بوزان بن سنقر (576 -622هـ/ 1180-1225م) كان من مواليد قلعة الشوش[203].

شملت الاقطاعات السلجوقية فئات أخرى من المجتمع، حيث قام السلطان بركياروق بإقطاع بعض المقربين منه، فأقطع ماردين إلى أحد مغني له يدعى (لجاكسرى) الذي كان يحضر مجالسه، بعد أن طلب منه ذلك المغني بإقطاعه المدينة، فوافق على طلبه، ولم يكن إجراء السلطان بركياروق هذا محل رضا سكان المدينة من الكُرد، لذلك حاولوا إبعاده عن ماردين، واستعادتها منه، إلا أن المغني استنجد بالاراتقة للوقوف معه ضد الكُرد، واضطر في النهاية إلى التنازل عنها لصالح الاراتقة، فدخلت المدينة في حكمهم، في سنة 498هـ/ 1104م[204].

كان من إحدى النتائج السلبية على كُردستان جراء استيلاء السلاجقة عليها هو انتشار القبائل التركمانية فيها، وبالتالي استقرارهم بعد أن منحوا فيها الاقطاعات والامتيازات، نتيجة اعتماد السلاطين السلاجقة عليهم في الجوانب العسكرية، وكانوا من الفئات الرئيسية في صفوف قواتهم العسكرية، ودخلت الأقاليم الكُردية في حالة من الفوضى والاضطرابات، بسبب تنافس الأمراء الأتراك فيما بينهم، فضلاً عن المنافسة بينهم وبين الامراء الكُرد من سكنة البلاد وسعيهم المستمر في زيادة مساحات أقطاعاتهم، بسبب عدم وجود ضوابط تحدد سلطاتهم، فكانوا هم أصحاب القرار في النواحي الممنوحة لهم[205].



هوامش الفصل الثالث

(1) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 23؛ ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، ص 16؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 87؛ اليزدي، العراضة في الحكاية السلجوقية، ص 20.

(2) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 24.

(3) للتفصيل ينظر: الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص 24 – 25؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص 292؛ بارتولد، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ص 108؛ الزيباري، سلاجقة الروم، ص 43.

(4) نشتيمان بشير محمد، الكُرد والسلاجقة، ص 73.

(5) داندنقان: بلدة من نواحي مرو الشاهدنجان على عشرة فراسخ منها، حالي 60كم. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص477.

(6) البيهقي، تاريخ البيهقي، ص 684؛ ابن اسفنديار، تاريخ طبرستان، ص ص 323 – 342؛ الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص43–45؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص ص232 – 233.

(7) الراوندي، راحة الصدور، ص 166؛ اليزدي، العراضة، ص 38.

(8) الراوندي، راحة الصدور، ص 169؛ البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 13؛ الحسيني، زبدة التواريخ، ص 13؛ حمد أسود خلف علو الجبوري، العلاقات بين الخلفاء العباسيين والسلاطين السلاجقة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة تكريت، (تكريت: 2005)، ص ص 25 – 28.

(9) محمد، الكُرد، ص 79.

(10) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 52؛ النقشبندي، الكُرد، ص 222

(11) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص ص52 – 53؛ العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص238.

(12) البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 10.

(13) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص9.



(14) محمد، الكُرد، ص 85.

(15) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص78؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص ص 96 – 97.

(16) العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص246؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج1، ص439.

(17) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص116؛ ابن العبري، مختصر، ص ص 160 – 161.

(18) عليان عبد الفتاح الجالودي، الإقطاع العسكري في عصر سلاطين السلاجقة الكبار، ص ص 139 – 140.

(19) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 160.

(20) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص9.

(21) م، ن،، ج8، ص116.

(22) م، ن، ج8، ص71.

(23) توفيق، كورد، ص 252.

(24) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص107 – 108.

(25) م، ن، ج8، ص116.

(26) م، ن، ج8، ص125.

(27) بغية الطلب في تاريخ حلب، القسم الخاص بتراجم السلاجقة، ص 2.

(28) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص128 – 129.

(29) للتفصيل ينظر: توفيق، چەند ليكولينەوەيەك، ص 27 – 41.

(30) أرجان: مدينة كبيرة تقع بين شيراز والأهواز. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص143.

(31) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص129. في حين ذكر أبن الجوزي أن ضمان إقطاع تلك المناطق كانت ثلاثمائة ألف دينار. المنتظم، ج16، ص3.

(32) بلد: وهي بلدة فوق مدينة الموصل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص482. وتسمى حاليا اسكي موصل.

(33) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص141.

(34) م، ن، ج8، ص162.

(35) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ص 94.

(36) أذربيجان، ص 172.



(37) البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 33؛ الحسيني، زبدة التواريخ، ص 77.
(38) زبدة التواريخ، ص 87.
(39) توفيق، كورد، ص 255 .
(40) محمد، الكُرد، ص 152.
(41) للتفصيل ينظر: الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص97 – 99؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص206؛ إبراهيم علي طرخان، النظم الإقطاعية، ص 29.
(42) سبط بِن الجوزي، مرآة الزمان، ص 136.
(43) ملازكرد: بلدة تقع بين أخلاط وبلاد الروم وتتبع إقليم أرمينيا. ياقوت الحموي، معدم البلدان، ج5، ص202.
(44) للتفصيل ينظر: ميخائيل السرياني، تاريخ مار ميخائيل السرياني الكبير، ج3، ص ص138 – 139؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص ص123 – 127؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص ص223 – 225؛ خميس غربي حسين العجيلي، السلطنة السلجوقية في عصر السلطان ألب ارسلان، ص ص 83 – 97.
(45) تاريخ الفارقي، ص 190.
(46) مينورسكي، دائرة المعارف الإسلامية، مادة أخلاط، ج2، ص434؛ البابيري، مدينة أخلاط، ص 79.
(47) محمد، الكُرد، ص 158.
(48) حول مقتله ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص ص144 – 145؛ الراوندي، راحة الصدور، ص ص 190 – 192.
(49) البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 55.
(50) م، ن، ص 60.
(51) الضفيان، الإقطاع، ص ص 237 – 238.
(52) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص 96.
(53) الراوندي، راحة الصدور، ص 200؛ اليزدي، العراضة، ص 60.
(54) الضفيان، الإقطاع، ص 237.
(55) سياسه ت نامه، ص 70.
(56) الدوري، الإقطاع، ص 21.
(57) عبد الهادي محمد رضا محبوبة، نظام الملك، ص 329.



(58) سياسه ت نامة، ص 137.

(59) م، ن، ص 70.

(60) م، ن، ص 137.

(61) تاريخ دولة آل سلجوق، ص 60.

(62) سياسه ت نامة، ص 170.

(63) أبو النصر، السلاجقة، ص 393.

(64) تاريخ دولة آل سلجوق، ص 60.

(65) الصفيان، الإقطاع، ص 242.

(66) م، ن، ص ص 241 — 242.

(67) ابن العديم، بغية الطلب، القسم الخاص بتراجم السلاجقة، ص 91.

(68) الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص 124 — 125.

(69) للتفصيل ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص ص145 –146

(70) البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 51.

(71) الكامل، ج8، ص236.

(72) للتفصيل ينظر: الرواندي، راحة الصدور، ص 203؛ الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص 125 — 126.

(73) اشار رسول بأن السلطان السلجوقي ألب أقطع ساوتكين بلاد الرآن سنة 469هـ، 1076م. الإمارة الشدادية، ص 70. ولكن في الحقيقة أن السلطان ملكشاه هو الذي أقطعه تلك المناطق، لأن السلطان ألب ارسلان قتل سنة 465هـ، 1072م. ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص144؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص231؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 113.

(74) ابن الاثير، الكامل، ج8، ص428

(75) م، ن، ج4، ص428.

(76) سياسه ت نامة، ص 141.

(77) فخر الدين بن جهير: هو أبو نصر محمد بن محمد، ولد سنة 398هـ، 1007م شغل منصب الوزارة في الإمارة المروانية، وبعد ذلك توجه إلى بغداد وتولى فيها منصب الوزارة أيضاً، توفي في الموصل سنة 483هـ،1090 م. ابن الأثير، الكامل، ج8، ص335.



(78) تاريخ الفارقي، ص 208.

(79) أسامة بن منقذ، كتاب الاعتبار، ص ص 120 – 121.

(80) ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص227؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث سنة (471 –480هـ)، ص 16.

(81) للتفصيل ينظر: الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ص 212–213؛ الاصبهاني، خريدة القصر وجريدة العصر، ج1، ص ص88–89؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص ص299 – 300؛ محمود ياسين أحمد التكريتي، الإمارة المروانية، ص ص 101 – 102.

(82) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 213.

(83) حربي، قرية تقع بين بغداد وتكريت قريبة من الدجيل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص237.

(84) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 214.

(85) م، ن، ص ص 268 – 269.

(86) سيتم الاشارة الى ذلك لاحقا

(87) توفيق، الكورد، ص 425.

(88) عن تلك الحملة ينظر: ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ص118–119؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص ص 304–305؛ ابن العديم، بغية الطلب، ص 103؛ العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص283.

(89) ابن منقذ، الاعتبار، ص ص 120 – 121.

(90) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص ص535 – 537؛ الجميلي، إمارة الموصل في العهد السلجوقي، ص 120.

(91) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص587.

(92) كنكور: بليدة تقع بين همذان وقرميسين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص484.

(93) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص429.

(94) أبو الفداء، المختصر، ج2، ص218؛ العمري، مسالك الأبصار، ج6، ص328.

(95) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص547.

(96) الهتاخ: قلعة حصينة تقع في ديار بكر بالقرب من ميافارقين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص392.



(97) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ص 252 — 253.

(98) الكامل، ج9، ص141.

(99) مجمع الآداب في معجم الألقاب، ج3، ص139.

(100) ابن الأثير، الباهر، ص48؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص367.

(101) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ص 159 — 160؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج17، ص147

(102) زبد حلب من تاريخ حلب، ص 253.

(103) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 175؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص588؛ النقشبندي، أذربيجان، ص 185.

(104) مينورسكي، دائرة المعارف الإسلامية، مادة الأحمديلية، ج2، ص400.

(105) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 175.

(106) ابن أبي الهيجاء، تاريخ ابن أبي الهيجاء، ص 216.

(107) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج8، ص303.

(108) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص428.

(109) للتفصيل ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، 17ج، ص75 ؛ الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص 161 — 163؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص ص309 — 311.

(110) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص463؛ ابن العبري، مختصر تاريخ الدول، ص 172.

(111) الكامل، ج8، ص463.

(112) للتفصيل ينظر: الراوندي، راحة الصدور، ص ص 226 – 227؛ الحسيني، زبدة التواريخ، ص 164؛ ابن العبري، مختصر تاريخ الدول، ص171؛ النويري، نهاية الأرب، ج26، ص201.

(113) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص493؛ سبط بن الجوزي، مراة الزمان، ج8، ق1، ص8.

(114) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص632.

(115) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق1، ص78.

(116) النويري، نهاية الأرب، ج27، ص8.

(117) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص ص25 — 26.



(118) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 214.

(119) الكامل، ج9، ص186.

(120) م، ن، ج9، ص97.

(121) الاتابك: كلمة تركية مركبة تتكون من مقطعين (أتا) بمعنى: أب، و(بك) معناه أمير وتعني: الأب الأمير، ويعد الوزير نظام الملك أول من تقلد هذا المنصب عندما فوض إليه إدارة شؤون الحكم عند السلطان ملكشاه الذي كان صغيراً في السن عند توليه السلطنة، فأصبح بمثابة والده. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص18؛ كلود كاهين، دائرة المعارف الإسلامية، مادة أتابك، ج2، ص46.

(122) حسين، اربيل في العهد الاتابكي، ص ص 25 — 26.

(123) محمد، الكُرد، ص ص 257 — 258.

(124) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص191؛ خليل، الإمارات الارتقية، ص ص 58 — 59.

(125) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص191.

(126) ابن الأثير، الكامل، ص ص 290 — 291.

(127) تاريخ الفارقي، ص 210.

(128) ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج1، ص ص16 — 17.

(129) ابن الأثير، الباهر، ص ص 7 — 8؛ خليل، الإمارات الارتقية، ص ص 63 — 65.

(130) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ص 234 - 237.

(131) م، ن، ص 245.

(132) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص445؛ أبو الفداء، المختصر، ج2، ص33.

(133) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 165؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8،ق1،ص 8.

(134) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص269.

(135) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص176؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص349.

(136) خليل، الإمارات الارتقية، ص93

(137) ابن الأثير، الكامل، ج8، ص671.



(138) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص208؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق1، ص ص102 — 103؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص224.

(139) للتفصيل ينظر: خليل، الامارات الارتقية، ص ص 118 –123.

(140) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 217.

(141) م، ن، ص 220.

(142) م، ن، ص 232.

(143) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص 256.

(144) شاتان: قلعة تقع قرب ديار بكر. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص ص304.

(145) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص290.

(146) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ص 262 — 263؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق1، ص161.

(147) الفارقي، تاريخ الفارقي، ص ص 236 — 237.

(148) سيتم الإشارة إلى ذلك في الفصل الرابع.

(149) ابن الأثير، الباهر، ص15؛ ابن العديم، بغية الطلب، ص ص 97 — 104.

(150) ابن الأثير، الباهر، ص 34.

(151) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص ص 6— 7؛ ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص176؛ خليل، عماد الدين زنكي، ص 50.

(152) ابن الأثير، الباهر، ص 36.

(153) م، ن، ص 48.

(154) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص52؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص55.

(155) ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص97.

(156) ابن الاثير، الكامل، ج9، ص88.

(157) ابن الاثير، الباهر، ص 85؛ ابو شامة، الروضتين، ج1، ص192.

(158) للتفصيل ينظر: ابن الاثير، الكامل، ص9،52؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص97؛ خليل، عماد الدين زنكي، ص ص101 –116.

(159) قلعة صور: قلعة حصينة تقع على الجبال القريبة من مدينة ماردين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص434.



(160) الفارقي، تاريخ الفارقي، ج2، ص230.

(161) خليل، عماد الدين، ص 218.

(162) ابن الأثير، الباهر، ص 77.

(163) ابن الأثير، الباهر، ص 35؛ خليل، عماد الدين زنكي، ص 219.

(164) طشتدار: وهو لقب أطلق على الشخص الذي يقوم بغسل ملابس السلطان. القلقشندي، صبح الاعشى، ج4، ص280؛ جاسم حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات، ص 146.

(165) ابن الأثير، الباهر، ص 79.

(166) م، ن، ص 78.

(167) ابن الأثير، الباهر ، ص 93.

(168) م، ن، ص 97.

(169) ابن الأثير، الباهر، ص 97.

(170) م، ن، ص97.

(171) ابن قاضي شهبة، الكواكب الدرية في السيرة النورية، ص30.

(172) النقشبندي، أذربيجان، ص 237.

(173) الكامل، ج9، ص381.

(174) ابن الأثير، الباهر، ص 106.

(175) البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 208؛ ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 319.

(176) النقشبندي، أذربيجان، ص 241.

(177) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 278 — 288.

(178) م، ن، ص 282.

(179) للتفصيل ينظر: النقشبندي، أذربيجان، ص 254 – 257

(180) هناك اختلاف في المصادر بخصوص سنة وفاته. فذكر ابن الأثير إن وفاته في سنة 568هـ، 1172م. أما البنداري، فذكر سنة وفاته في 571هـ، 1175م تاريخ دولة آل سلجوق، ص275. في حين ارخ الحسيني وفاته بسنة 570هـ، 1174م. زبدة التواريخ، ص 283.

(181) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 283؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص381.



[182] سيتم الإشارة إليه في الفصل الرابع.

[183] حسين، أربيل، ص ص 43 – 45.

[184] ابن الأثير، الباهر، ص 93.

[185] ابن الأثير، الباهر، ص ص 96 – 97؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص ص119 – 120

[186] ابن الأثير، الكامل، ج9، ص ص225.

[187] م، ن، ج9، ص333.

ابن الأثير، الكامل، ج9، ص ص424 – 425.

[189] ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص57؛ هروري، بلاد هكاري، ص ص125 – 126.

[190] تاريخ اربل، ج1، ص72.

[191] م، ن، ج1، ص72.

[192] ابن الأثير، الباهر، ص135؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 180.

[193] حسين، اربيل، ص 64.

[194] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص114.

[195] عبد القادر طليمات، مظفر الدين كوكبري، ص 70.

[196] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص115.

[197] صادق أخمد داود جوده، مجاهد الدين قايماز، ص 11.

[198] ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 176؛ أبو الفداء، المختصر، ج2، ص49.

[199] ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص84؛ ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج26، ص379.

[200] الكامل، ج9، ص107.

[201] بلاد اللحف: وهو صقع معروف من نواحي بغداد سمي بذلك لانه في لحف جبال همذان ونهاوند وتلك النواحي دونها ممالي العراق ومنه البندنيجين. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص14.

[202] الكامل ، ج9، ص150.

[203] م، ن، ج9، ص156.

[204] م، ن، ج8، ص ص510 – 511.

[205] توفيق، كورد، ص ص 293 – 296.



الفصل الرابع

الاقطاع في كُردستان في العصر العباسي الاخير

(575-656هـ/ 1179-1258م)

- **المبحث الاول:** اقطاع الخلفاء
- **المبحث الثاني:** الاقطاع الايوبي
- **المبحث الثالث:** الاقطاع الاتابكي
- **المبحث الرابع:** الاقطاع الخوارزمي
- **المبحث الخامس:** سياسة المغول في منح الاقطاعات




Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخو بۆ ڤەکولینێن کوردی

المبحث الاول

إقطاع الخلفاء

اولا: إحياء الخلافة:

بعد دخول السلاجقة بغداد 447هـ/ 1055م وقضائهم على البويهيين، أصبحت السلطة الفعلية في أيديهم، إذ لم يعد الخلفاء العباسيون يتحكمون في شؤون الدولة سوى الجوانب الدينية، لان الخليفة العباسي لم يعد في يده: ((من الأمر إلا الاسم، لايتعدى حكمه بابه))[1]، حيث تركوا شؤون الدولة في ايدي سلاطين السلاجقة، ففي سنة 449هـ/ 1057م سلم الخليفة القائم بأمر الله (422 – 467ه/1030 –1075م) ادارة الدولة إلى السلطان طغرل بك وقال له: ((أن أمير المؤمنين شاكر لسعيك، حامد لفعلك، مستأنس بقربك، وقد ولاك جميع ما ولاه الله من بلاده، ورد عليك مراعاة عباده)) [2]، كما حصل السلطان ملكشاه سنة 479هـ/ 1086م على تقليد من الخليفة العباسي المقتدي بأمر الله (467-487هـ/ 1074-1094م) بتولي السلطة [3].

أن تفويض شؤون الدولة إلى السلاطين السلاجقة من قبل الخلفاء العباسيين، دليل على ضعف الخلفاء آنذاك، وعدم قدرتهم على مواجهة السلاجقة،



واكتفوا ببقائهم في الخلافة، واقتصار مهامها على الجوانب الدينية، وبذلك أصبحوا خاضعين للسلاجقة[4].

لم يستمر الوضع على ما كان عليه خلال الفترة (447-485هـ/ 1055-1092م) والتي حكم فيها السلاطين الأقوياء من السلاجقة (طغرل بك، الب ارسلان، ملكشاه)، فبعد وفاة السلطان ملكشاه سنة 485هـ/ 1092م دخل السلاجقة في صراعات داخلية فيما بينهم، فلم يعودوا أقوياء كما كانوا في البداية[5]، فوجد الخلفاء العباسيون في ذلك فرصة لاستعادة سلطتهم، والاستفادة من الخلافات القائمة بين السلاجقة، وبدأوا بإحياء الخلافة، ويعد عهد الخليفة المقتفي لأمر الله (530-555هـ/ 1135-1160م)، بداية لإعادة سلطة الخلافة، حيث وصف عهده بداية لحكم الخلفاء دون تدخل القوى الخارجية، وقد أشار ابن العبري إلى ذلك: ((وهو أول من استبد بالعراق منفرداً عن سلطان وحكم على عسكره وأصحابه)) [6].

بدأ الخليفة المقتفي بتنظيم أوضاع الدولة: ((وتمكن المقتفي وزادت حرمته وعلت كلمته ذلك مبدأ صلاح الدولة العباسية)) [7]، وهو ما لم يكن في مصلحة السلاجقة، حيث عاتب السلطان مسعود السلجوقي وزيره شرف الدين على اختياره للمقتفي كخليفة للمسلمين وقال له: ((لقد أسأت بانتخابك رجلاً كاملاً كاهلاً عاقلاً)) [8].

يبدو أن السلاجقة أدركوا أن موقفهم بدأ يضعف أمام تنامي قوة الخلافة العباسية، لذا كانوا غير راغبين بتولي أشخاص يتصفون بالكفاءة منصب الخلافة، لأن ذلك لم يكن في صالحهم.

بدأ الخليفة المقتفي يعمل لتأكيد سلطة الخلافة، والتصدي للنفوذ السلجوقي، ففي سنة 531هـ/ 1136م رفض طلب السلطان مسعود في الحصول على الاموال[9]، وادرك الخلفاء ان اعادة هيبة الخلافة والخروج عن سيطرة السلاجقة يتطلب وجود قوات عسكرية خاصة بهم، حيث كان السلاجقة قد منعوا وجود قوات عسكرية خاضعة لامر الخلفاء، ومن جانبها فأن الخلافة لم تمتلك من الموارد



لتكوين جيش خاص بها، لأن السلاجقة كانوا قد خصصوا اقطاعاً محدداً لهم، ولم يمتلكوا مصادر آخرى للاموال[10].

في سنة 543هـ/ 1148م تمكن الخلفية المقتفي من أخذ موافقة السلطان مسعود، بتكوين جيش خاص له، وأصبح لديه من القوات ما يمكنه من العمل على تنفيذ ما يراه من خطط لتقوية نفوذ الخلافة[11].

بعد وفاة السلطان مسعود سنة 547هـ/ 1152م، أصبحت الفرصة سانحة أمام الخليفة المقتفي لتثبيت قوة الخلافة وبالتالي السيطرة على الامور، فقام بالتوسع في تجنيد الناس ودعوة الجنود إلى الحضور عنده لاعادة كتابة اسمائم في سجل المقاتلين، وهدد بمصادرة اقطاع من يغيب منهم[12]، وادى ذلك الى زيادة القوات العسكرية واستعادة هيبة الخلافة، وبسط سيطرتها على اقاليم الدولة، وأعطتهم القوة بالوقوف بوجه المناوئين والقضاء عليهم[13]، واستعادة ما استحوذ عليه السلاجقة في بغداد، وتمكن في السنة نفسها من اعادة سلطة الخلافة على الكوفة، وواسط، والحلة[14].

إتجه الخليفة المقتفي بعد ذلك صوب المناطق الكُردية لاستعادتها، وضمها إلى نفوذ الخلافة، وسار بقواته سنة 550هـ/1155م إلى داقوقا، التي كانت ضمن ممتلكات الزنكيين في الموصل، الذي جهزوا قواتهم وأرسلوها إليها، لأبعاد قوات الخليفة منها، وبعد وصول تلك الأخبار الى الخليفة امر بسحب قواته منها، وعادت إلى بغداد، دون التمكن من أخذها[15]، ويدل ذلك على أن الخلافة قد استعادت قوتها بفضل سياسة الخليفة المقتفي الرامية إلى السيطرة على المدن والبلدات المجاورة والقريبة من بغداد ، وأشار ابن القلانسي إلى ذلك قائلاً: ((اشتدت شوكته وقهر واستظهر على كل مخالف له وعادل عن حكمه...، وأنه مجمع على قصد الجهات المخالفة لأمره)) [16].

في سنة 551هـ/ 1156م توجه الخليفة المقتفي إلى حلوان، وراسل من هناك الى ملكشاه بن محمود صاحب همدان، ودعاه إلى الانضمام إليه، ووعده بتقديم



الدعم العسكري والمالي له، والذي كان في خلاف مع أخيه السلطان محمد (548 - 554هـ/ 1153 - 1159م)، وأرسل إليه الأموال والأسلحة[17].

بلغ الخليفة المقتفي من القوة، بحيث مكنه من رفض طلبات السلاطين السلاجقة، فقد رفض طلب اعلان الخطبة باسم السلطان محمد بن محمود في بغداد، وهو ما دعا السلطان محمد إلى التوجه بقواته من همدان إلى بغداد، لإرغام الخليفة على إعلان الخطبة باسمه، وفرض الحصار على بغداد سنة 552هـ/ 1157م، لكن الخليفة صمم على مقاومته، حتى اضطر السلطان السلجوقي إلى الانسحاب منها بعد وصول الأخبار إليه باستيلاء أخيه ملكشاه على مركز حكمه في همدان[18].

بعد وفاة الخليفة المقتفي سنة 555هـ/ 1160م تولى الخلافة إبنه وولي عهده المستنجد بالله (555 - 566هـ/ 1160-1170م)[19]، وحاول السير على خطى والده في تقوية مؤسسة الخلافة، وإبعادها عن تأثير السلاجقة وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤونها[20]، وعمل على احكام سيطرته على الأوضاع، فأقر أصحاب الولايات على ولاياتهم، ومن اجل كسب ود الناس ونيل رضاهم قام بتقليل الضرائب[21].

اتخذ الخلفية المستنجد بالله إجراءات عملية لتقليص وابعاد نفوذ السلاجقة عن بغداد، ففي سنة 556هـ/1160م رفض إقامة الخطبة باسم السلطان ارسلان شاه بن طغرل (556 -573ه/ 1161 -1177م)[22]، وفرض سلطة الخلافة خارج بغداد، وتمكن من ضم قلعة الماهكي الواقعة في بلاد اللحف (مندلي) إلى نفوذ الخلافة في سنة 557هـ/ 1161م[23].

كما قام بمعاقبة القبائل التي قدمت مساعدات للسلطان محمد في أثناء حصاره لمدينة بغداد، أثناء خلافة والده المقتفي، لذلك قرر طرد قبيلة بني أسد من الحلة، وأرسل إليهم القوات، فقتل بعضهم وطرد اخرين منها، في سنة 558هـ/ 1162م، أشار ابن الأثير إلى ذلك: ((فتفرقوا في البلاد، ولم يبق منهم بالعراق من يعرف)) [24].

يستنتج مما سبق ان الخلافة استعادة مكانتها عند المسلمين، فطلب كبار الأمراء الاعتذار من الخليفة عن وقوفهم ضدها والخروج عن طاعتها في بعض



الأحيان، ومنهم الامير زين الدين علي كجك نائب الأتابكة في الموصل، فقد أرسل موفداً إلى الخليفة المستنجد، لطلب العفو عنه، بعد مشاركته في تقديم الدعم للسلطان محمد في أثناء حصار بغداد المار الذكر[25].

يمكن القول إن الخليفة المستنجد كان عازماً على جعل الأمور تحت سلطته إلا أن قيام بعض الأمراء المقربين منه إلقاء القبض عليه وسجنه، ووفاته سنة 566هـ/ 1170م حال دون إكماله لتلك المهمة[26].

تولى الخلافة إبنه المستضيء بأمر الله (566 - 575هـ/ 1170 - 1179م)[27]، بعد ان وقع عليه الاختيار من قبل أمراء ديوان الخلافة، بشرط أن لا يتعرض لهم، وأن يعيد إليهم ممتلكاتهم التي تمت مصادرتها من قبل والده، فوافق على شروطهم[28]، وكان لموقف الأمراء وتدخلهم في ايصاله لمنصب الخلافة سببا في وقوعه تحت تأثيرهم، ولم يكن يقدر على رفض مطاليبهم، فبدأوا يتدخلون في الشؤون الخاصة بالخليفة[29]، ومنهم الأمير قطب الدين قايماز، الذي تدخل في تعين الوزراء وعزلهم، وكان الخلفية مضطر إلى الاخذ برايه، وعمل ما يريده ذلك الامير[30].

يمكن القول إن الخلافة في عهد المستضيء دخلت مرة أخرى مرحلة الضعف، وكان طريقة اختيار الخليفة، سبباً في ذلك، حيث لم يكن المستضيء بالله من الراغبين لتولي الخلافة[31]، فعلى الرغم من محاولته لأقامة العدالة في الدولة، الا انه كان غير حازماً مع المخالفين وبذلك اعطى لهم الفرصة باستغلال طيبة قلبه: ((فكان حليماً، قليل المعاقبة على الذنب، محباً للعفو والصفح عن المذنبين))[32].

يبدوا ان شخصية الخليفة المستضيء بامر الله لم ترتق الى مستوى الاحداث السياسية السائدة في الدولة العباسية، مما اعطى فرصة لبروز دور الاتابكة والامراء، فضلا عن ذلك فقد كثر وجود الصليبيين في بلاد الشام، لذا يمكن القول إن ما اتصف به الخليفة من شخصية لم تكن تتناسب وتلك الاوضاع التي تتطلب وجود خليفة قوي حازم يحسن التعامل مع كافة الاطراف وفي كل الظروف.



توفي الخليفة المستضيء سنة 575هـ/ 1179م، بعدها بويع إبنه الناصر لدين الله (575 - 622هـ/ 1180-1225م)[33]، لمنصب الخلافة التي كانت تعاني من الضعف، فبدأ بالعمل على انتشال الدولة من المشاكل التي كانت تعاني منها، لذا يعد حكمه بداية لصحوة الدولة والتي أصبحت قوية في عهده، إذ تمكن من إعادة نفوذ الخلافة السياسي والإداري على الأقاليم[34].

إن استعادة الخلافة لقوتها في عهد الخليفة الناصر كان له أثر على المناطق الكُردية ففي سنة 579هـ/ 1183م سيطرت قوات الخليفة على مدينة داقوق والمناطق المجاورة لها[35]، اذ دخلت في نفوذ الخلافة واصبح نواب الخليفة هم من يديروها[36].

كان الخلفية الناصر عازماً على انهاء نفوذ السلاجقة، وإبعادهم عن مركز الدولة، فقام سنة 583هـ/ 1187م بهدم دار السلطنة في بغداد، الذي كان يقيم فيه السلاطين السلاجقة أثناء وجودهم في بغداد، وجاء ذلك الإجراء كُرد على طلب السلطان طغرل بن ارسلان شاه (573 -590ه/ 1177 -1193م) من الخليفة بالسماح له بإعادة بنائه[37]، كما رفض إعلان الخطبة باسمه في بغداد، مما أدى إلى تأزم العلاقات بينهما، فعمل على إبعاد السلاجقة عن المناطق القريبة من مركز الخلافة، فأرسل في سنة 584هـ/ 1188م قوات كبيرة بقيادة وزيره جلال الدين عبيد الله، لأبعاد السلطان طغرل عن همدان، إلا أن تلك القوات عادت الى بغداد بعد إلحاق الهزيمة بها من قبل قوات السلاجقة[38].

لم تثنِ تلك الهزيمة من عزيمة الخليفة الناصر، على مواصلة جهوده في التخلص من نفوذ السلاجقة، وقام مرة أخرى بتجهيز القوات، وإرسالها لمحاربة السلطان طغرل، وأسند قيادتها في هذه المرة إلى الأمير مجاهد الدين خالص، الذي تمكن من إلحاق الهزيمة بقوات السلاجقة، ودخول همدان بعد ذلك، فترك السلطان طغرل المدينة متوجهاً إلى أصفهان، فقامت قوات الخليفة بتسليم همدان إلى مظفر الدين قزل ارسلان أتابك أذربيجان، ليكون نائباً عن الخليفة، وأرسل إليه الخلع والتشريفات بذلك[39].



بعد ان عادت همدان الى سيادة الخلافة العباسية، عزم الخليفة الناصر القضاء على السلاجقة والسلطان طغرل بك بصورة نهائية، ولتحقيق ذلك لجأ إلى الاستعانة بقوة الخوارزميين[40]، ومن جانبهم اعرب الخوارزميين عن استعدادهم للتعاون مع الخليفة بحكم العلاقات الجيدة القائمة بينهم وبين الخلافة العباسية، ففي سنة 590هـ/ 1193م توجه خوارزم شاه علاء الدين تكش (568 – 596 هـ/1173 – 1199م)، بقواته لقتال السلطان طغرل، وتمكن من الحاق الهزيمة به وقتله[41]، وبذلك انهى سيطرة السلاجقة رسمياً عن العراق، وتحقق الاستقلال الكامل للخليفة العباسي، إذ لم يعد خاضعاً لنفوذ أية قوى في الدولة العباسية[42].

في الحقيقة إن قضاء الخليفة على نفوذ السلاجقة يعد انطلاقة حقيقية لاحياء الخلافة واعادتها الى سابق مجدها، يعد بداية لإحياء الخلافة العباسيةحيث اشار السيوطي الى ذلك: ((فأحيى بهيبته الخلافة وكانت قد ماتت بموت المعتصم ثم ماتت بموته))[43]، ووصفه ابن الطقطقي: ((كان الناصر من أفاضل الخلفاء وأعيانهم))[44].

هكذا يمكن القول أن خطوات إحياء الخلافة العباسية والجهود المبذولة من اجل ذلك قد بدأت في عهد الخلفية المقتفي، وتكللت بالنجاح في عهد الخليفة الناصر، وكان لاعتماده الإقطاع وسيلةً لإقناع الأمراء والقادة للانضمام إلى الخلفاء والعمل معهم قد جاءت بنتائج ايجابية في إعادة قوة الخلافة العباسية، لذلك سوف يتم تناول أقطاعات الخلفاء العباسيين في المناطق الكُردية في تلك الفترة.

ثانيا: منح الإقطاعات:

أدرك الخلفاء العباسيون أن الإقطاع من الوسائل التي يمكن من خلاله الحصول على كسب الأمراء إلى جانبهم، في محاولاتهم للتصدي للنفوذ السلجوقي، وإعادة سلطة الخلافة إلى معظم اقاليم الدولة، لذا لجأوا إلى استقدام بعض الأمراء والأتابكة، لتقوية نفوذهم وتكوين جيش خاص بهم، بعد ان أدركوا إن أولئك الأمراء



كانوا ينتقلون من طرف إلى آخر حسب مصالحهم الشخصية، لذا فأن الإقطاع كان من الوسائل المهمة لتحقيق ما يهدف إليه الخلفاء[45].

وكما مر سابقاً، فإن الخلافة تمكنت من استعادة حلوان، وداقوق، والمدن القريبة من بغداد، ولضمان بقائها في أيديهم، قاموا بإقطاعها إلى الأمراء والقادة والموظفين الذين كانوا في خدمتهم ويمكن أن نقسم الإقطاع عند الخلفاء العباسيين إلى:

1. الإقطاع المدني:

قام الخلفاء العباسيون بمنح الإقطاعات إلى الأشخاص المخلصين لهم والذين كانوا يقدمون خدمات إلى الدولة، ويمكن ملاحظة الإقطاع المدني عند الخلفاء، بعد أن أقطعوا الوزراء والموظفين العاملين في ديوان الخلافة مناطق واسعة لقاء خدماتهم، ومن أجل الحصول على الأراضي التي تمنح كأقطاعات، قام الخليفة المقتفي بمصادرة الإقطاعات التي كانت في حوزة السلاجقة، وذلك بعد وفاة السلطان مسعود سنة 547هـ/ 1152م، وكان من ضمنها حلوان [46].

ان الاقطاع المدني كان شائعا في العراق بيد انه لم يتم العثور على نصوص او اشارات الى وجودها في كُردستان.

2. الإقطاع العسكري:

كان الإقطاع العسكري الأكثر شيوعاً واستخداماً عند الخلفاء، وذلك بسبب الظروف السياسية القلقة والتهديدات بالقوة التي كانت تمر بها الخلافة، فقد كانت بحاجة دوما الى الامراء والقادة العسكريين الكفوئيين للدفاع عن بغداد مركز الخلافة، والوقوف بوجه المخاطر الخارجية، وردع أي هجوم او اعتداء عليها، والتصدي للأطراف التي كانت تعمل للاستحواذ على السلطة، والعمل على ضم مناطق واسعة إلى نفوذهم، فضلاً عن ذلك فإن الخلفاء وبعد أن استعادوا قوة الخلافة وسيطروا على الأوضاع، كانوا متأثرين بالنظم التي سادت الدولة منذ



سيطرة البويهيين ومن بعدهم السلاجقة، ومنه النظام الإقطاعي وخاصة العسكري، لأنها الطريقة الأكثر نجاحاً في تهيئة الجيوش وكسب أمراء الأطراف إلى جانبيهم، لذلك يلاحظ بأن الخلفاء سلكوا ذلك النهج، ومنحوا الإقطاعات إلى القادة والأمراء.

وجد الخلفاء إن إقطاع المناطق الخاضعة لنفوذهم، إلى الأمراء والقادة العسكريين سوف يضمن لهم الحفاظ عليها، ويؤدي إلى كسب ود أولئك الأمراء، ففي سنة 544هـ/ 1149م، أقطع الخليفة المقتفي(530 –555هـ/1135 –1160م) أحد أمرائه المدعو قايماز العميدي قلعة الماهكي، وكانت في السابق من أقطاعات سنقر الهمداني الذي اعترض على إجراء الخليفة، وطلب من قايماز العميدي الرحيل عن القلعة، إلا أن الخليفة كان حازماً في ذلك، وأرسل القوات إليها لتنفيذ قراره، وتمكنوا من إلحاق الهزيمة بسنقر الهمداني، وسارت الأمور على ما خطط له الخليفة المقتفي[47].

إتخذ الخليفة المقتفي من الإقطاع وسيلة لأحداث الانشقاقات بين الأطراف المعارضة له، ففي أثناء حصار السلطان محمد لبغداد[48]، اتصل بالأمراء الذين شاركوا في تلك الحملة، وطلب منهم الانسحاب، ووعدهم بالأقطاعات، ومن أولئك الأمراء الذين تراجعوا بناءا على وعد الخليفة له باقطاعه زين الدين علي كجك، الذي سحب قواته المحاصرة لبغداد، ورجع بها إلى الموصل[49]، فقام الخليفة بإقطاع الأمراء المنسحبين: ((وأقطع كل صاحب طرف ما يليه منها، فتحرك أصحاب الأطراف))[50]، لأن الأمراء أدركوا بعدم جدوى الاستمرار في حصار المدينة، لعدم تأثرها بذلك: ((وكان قد طال المقام على بغداد ولم ينل منها غرضاً ولا غلا بها سعر))[51].

يبدو أن الخليفة المقتفي أدرك إن عدم نجاح السلطان محمد في الدخول إلى بغداد، قد أدخل التذمر في نفوس الأمراء الذين شاركوا معه، لذا وجد أن إبعاد أولئك الأمراء عن طريق وعدهم بالإقطاع سوف يؤدي إلى فشل الحملة.



لم تقتصر خطوات الخليفة في منح الإقطاعات فقط، بل قام بمصادرة الإقطاعات التي منحها السلاجقة، ودعا الأمراء والجنود إلى الحضور عنده وتقديم الطاعة له، وأعلن أن من يتخلف عن الحضور عنده سوف يفقد إقطاعه، وربط استمرارهم في الإقطاعات بتقديمهم الطاعة له، والانضمام إليه، وجعل قواتهم تحت تصرفه[52].

لم يكن للخليفة المستنجد من القوة والحزم، ما أمتلكه سلفه الخليفة المقتفي، فاستغل ذلك من قبل السلاجقة والأمراء، حيث حاولوا الحصول على الإقطاعات منه، كما قام بعض الأمراء بالعمل على الاستقلال في مناطقهم، ولم يستمروا في خدمتهم للخلفاء، ففي سنة 556هـ/ 1160م هاجم بعض التركمان مدينة البندنيجين[53]، فأمر الخلفية بتجهيز القوات، مكلفا الأمير ترشك بقيادتها والتوجه لأبعاد التركمان عنها، حيث كان ذلك الأمير في إقطاعه بلد اللحف، إلا أنه رفض تنفيذ أوامر الخليفة، ولأن إقطاعه كان مقابل تقديم الخدمات العسكرية، لذا صمم الخليفة على إنهاء إقطاعه في بلد اللحف، وأرسل إليه القوات التي تمكنت من قتله وإرسال جثته إلى بغداد[54].

في سنة 562هـ/ 1166م وصل صاحب خوزستان الأمير شملة التركماني إلى قلعة الماهكي، وأرسل إلى الخليفة المستنجد يطلب منه إقطاعه بعض المناطق، إلا إنه رفض طلبه، وأرسل القوات لإنهاء تمرده، واضطر الأمير شملة إلى الانسحاب والرجوع إلى خوزستان، لادراكه صعوبة المهمة التي خرج من أجلها، بعد أن وجد ان الخليفة عازم للوقوف ضده[55].

لم يكن الأمير شملة التركماني ملتزماً بالواجبات المطلوبة منه التي كانت يتحتم عليه تنفيذها، بعد إقطاعه مناطق واسعة من خوزستان، ومنها عدم التعدي على سكانها، وعدم إثارة المشاكل فيها، فقد تعرض الكُرد وغيرهم من سكان خوزستان إلى اعمال النهب والسلب على يد قواته، فاضطروا إلى طلب المساعدة من البهلوان بن ايلدكز ، فتوجه بقواته إلى خوزستان لمحاربته ، ووقف تجاوزاته على الكُرد



والتركمان فيها، وتمكنت قواته من أسر شملة التركماني مع أولاده، وتوفي بعد أسره وذلك في سنة 570هـ/ 1174م إلا أن أقطاعاته في خوزستان بقيت في أيدي أبنائه من بعده[56].

كان الخليفة الناصر(575 -622ه/1179 -1225م) أكثر حزماً تجاه المتجاوزين على الدولة، لذلك أمر بإنهاء إقطاع أبناء شملة التركماني في خوزستان، واخراجهم منها، فأرسل القوات إلى هناك، والتي نجحت في الاستيلاء على كافة القلاع والحصون، وفرضت على أبناء شملة التركماني الإقامة في بغداد، وبذلك تمت مصادرة اقطاعاتهم، وعادت خوزستان إلى نفوذ الخلافة العباسية، بعد أن بقيت في أيدي شملة التركماني ما يقارب عشرين سنة[57].

لاشك إن الهدف وراء عودة الخلافة في توزيع تلك الاقطاعات ،هو رغبة الخليفة كسب ولاء الامراء، والحصول على الدعم العسكري منهم في مواجهة الصعوبات والتحديات الخارجية.

كان الخليفة يمنح الاقطاع للامراء واصحاب القلاع وزعماء القبائل الكُرد ويقرهم على ممتلكاتهم ويعترف بهم للحيلولة دون قيامهم باعمال مناهضة للدولة او الخروج عن الطاعة وبالتالي كسب ودهم،ففي سنة 578ه/ 1182م سيطر الامير جوبان على قلعة الماهكي والتي كانت من ممتلكات ابن عمه عبد الوهاب الكُردي، واعلن عن طاعته للخليفة الناصر، فارسلت اليه الخلع والتشريفات واقره على ولاياتها[58].

نظرا لحاجة الخلافة الى الامراء اصحاب النفوذ والقوة، قام الخليفة بتعويض الامير عبدالوهاب الكُردي على فقدانه لممتلكاته،فاقطعه الدينورللابقاء على ولائه للدولة[59].

منح الخليفة الناصر الإقطاعات إلى الأمراء والمقربين منه، فأقطع الأمير سنقر الناصري (ت 596ه/ 1199م) داقوقا[60]، اشار ابن الفوطي في حادثة طريفه الى ان سنقر ذكر كلمة داقوقا وهي بالتركية تعني الدجاجة، ففهم الخليفة منه انه



يطلب داقوقا فمنحه اياه اقطاعا[61] وبقيت في أيديه حتى وفاته سنة 596هـ/ 1199م وتركها الخليفة من بعده لأبنه محمد بن سنقر (ت 644ه/ 1246م)[62]. لذا يبدو ان بعض النواحي كانت تمنح كاقطاعات وراثية بعد موافقة الخليفة، وهو ما ادى الى احتفاظ ابنه بالاقطاع.

كانت داقوقا من أكثر المدن التي منحت إقطاعا للامراء والقادة من قبل الخلفاء، وخاصة في عهد الخليفة الناصر، ويعود ذلك لأهميتها بالنسبة لبغداد فهي تمثل الواجهة الشمالية لها،وتقع على الطريق الذي يربط مركز الخلافة بأربيل والموصل،فاسناد امرها الى اشخاص موالين يعني ضمان امنها ومن ثم امن بغداد، فكانت تمنح للاشخاص الذين يثق بهم الخليفة، وحرص الخلفاء على متابعة أحوالها باستمرار، وفي حالة ورود أنباء عن اختلال الأمور فيها، كان يتدخل لإصلاحها. ففي سنة 601هـ/ 1024م تم إلقاء القبض على مقطع داقوقا الأمير التركي معين الدين (ت 603ه/ 1206م)، وأحضر عند الخليفة، وأبلغه الوزير أبو الحسن ناصر بن مهدي بتجاوزاته واتهمه بالتقصير في إدائها، وسجنه في البندنيجين، على الرغم من رفضه، ونفيه الاتهامات الموجهة له[63].

منح الخليفة داقوق إقطاعا إلى الأمير علاء الدين تنامش بن عبد الله وهو أحد مماليكه المقربين، وكان معروفاً بالصدق والأمانة، إلا أن الوزير أبو الحسن ناصر كان قد عين عليها والياً نصرانياً وهو (أبن ساوى)، وكان الوالي يرسل الأموال اليه باستمرار، وهو ما دعاه إلى العمل لأبعاد الأمير علاء الدين عن داقوقا، فأتفق الوزير مع الوالي النصراني على التخلص منه، فدس السم له، فعاد إلى بغداد مريضاً وتوفي فيها، وذلك في سنة 604هـ/ 1207م[64].

كما أقطع الخليفة الناصر البندنيجين ومدن ونواحي اخرى من بلاد الجبال إلى احد مماليكه الامير سبق الدين طغرل التركماني الناصري، وبقيت في ايديه حتى وفاته سنة 606هـ/ 1209م[65].



بعد وفاة الخليفة الناصر لدين الله، لم يتمكن الخلفاء العباسيون بعده من السيطرة على زمام الأمور، وتقلصت الاقطاعات التي كانت تمنح من قبل الخلفاء، واصبحت محدودة، بعد أن فشلوا في الابقاء على ولاء الأمراء لهم، ومنهم الخليفة المستنصر بالله (623 - 640هـ/ 1226 - 1242م)، وهو ما دعاه إلى الانعزال، بعد أن تفاقمت الأخطار الخارجية التي شكلها المغول على الدولة، فلم يتمكن من جمع الخوارزميين والأيوبيين للوقوف ضدهم، وهو ما جعل موقفه ضعيفاً تجاه الأحداث في تلك الفترة[66].

على الرغم من ذلك بقيت داقوق تحت سيادتهم ومنحوها اقطاعا للموالين لهم، ففي سنة 630هـ/ 1232م تم إقطاعها إلى الأمير حسام الدين أبو فراس وهو من الامراء الكُرد الجاوانيين، الذي كان أميراً للحج في عهد الخليفة الناصر، وتم إرسال قوات عسكرية معه إلى داقوق ليتمكن من الحفاظ عليها[67].

كان الخلفاء العباسيين يديرون الاقطاعات عن طريق ديوان خاص، مهمتها إدارة الاقطاعات سميت بـ((ديوان المقاطعات))، اتخذت الاقطاعات صفتها الشرعية باصدار كتب رسمية بذلك صدرت عن مؤسسة الخلافة واحتوت موافقة الخليفة العباسي عليها، وهو ما حرص كافة الأطراف للحصول على تلك المناشير المتعلقة بالإقطاع منذ العهد البويهي والسلجوقي، لاسباغ الشرعية على تلك الاقطاعات، لأن موافقة الخليفة عليها، كانت تعطيهم الشرعية لامتلاك الاقطاعات، رغم تحكمهم في الأوضاع الإدارية والسياسية في الدولة[68].



المبحث الثاني

الإقطاع الأيوبي

ساهم تطبيق الإقطاع في الدولة الإسلامية من قبل البويهيين، وخاصة العسكري منه، والنتائج التي تمخضت عنها في ضمان وجود قوات عسكرية في أوقات الحروب والأخطار التي كانت تهدد سلطتهم، وتأثرت الدول التي حكمت من بعدهم بذلك النظام، فانتقل إليهم النظام الاقطاعي، حيث طبق السلاجقة الإقطاع العسكري بصورة أوسع عما كان عليه عند البويهيين، ثم انتقل الإقطاع إلى القوى السياسية التي تفرعت عن السلاجقة ومنهم الاتابكة[69].

اشار ابن تغري بردي إلى تأثر تلك الدول بالنظم التي سادت في الدول التي سبقتهم في الحكم قائلاً: ((أنشأ بنو بويه بني سلجوق، وأنشأ بنو سلجوق بني أرتق وآق سنقر جد بني زنكي، ثم أنشأ بنو زنكي بني أيوب سلاطين مصر وغيرها، ثم أنشأ بنو أيوب المماليك ودولة الترك))[70].

تعود الجذور الأولى للإقطاع الأيوبي إلى عهد السلطان صلاح الدين(570 - 589ه/ 1174 -1193م)، بعد توليه الحكم في مصر، حيث شرع في توزيع الاقطاعات العسكرية على الأمراء والجنود، مقابل الخدمة العسكرية، ويتضح ذلك في سنة 569هـ/ 1173م عندما أرسل نورالدين محمود رسولاً إليه في مصر لإبلاغه عن واردات مصر، فقام السلطان صلاح الدين بعرض قائمة الاقطاعات على رسول نورالدين



محمود، فاشار أبو شامة إلى ذلك: ((وأراه جرائد الأجناد بمبالغ إقطاعهم...، ورواتب نفقاتهم)) [71]، وأبلغه أن سبب اعتماده الإقطاع العسكري، هو ضمان دعم الأمراء له عن طريق منحهم الاقطاعات، وأوضح له أن حكم مصر من دون اعتماد الإقطاع، كان يتطلب أموالاً كبيرة وقال له: ((لا يضبط مثل هذه الأقاليم إلا بالمال العظيم)) [72].

من الجدير بالذكر ان الامراء المقطعين كانوا يضمنون له العدد المقرر والمتفق عليه من الجند اثناء الحاجة اليه في اوقات الحروب، ومن اجل توفير العدد اللازم من الجند لجا الامراء الى تخصيص جزء من اقطاعاتهم للجنود الذين كانوا في خدمتهم[73].

كان الاشراف على تلك الاقطاعات يتم عن طريق ديوان خاص وظيفته الاهتمام بالشؤون العسكرية سمي بـ(ديوان الاقطاع)[74].

على الرغم من وجود الديوان الخاص بالإقطاع، فإن السلطان صلاح الدين حرص على النظر في شؤون الاقطاعات بنفسه، والتأكد من تطبيق الأمراء المقطعين لتعهداتهم له، ونظراً لأنه كان يسمح للأمراء وجنودهم بالعودة إلى أقطاعاتهم، بعد انتهاء المعارك، لكي يقوموا بتنظيم شؤونها وجباية الاموال، وأشار القاضي الفاضل إلى ذلك قائلاً: ((إن العسكر متباعد في نواحي أقطاعاته، وعلى قرب من موسم جمع غلاته))[75]، يفهم من النص أن تواجد المقطعين في أقطاعاتهم مهم وخاصة في موسم الحصاد.

أثناء الاستعداد للدخول في معارك، كان السلطان صلاح الدين يتأكد بنفسه من وصول الأمراء المقطعين بقواتهم، وعدم وجود نقص في العدد المطلوب منهم. ففي سنة 583هـ/ 1187م أرسل الكتب إلى كافة المناطق الخاضعة له ومنها اربيل ومدن اقليم الجزيرة، دعا فيها للجهاد ضد الصليبيين، فوصلت القوات من أربيل والجزيرة والموصل، قام: ((وعرض العسكر فبلغت عدتهم أثني عشر ألف فارس ممن له الإقطاع))[76].



كما أدرك السلطان صلاح الدين بأن الإقطاع هي الوسيلة التي يتم من خلالها الحفاظ على دعم الأمراء له في مصر، وأن عليه الحفاظ على مصالح أولئك الأمراء لحاجته إليهم، وقال ذلك صراحة لموفد نورالدين محمود اليه: (أنت تعرف أكابر الدولة وعظمائها، أنهم اعتادوا على السعة...، وقد تصرفوا في واضع لا يمكن انتزاعها، ولا يسمحون بأن ينقص ارتفاعها)) [77].

اشار المقريزي الى كثرة الاقطاعات التي منحت في مصر من قبل السلطان صلاح الدين الى القادة والامراء قائلا: ((وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب...، فإن أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده)) [78]. إلا أن ذلك لا يعني أن جميع الأراضي قد تم إقطاعها، فكان هناك أراضي الوقف التي كانت مخصصة لأعمال الخير والمنشآت الخيرية، إلا أن نسبة الأراضي المقطعة كانت تفوق الأراضي الغير المقطعة وهو ما ادى إلى تعميم الإقطاع على كافة الأراضي[79].

يذكر أن الإقطاع عنده، لم يشمل كافة الأمراء بل الذين عرفوا بكفاءتهم وقدرتهم على تهيئة المقاتلين وقت الحاجة إليهم أثناء المعارك، أما الأمراء الذين لم يمنحوا الاقطاعات، فقد حدد لهم راتب معين كان يصرف لهم من الدولة[80].

يمكن تمييز نوعين من الإقطاع في العهد الأيوبي، فهناك إقطاع الولاية والذي كان يمنح إلى أقارب السلطان من الأمراء، والتي كانت تدخل ضمن الأملاك الخاصة بهم، حيث امتلك المقطعون فيها صلاحيات واسعة، أما الاقطاعات الأخرى فكانت تعطى للجنود مقابل الخدمة العسكرية، ولم يمنح المقطعين لتلك الاراضي صلاحيات بل خضعت لشروط، وفي حال عدم التزامهم بها تصادر اقطاعاتهم[81].

بعد وصول الأيوبيين إلى اقليم الجزيرة والتي كانت اجزاء واسعة منها تابعة لنفوذ الأتابكة، الذين قاموا بإقطاع أغلب المناطق الكُردية الخاضعة لهم لأفراد أسرتهم وكذلك إلى القادة والأمراء الداخلين في خدمتهم، فعمل السلطان صلاح الدين على إبعاد نفوذ الأتابكة عن المناطق الكُردية، من خلال السيطرة عليها



وإخضاعها إلى نفوذه. ففي سنة 578هـ/ 1182م تمكن من السيطرة على الرها ونصيبين والخابور سنجار[82].

من أجل ضمان بقاء تلك المناطق تحت حكمه قام بإقطاعها إلى القادة والأمراء الكُرد والترك، ليكون ذلك حافزاً لهم للدفاع عنها، فقام بإقطاع الأمير أبو الهيجاء السمين(ت 594ه/ 1197م)، مدينة نصيبين، كما أقطع الأمير جمال الدين خوشترين الزرزاري (ت 582ه/ 1186م)، منطقة الخابور، وسعد الدين بن معين الدين آنر مدينة سنجار[83].

في سنة 581هـ/ 1185م وصل السلطان صلاح الدين إلى إقليم الجزيرة، وقام بضم أغلب القلاع والحصون فيها إلى حكمه وقام باقطاعها الى الامراء، ((وشرع السلطان في إقطاع البلاد، والتوقيع بها على الأجناد)) [84]، مكافأة لهم على مشاركتهم معه في تلك المهمة، ورافقه عدد من الأمراء الكُرد الذين كانوا قد تركوا مناطقهم، بعد أن استحوذ عليها الاتابكة والقادة الأتراك، واعاد بعض تلك الاقطاعات الى اصحابها، فأرسل الأمير سيف الدين المشطوب الهكاري (ت 588ه/ 1192م)، إلى بلاد هكاري والتي كانت من ممتلكات أجداده[85]، وكان ذلك لقاء مشاركته في حصار الموصل في سنة 581هـ/ 1185م، كما أرسل بعض الأمراء الحميدية إلى عقرة والمناطق المجاورة لها لاستلامها[86]. ويبدو أن مشاركة الأمراء الكُرد مع السلطان صلاح الدين، أسهمت في إعادة البعض منهم لممتلكاتهم التي كانت في حوزتهم، قبل أن يسيطر عليها الاتابكة.

إن إقطاع السلطان صلاح الدين أفراد أسرته المدن والمناطق الكُردية، ليس لكونهم من أقاربه، بل لأنهم كانوا قادة عسكريين قدموا خدمات كبيرة، وشاركوا بقوات من عندهم في معظم المعارك التي خاضها السلطان، أثناء ضمه المناطق الكُردية في إقليم الجزيرة، فضلاً عن دورهم في التصدي لهجمات الصليبيين في الشام[87].



كان السلطان صلاح الدين قد راسل الملوك والأمراء طالباً منهم الانضمام إليه، ووعدهم بالإبقاء على إقطاعاتهم مقابل ذلك، وأشار الأصفهاني إلى ذلك: ((أنه من جاء مسلماً وللأمر مستسلماً، سلمت بلاده وصينت أطرافه وتلاده على أن يكون من أجناده في غز الكفر وجهاده))[88].

فضلاً عن تعهد السلطان صلاح الدين بعدم التعرض للأمراء الذين انضموا إلى قواته، قام بمنحهم الاقطاعات مقابل الخدمة التي يقدمونها، ففي سنة 579هـ/ 1183م، اقطع آمد للأمير نورالدين قره اسلان الارتقي (562-581هـ/ 1167-1185م) واقره عليها [89].

وفي سنة 579هـ/ 1183م أقطع السلطان صلاح الدين مدن الخابور، ونصيبين للأمير عماد الدين زنكي بن مودود، بعد أن تم الصلح بينهما إقتضي بموجبه تسلم السلطان مدينة حلب، وإعادة سنجار إلى عماد الدين زنكي، بعد إضافة تلك المناطق إلى إقطاعاته [90]. يعني ذلك ان السلطان استرد الخابور ونصيبين من الامراء والمقطعين الكُرد، لذلك يظهر بأن المناطق الكُردية بدأت تدخل ضمن المساومات السياسية بين القوى والاطراف فيها، وبدأت تقطع للأمراء من غير الكُرد.

إن دخول إقليم الجزيرة ضمن نفوذ السلطان صلاح الدين اعطته الفرصة في إعادة تنظيم الإقطاعات التي منحت لأفراد أسرته من الأيوبيين، متخذاً من إقطاع تلك المناطق وسيلة لإبعاد بعض الأمراء الأيوبيين الذين بدأوا يثيرون القلاقل لأبنائه الذين عينهم ولاة على مصر والشام، ففي سنة 582هـ/ 1186م قام باستدعاء ابن أخيه تقي الدين عمر بن شاهنشاه الايوبي (ت 587ه/ 1191م) من مصر الذي كان يرافق الملك الافضل علي أبن السلطان صلاح الدين (582 - 622ه/ 1186 - 1225م) فيها، وبدر منه ما ظن به السلطان صلاح الدين عن نيته الاستحواذ على السلطة في مصر، ولغرض إبعاده عن مصر، قام بإقطاعه ميافارقين ومناطق أخرى من الجزيرة، فضلاً عن بعض المدن في الشام[91]. كما قام بأبعاد أخيه الملك العادل من



الشام، وأخذ منه مدينة حلب، وعوضه عنها بإقطاعه حران، والرها وبعض النواحي القريبة من ميافارقين[92].

يمكن القول إن السلطان صلاح الدين حقق بإجراءاته المارة الذكر امرين كانا في غاية الأهمية بالنسبة له، الأول: هو أبعاد الامراء من منافسة ابنائه في الحكم، والثاني: اطمئنانه على بقاء تلك المناطق ضمن نفوذ الايوبيين لانها كانت تتعرض للمخاطر من قبل الزنكيين في الموصل بسبب العلاقات المتوترة بينهم وبين السلطان صلاح الدين[93].

حرص السلطان صلاح الدين على زيادة أقطاعات الأمراء الذين التزموا بتنفيذ ما عليهم من واجبات، لذلك كان يكافؤهم باستمرار عن طريق اقطاعهم المدن والقرى، ومنهم الامير تقي الدين عمر، ففي سنة 586هـ/ 1190م حصل على ميافارقين كاقطاع له، بعد أن طمأن السلطان بالاعتماد عليه في الحفاظ على الحكم الأيوبي في إقليم الجزيرة، وسير تقي الدين عمر نوابه اليها لانشغاله بمرافقة السلطان صلاح الدين في تلك الفترة[94].

كما منح في السنة ذاتها إقطاع مظفر الدين كوكبري أربيل استجابة لطلبه بعد وفاة أخيه زين الدين يوسف، بالإضافة الى شهرزور، مقابل التنازل عن الرها وحران، فوافق السلطان صلاح الدين على طلبه[95]، مكافأة له على دوره البارز في الحروب الصليبية، ومشاركته في أغلب المعارك التي خاضها السلطان صلاح الدين، حيث أشاد المؤرخون بدور كوكبري في تلك المعارك[96].

لم يكن اهتمام السلطان صلاح الدين منصباً على الأمراء وإقطاعهم المدن، بل حرص على عدم إهمال شؤون الجنود. ففي سنة 587هـ/ 1191م توجه تقي الدين عمر إلى الجزيرة بعد أن منحه فيها عدة مدن كاقطاع له، وأمره بأن يخصص جزءاً منها لتوزيعها على الجنود، لكي يكون حافزاً لهم على المشاركة في المعارك ضد الصليبيين[97].



كما أجاز السلطان صلاح الدين بانتقال الإقطاع من شخص إلى آخر، ولكن مع الالتزام بتبعات الإقطاع وهو تقديم الخدمة العسكرية، وفي حال وفاة الأمراء المقطعين، كانت الإقطاعات ترجع إليه للنظر في شؤونها والتصرف بها حسب ما تقتضيه الظروف. فبعد وفاة تقي الدين عمر سنة 587هـ/ 1192م، استولى إبنه ناصر الدين محمد على إقطاعات والده، وتمكن من كسب كسب ود الناس بسبب حزمه، وبعد ذلك راسل السلطان صلاح الدين طالباً منه الاعتراف بسلطته على تلك المناطق، فكان السلطان عازماً على رفض طلبه، الان ان توسط الملك العادل حال دون ذلك، فضلاً عن امتلاكه لما يؤهله لخلافة والده[98].

يذكر ان السلطان صلاح الدين لم يكن يرغب في تسليم اقليم الجزيرة إلى ناصر الدين، لأهمية تلك المنطقة بالنسبة له، والتي كانت عمقه الستراتيجي[99]، فأستغل ناصر الدين محمد انشغال السلطان بالتصدي للصليبيين، فتمرد عنه وخرج عن طاعته[100]. فتصرف السلطان معه بحزم وحرص على إنهاء ذلك التمرد، حيث أعرب إبنه الملك الأفضل عن استعداده للقضاء عليه، في حال موافقة السلطان بمنحه المناطق الخاضعة لناصر الدين محمد كاقطاعات، فوافق على طلبه، وتوجه الملك الأفضل بقواته إليه، فأنضمت إليه قوات من الموصل وسنجار وديار بكر. عندما علم ناصر الدين محمد عدم قدرته على مواجهة تلك القوات، توجه إلى عم والده الملك العادل لكي يتوسط له عند السلطان، فوافق على الصلح معه والعفو عنه، بعد أن رضخ لإجراء السلطان وتم مصادرة الاقطاعات التي كانت في أيدي والده في الجزيرة[101].

وجد السلطان صلاح الدين ضرورة إقطاع مدن ونواحي الجزيرة إلى أحد الأمراء الأكفاء من أسرته، لضمان الحفاظ عليها، فقام بإقطاعها إلى أخيه الملك العادل، وأرسله إلى ناصر الدين محمد، لكي يسلمه تلك المناطق، وعاد ناصر الدين محمد ومعه القوات، وإنضم إلى خدمة السلطان صلاح الدين[102].



لم يقتصر الإقطاع الأيوبي خلال عهد السلطان صلاح الدين على المناطق الكُردية فقط، بل شمل اغلب مدن بلاد الشام ومصر، فقد تم إقطاعها إلى الأمراء من الأسرة الأيوبية، وغيرهم من الأمراء والقادة الذين دخلوا في خدمته، نظرا لكون تلك الإقطاعات تقع خارج كُردستان، لم يتم الاشارة إليها لانها خارجة عن نطاق الدراسة.

نجح الملك العادل(596 - 615هـ/ 1199 - 1218م) في استغلال النظام الإقطاعي، لتحقيق مطامحه السياسية، فقام أولاً بالحفاظ على أقطاعاته التي منحت له من قبل أخيه السلطان صلاح الدين، وبعد وصول اخبار وفاة أخيه، قام الزنكيون بالاستعدادات لضم إقليم الجزيرة إلى مناطق نفوذهم، فراسل صاحب الموصل عزالدين مسعود، وطلب منه أن يحتفظ بإقطاعه في مدن حران والرها والرقة، على ان يدخل في طاعة الزنكيين[103].

يبدو أن إجراء الملك العادل كان وقتياً، والهدف منه هو إبعاد خطر الزنكيين عن مناطق نفوذه في إقليم الجزيرة.

كما لجأ الملك العادل إلى إقطاع ابن اخيه الملك الأفضل بعض المناطق في إقليم الجزيرة، فأقطعه جبل الجور وميافارقين وسميساط[104]، لقاء موافقته الخروج من مدينة دمشق، وتسليمها إليه، وذلك في سنة 596هـ/ 1199م[105]. يبدو إن الإقطاع كان من الوسائل التي لجأ اليها الملك العادل ليضمن من خلاله الوصول إلى ما كان يهدف إليه من إبعاد أبناء أخيه عن السلطة ليخلوا له الجو.

بعد أن إستقر حكم الملك العادل باستيلائه على مصر والشام، وأبعاده لأبناء السلطان صلاح الدين عن دمشق، أصبحت الظروف مواتية له، في التصرف في المناطق الخاضعة له، فقام بتوزيعها بين أبنائه ليكونوا نواباً له فيها، واقطعهم المدن التي كانت ضمن نفوذه، وحسب ذلك الاجراء دخل إقليم الجزيرة في نفوذ أبنائه، حيث أقطع إبنه الملك الاشرف (615 - 635هـ/ 1218 - 1237م) مناطق واسعة من الجزيرة، شملت حران والرها وسروج وغيرها من مدن الجزيرة، وجعل ميافارقين إقطاعاً لأبنه



الآخر الملك الأوحد نجم الدين ايوب (596 - 609هـ/ 1199 - 1212م)، وبذلك أكمل توزيع معظم الأراضي الخاضعة للأيوبيين كإقطاعات بين أبنائه وأبناء أخيه السلطان[106].

حرص الملك العادل على إسباغ الشرعية على حكم أبنائه، فطلب من الخليفة العباسي الناصر لدين الله الاعتراف بحكمهم في الممتلكات التي منحت لهم، فوافق الخليفة على طلبه، وأرسل إليهم الخلع والتشريفات، واعترف بحكم أبناء الملك العادل، وبذلك أخذ حكمهم الصفة الشرعية، وذلك في سنة 604هـ/1207م[107].

إمتلك الملك الاشرف صلاحيات واسعة في إقليم الجزيرة، حيث اعتمد والده عليه في حكمها، حتى إن إخوته وجدوا فيه الشخص الذي يستطيع المحافظة على الحكم الأيوبي. ففي سنة 609هـ/ 1212م أصيب الملك الأوحد بمرض عضال، وقبل أن يفارق الحياة طلب من الملك الاشرف بأن يتسلم إقطاعه من بعده[108].

يمكن القول إن الملك الاشرف تصرف في إقليم الجزيرة حسبما تقتضيه مصلحة الأيوبيين وسكانها، وهو ما دعاه إلى منح الإقطاعات الى أفراد أسرته، فقام بإقطاع أخيه الملك المظفر شهاب الدين غازي (ت 645هـ/ 1247م)، مدينة ميافارقين بعد وفاة صاحبها الملك الأوحد، ليكون بذلك نائباً له فيها[109].

استولى ابن المشطوب الهكاري في سنة 616هـ/ 1219م على راس العين والتي كانت تابعة للاراتقة فرع ماردين، فقام الملك الاشرف باعطائه ارجيش القريبة من اخلاط اقطاعا له مقابل الخروج من راس العين وبذلك اعادها مرة اخرى الى الاراتقة[110].

في سنة 617هـ/ 1220م أضاف الى اقطاعاته خلاط، وميافارفين وأغلب انحاء إقليم الجزيرة ما عدا الرها وسروج، بعد أن عزم على المسير إلى مصر لتقديم المساعدة لأخيه الملك الكامل (576 - 635هـ/ 1180 - 1237م)، بعد أن تعرضت لخطر هجمات الصليبيين[111].



استخدم الملك الاشرف الإقطاع كإحدى الوسائل، لتحفيز الأمراء الدفاع عن المناطق المقطعة لهم، ضد الأخطار الخارجية، حيث كان إقطاع أخيه شهاب الدين غازي يدخل ضمن ذلك السياق، بعد ان بدات هجمات المغول تستهدف المنطقة[112].

يتضح ذلك من خلال رد الملك الاشرف على طلب الكرج تقديم المساعدة لهم، ضد هجمات المغول على بلادهم، حيث طالبهم بطلب المساعدة من أخيه، لكونه صاحب تلك المناطق، وقال لهم: ((أنني قد أقطعت مملكة خلاط لأخي، وسيرته إليها ليكون بالقرب منكم، وتركت عنده العساكر، فمتى احتجتم إلى نصرته لدفع التتر حضر معكم)) [113].

لجأ الملك الاشرف إلى إنهاء إقطاع الأمراء ومصادرتها، عند إخلالهم بالتزاماتهم أو الخروج عن طاعته،. ففي سنة 621هـ/ 1224م، توجه بقواته إلى خلاط، بعد إعلان شهاب الدين غازي التمرد عليه، وانضمامه إلى أخيه الملك المعظم (ت 624ه/1226م) ، صاحب دمشق، حيث كان الأخير يرغب في ضم مناطق في الجزيرة إلى حكمه، ولم يتمكن شهاب الدين غازي من التصدي له، لعدم قدرته على الحفاظ على حكمه في خلاط، لأن أهلها كانوا موالين للاشرف، بسبب سياسته الحكيمة تجاه أهلها، مما إضطر شهاب الدين إلى الحضور عند أخيه، وطلب العفو منه على ما قام به،فلم يعاقبه الملك الاشرف لكنه قام بتقليص اقطاعاته، فاقتصر اقطاعه على ميافارقين فقط[114].

في سنة 626هـ/1220م تسلم الملك الاشرف مدينة دمشق من أخيه الملك الكامل، مقابل التنازل له عن مدن ونواحي في إقليم الجزيرة ومنها حران، والرها، ورأس العين، فوصل اليها الملك الكامل، وبدأ بتوسيع نفوذه في الجزيرة، مستهدفاً القضاء على نفوذ الاراتقة، بعد أن أعلنوا عن عدائهم له وتحالفهم مع الخوارزميين ضده، فتوجه إلى أمد بقواته، للسيطرة عليها، وتمكن من دخول المدينة سنة 629هـ/1231م، بعد أن علم صاحب أمد وحصن كيفا الملك المسعود ركن الدولة



مودود الارتقي (619 - 629هـ/ 1222 - 1231م)، عدم جدوى المقاومة، فسلم له المدينة[115].

بقي أمام الملك الكامل حصن كيفا، حيث أمتنع فيها نائب الملك المسعود تسليمها اليه، واضطر بعد ذلك الى الرضوخ له في سنة 630هـ/ 1233م، لتضم بذلك الى ممتلكاته[116]

أدرك الملك الكامل بأن الإقطاع من الوسائل المهمة لإدارة المناطق التي دخلت في حكمه، فقام هو الآخر بإقطاع المناطق الخاضعة له إلى أبنائه، للحفاظ على الحكم الأيوبي فيها، فأقطع إبنه الملك الصالح نجم الدين ايوب (630 - 636هـ/ 1233 - 1238م) حصن كيفا، على أن يكون نائباً له فيها[117].

ادى حصول الملك الكامل على أقطاعات في إقليم الجزيرة، الى تشجيع باقي الأمراء لطلب الإقطاعات من الملك الاشرف، الذي كان بعيداً عن الجزيرة، بسبب إقامته في دمشق، ففي سنة 627هـ/ 1229م أرسل إليه شهاب الدين غازي يطلب منه إقطاعه ارزن[118]، فوافق على طلبه واقطعها إياه[119].

لم يقتصر الإقطاع في عهد خلفاء السلطان صلاح الدين على أفراد الأسرة الأيوبية والقادة والأمراء فقط، بل شمل بعض الأشخاص الذين كانوا يقدمون خدمات عامة لهم، مثل القضاة، وكبار الموظفين في الدولة، وردت بعض النصوص حول حصول بعض الأطباء المرافقين للملوك الأيوبيين على أقطاعات فيها، لقاء الخدمات الطبية التي كانوا يقدمونها، وإخلاصهم في عملهم، ومنهم الطبيب مهذب الدين الدخوار[120]، الذي عينه الملك الاشرف طبيباً خاصاً له وأقطعه بعض المناطق الخاضعة لحكمه بعد أن دخل في خدمته سنة 622هـ/ 1225م، فأشار أبن أبي اصيبعة إلى ذلك قائلاً: ((وأطلق له إقطاعاً في الشرق يغل له في كل سنة ألف وخمسمائة دينار))[121].

بعد وفاة الملك الاشرف والملك الكامل في سنة 635هـ/ 1237م[122]، بدأ النفوذ الأيوبي في إقليم الجزيرة وباقي المناطق الكُردية التي دخلت في حكمهم



يتقلص، بسبب الصراعات الداخلية التي وقعت بين الأيوبيين وعدم تمكن الأمراء من بعده على التحكم بالأمور، و تجاوزهم على مناطق بعضهم البعض، كان لتلك الصراعات تأثير واضح على الأوضاع الداخلية للأيوبيين، بسبب لجوء بعض الأمراء منهم إلى البحث عن حلفاء لهم، من خارج الأسرة الأيوبية، حيث استعان البعض منهم بالقوى الخارجية المجاورة لهم.

المبحث الثالث

الإقطاع الاتابكي

ظلت الاتابكيات محافظة على حكمها، خلال العصر العباسي الأخير لفترة طويلة، بصورة عامة وحافظت على العلاقات الودية مع الخلافة العباسية، وأعلنوا عن ولائهم وطاعتهم للخليفة، بغية إسباغ الشرعية على حكمهم.

1. اتابكية أربل:

انضم أمراء اتابكية أربيل إلى السلطان صلاح الدين، وهو ما كان تطوراً بالنسبة لتلك الاتابكية، ففي سنة 578هـ/ 1182م اتصل مظفر الدين كوكبري بعد ان ابعد من أربيل بالسلطان صلاح الدين، وكان آنذاك في إقطاعه بحران، وأعرب عن استعداده للدخول في طاعته، والانضمام إلى قواته في حال وصوله إلى تلك المناطق من الجزيرة[123].

وفي السنة ذاتها، قام مظفر الدين كوكبري بدور بارز، في تقدم السلطان صلاح الدين إلى الجزيرة وضم الرها إلى حكمه، فأقطعها له لقاء الخدمات التي كان يقدمها[124].

في الحقيقة إن وصول السلطان صلاح الدين إلى الجزيرة، وضمه أغلب المدن فيها إلى حكمه، والعلاقات المتأزمة بينه وبين الزنكيين في الموصل، شجع أمير أربيل زين الدين يوسف، على الخروج من تبعيته للموصل، والاتصال بالسلطان صلاح الدين والرغبة في الدخول في طاعته[125].



وجد السلطان صلاح الدين في تحالفه مع اتابك اربل دعماً له في صراعه مع الزنكيين، فضلاً عن وصول نفوذه إلى أربيل، فرحب بمبادرة الأمير زين الدين يوسف، وارسل له تقليداً في سنة 580هـ/ 1184م بإقطاعه أربيل والمناطق المجاورة لها وكل ما كانت في أيدي الأمير زين الدين يوسف، وبذلك أصبحت اتابكية أربيل خارجة عن نفوذ الزنكيين في الموصل(126).

كان إقطاع السلطان صلاح الدين أربيل لزين الدين يوسف مقابل انضمامه الى سلطته، والمشاركة معه بقوات عسكرية عند الحاجة لها، لذلك أرسل إليه كتاباً في سنة 583هـ/ 1187م يأمره بتجهيز القوات من أربيل والانضمام إليه لمحاربة الصليبيين في الشام، بعد اشتداد هجماتهم على المسلمين فيها(127).

في سنة 585هـ/ 1189م استدعى أمير أربيل مرة أخرى من قبل السلطان صلاح الدين، للدفاع عن عكا فلبى طلبه، وقاد قوات من أربيل وتوجه للانضمام إلى قواته(128). كان ابن شداد حاضراً عند وصوله وذكر ذلك: ((قد حضر بعسكر حسن، وتجمل جميل، فاحترمه السلطان...، وأكثر من ضيافته)) (129).

وجد السلطان صلاح الدين أن إقطاع أربيل إلى مظفر الدين كوكبري، سيضمن بقاؤها بعيدة عن نفوذ الزنكيين في الموصل، الذين حاولوا السيطرة عليها مراراَ، إلا إنهم كانوا يخافون من السلطان صلاح الدين(130)، ويدل على ذلك قول ابن الأثير بعد وصول مظفر الدين كوكبري إلى أربيل: ((فجاء مظفر الدين إليها وملكها، وبقي غصة في حلق البيت الاتابكي لا يقدرون على إساغتها)) (131).

كان وراء احتفاظ كوكبري بحكم أربيل عدة عوامل، منها دوره البارز في المعارك التي خاضها مع السلطان صلاح الدين، خاصة معركة حطين(132)، فضلاً عن ذلك فإنه ارتبط معه بعلاقة مصاهرة، فقد زوجه السلطان صلاح الدين أخته ربيعه خاتون(133)، وذلك في سنة 581هـ/ 1185م(134).

بعد وصول كوكبري الى حكم اتابكية أربيل قام بالاعتماد على الإقطاع لإدارة المناطق الخاضعة له، ولضمان انضمام الأمراء له في المنطقة، وتكوين قوة



عسكرية يلجأ إلى الاستعانة بها في أثناء دفاعه عن الاتابكية، وتنفيذ ما كان عليه من التزامات اقطاعية تجاه السلطان صلاح الدين، وامتلك صلاحيات واسعة فيها، فقام بمنح افراد أسرته الإقطاعات، ومنها زوجته ربيعة خاتون التي خصص لها جزء من ممتلكاته الخاصة في أربيل كاقطاع[135].

يذكر أن قوة سلطة كوكبري في أربيل وأعمالها قد جعل أغلب الأمراء الكُرد والقبائل الكُردية يرغبون الانضمام اليه، والذي شجعهم على ذلك إن كوكبري كان يحكم المنطقة بموافقة السلطان صلاح الدين[136]، وقد حرص كوكبري على ضم الأمراء الكُرد إلى جانبه، ففي سنة 615هـ/ 1218م تمكن من استمالة أحد الأمراء الكُرد المدعو عزالدين الحميدي، الذي كان من أمراء الملك الاشرف، وأقطعه قلعة سارو شرق أربيل، وبقي الأمير عزالدين الحميدي في إقطاعه، حتى قتله خشتيالوا التركماني سنة 627هـ/ 1229م، واستولى على قلعته[137].

كان للعلاقات الجيدة التي كانت تربط أتابكية أربيل مع الأمراء الأيوبيين، دور في منحهم الإقطاعات فيها، ففي سنة 622هـ/ 1224م أرسل الملك المعظم صاحب دمشق إبنه الملك الناصر داود (ت 655ه/ 1257م) إلى أربيل للإقامة عند كوكبري، فاستقبله الأخير بالترحيب، وخصص له الأموال، بل وقام بإقطاعه مقاطعتي رانية وبشدر القريبة من أربيل[138]، وومن الجدير بالذكر بانه كان وراء استقبال كوكبري للناصر داود، أنه كان يفكر في تسليم أربيل إلى أحد أفراد الأسرة الأيوبية بعد وفاته[139].

امتلك كوكبري صلاحيات واسعة في أقطاعاته، بحيث أعطته حرية التصرف بها، حيث قام بمقايضة صهره عماد الدين زنكي بن نورالدين ارسلان شاه، وذلك بإقطاعه شهرزور، مقابل التنازل له عن عقرة[140]، بعد أن دخل في صراع مع بدرالدين لؤلؤ الذي تحكم في اتابكية الموصل[141].

بقيت أربيل والمناطق التابعة تحت سلطة كوكبري، حتى وفاته سنة 630هـ/ 1232م، وبعد وصول الأخبار إلى بغداد أسرع الخليفة بإرسال القوات إليها



لاستلامها، إلا إن أهلها قاوموا تلك القوات، مما إضطر الخليفة إلى إرسال قوات إضافية اليها، وبعد قتال مع المدافعين عنها، تمكنوا من الدخول اليها، وبذلك أصبحت أربيل والمناطق التابعة لها ضمن نفوذ الخليفة المستنصر بالله، وكان ذلك نهاية لحكم اتابكية أربيل، وبقيت بحوزة الخلافة نحو ربع قرن (630 -657ه/ 1232 - 1259م) حتى سقوطها بيد المغول وأسند إدراتها الى نوابهم[142].

2. الاتابكية الزنكية:

حافظ الزنكيون على نفوذهم وممتلكاتهم رغم استعادة الخلافة العباسية لقوتها ومكانتها في عهد الخليفة الناصر، فحكم عزالدين مسعود بن مودود (576 - 589هـ/ 1180 - 1193م)، خلفاً لأخيه سيف الدين غازي، ولم يحدث أية تغييرات في بداية عهده على الإقطاعات التي منحت من قبل اسلافه الزنكيين، لأن أخاه سيف الدين غازي كان قد حسم امر الكثير من المناطق، بإقطاعها إلى أفراد أسرته، ومن ضمنها مدن ونواحي عديدة ومنها الجزيرة، التي أقطعها لأبنه سنجر شاه، كما أقطع إبنه الآخر ناصر الدين كسك قلعة عقرة، بشرط أن يكونوا في خدمة عمهم عزالدين مسعود[143].

في عهده حدثت تغييرات وتطورات على الخارطة السياسية لاقليم الجزيرة وذلك بعد ظهور الايوبيين في بلاد الشام ومد توسعهم على حساب الزنكيين، وأثر ذلك على نفوذهم في المنطقة، وبدأت المناطق الكُردية تخرج من سيطرتهم، وتنضم إلى السلطان صلاح الدين، الذي حصل على تقليد من الخليفة الناصر بحكم البلاد، فدخلت ضمن نفوذه، إنما يدل على خضوع الزنكيين له، قيام عزالدين مسعود بعد تسلمه حكم الموصل، بمراسلته بأن يكون في خدمته مقابل الاحتفاظ بمدن سروج والرها والرقة وحران والخابور ونصيبين، إلا أن طلبه رفض من قبل السلطان صلاح الدين، وأوضح له بأن إبقاء تلك المناطق في أيدي أخيه سيف الدين غازي، كان بتدخل من الخلافة، وأنه لم يرد طلب الخليفة، وكان السلطان صلاح الدين قد اشترط على سيف الدين غازي مقابل ذلك تقديم القوات العسكرية[144].



رغم ذلك أن الاتابك عزالدين مسعود تمكن من ضم بعض المناطق الكُردية إلى حكمه، ففي سنة 577هـ/ 1181م قام بأخذ سنجار من أخيه عماد الدين زنكي وأعطاه بدلاً عنها مدينة حلب، بعد أن هدد أخاه بأنه في حال عدم تسليمه مدينة حلب، فإنه سيسلم سنجار إلى السلطان صلاح الدين(145).

إضطر عزالدين مسعود إلى التنازل عن بعض المناطق الخاضعة له، ومنها شهرزور، للسلطان صلاح الدين بعد حصاره مدينة الموصل سنة 581هـ/ 1185م، مقابل احتفاظه بحكم الموصل وأعمالها، وأن يكون نائباً له، وبذلك أصبح عزالدين مسعود منذ ذلك الوقت تابعاً للسلطان صلاح الدين(146).

بعد وفاة عزالدين مسعود سنة 589هـ/ 1193م، خلفه في حكم الاتابكية الزنكية في الموصل إبنه نورالدين ارسلان شاه (589 - 607هـ/ 1193 - 1210م)، وخلال حكمه تغيرت الأوضاع السياسية، وذلك لوفاة السلطان صلاح الدين في السنة نفسها، وأدى ذلك إلى محاولة الزنكيين استعادة المناطق التي كانت في حوزتهم سابقاً، فقام في البداية بترتيب الأوضاع الداخلية في الموصل والمناطق التابعة لها، وبعد ذلك توجه إلى الجزيرة للسيطرة عليها، إلا أنه دخل بسبب ذلك في صراع مع خلفاء السلطان صلاح الدين، وتوترت العلاقات بينه وبين الملك العادل(147).

تمكن نورالدين ارسلان شاه من ضم بعض المناطق الكُردية وقام بمنحها لابنائه كإقطاعات، وكان يهدف من وراء ذلك استقرار حكمهم في الموصل، فمنح إبنه عماد الدين زنكي قلعة عقرة والشوش إقطاعاً له وذلك لأبعاده عن الموصل، لأنه كان قد عهد الحكم إلى أبنه الآخر عزالدين مسعود الثاني (607 - 615هـ/ 1210 - 1218م)، وكان صغير السن، إذ لم يبلغ العشر سنوات، لذا قام بتعيين بدرالدين لؤلؤ(148) اتابكاً له(149).

حرص بدرالدين لؤلؤ على تنفيذ وصية نورالدين في إبعاد عماد الدين زنكي عن الموصل ليقيم في إقطاعه في عقرة والشوش، لكي يستأثر هو بالسلطة فيها، والقضاء على نفوذ الاتابكة، إلا إن عماد الدين زنكي كان يدرك إطماعه، لذلك لم



يستقر نهائياً في أقطاعاته، وكان كثير التردد إلى الموصل، ليكون على بينة فيما كان يجري فيها[150]، ووصف ابن الأثير ذلك قائلاً: ((فكان تارة يكون بالموصل وتارة بولاية متجنياً بكثرة تلونه)) [151].

استغل بدرالدين صغر سن حاكم الموصل عزالدين مسعود، بعد وفاة نورالدين ارسلان شاه سنة 607هـ/ 1210م[152]، وبدأ بتنفيذ خططه بالسيطرة على الحكم وإخضاع كافة المناطق الخاضعة للزنكيين إلى حكمه، لكنه دخل في صراع مع عماد الدين زنكي للسيطرة على مناطق هكاري والزوزان، حيث برزت الخلافات بينهما بعد وفاة عزالدين مسعود اتابك الموصل سنة 615هـ/ 1218م، وتولي إبنه نورالدين ارسلان شاه الثاني (615 - 616هـ/ 1218 - 1219م)، الذي حكم اتابكية الموصل وكان عمره عشر سنوات، إلا أن بدرالدين بدهائه وإمكاناته تمكن من أخذ البيعة له من الخليفة العباسي، وأمراء الأطراف[153].

استغل عماد الدين زنكي عدم خروج ابن أخيه نورالدين حاكم الموصل للناس بسبب مرضه، فاتصل بأمراء الأطراف ومنهم نائب الزنكيين[154] في قلعة العمادية (ئاميدي) وجرت بينهم المراسلات بخصوص تسليمها إليه، إلا أن بدرالدين علم بما يحدث في العمادية، وقام بعزل نائب القلعة، وعين أحد الامراء التابعين له نائبا فيها، وتمكن من إبعاد عماد الدين زنكي عنها[155].

لجأ عماد الدين زنكي إلى إجراء اخر، لضم قلعة العمادية إلى حكمه، فراسل قادة الجيش المقيمين فيها بأمر بدرالدين، وأشاع بينهم خبر وفاة إبن أخيه الذي كان لا يزال مريضاً، وقال لهم: ((إن ابن أخي توفي، ويريد بدرالدين أن يملك البلاد وأنا أحق لملك آبائي وأجدادي)) [156]، فقام الجند بتسليم القلعة إليه، وألقوا القبض على نائب بدرالدين لؤلؤ وذلك في سنة 615هـ/ 1218م[157].

حاول بدرالدين استعادة قلعة العمادية من عماد الدين زنكي، فأرسل القوات إليها وحاصرت القلعة، إلا أن الظروف المناخية لم تساعدهم في اخذها بسبب تساقط



الثلوج والأمطار، وعادت قواته مهزومة، وأدى ذلك إلى دخول أصحاب القلاع والحصون في هكاري والزوزان في طاعة عماد الدين زنكي[158].

من اجل اعادة مناطق نفوذه لجأ بدرالدين لؤلؤ إلى التحالف مع الملك الاشرف الأيوبي لدعمه في صراعه مع عماد الدين زنكي وحليفه مظفر الدين كوكبري، وكان لقبول الملك الاشرف لدعوته أثراً كبيراً في تقوية موقفه، فقد تمكن من إلحاق الهزيمة بقوات عماد الدين زنكي في قلعة ئاكرى[159].

كان لوفاة نورالدين حاكم الموصل سنة 616هـ/ 1219م، فرصة كبيرة بالنسبة لبدرالدين لؤلؤ، لأحكام سيطرته على الموصل، فقام بتنصيب ناصر الدين محمود بن عزالدين مسعود (616 - 630هـ/ 1219-1232م) اتابكاً على الموصل مع انه لم يكن يبلغ من العمر إلا ثلاث سنوات[160].

أدرك بدرالدين أن إقطاع القلاع والحصون في هكاري والزوزان التي دخلت في سلطة عماد الدين زنكي إلى القادة والأمراء كفيل برجوعها مرة أخرى إلى نفوذه، وجاءت الفرصة المناسبة لذلك، عندما بدأ سكان تلك المناطق يشكون من سياسة عماد الدين زنكي تجاههم، وأشار ابن الأثير إلى ذلك: ((فلم يفعل مع أهلها ما ظنوه من الإحسان والأنعام، بل فعل ضده، وضيق عليهم)) [161]، ورغبوا في الدخول في طاعة بدرالدين، بعد سماعهم بحسن سياسته تجاه رعاياه، فقاموا في سنة 618هـ/ 1221م بمراسلته في ذلك، وطلبوا منه العفو عن انضمامهم إلى خصمه عماد الدين زنكي، كما طلبوا منه منحهم الإقطاعات، فوافق على طلبهم واقرهم على تلك القلاع والحصون، مقابل الدخول في خدمته، وبذلك دخلت تلك المناطق في نفوذه سنة 622هـ/ 1225م، بعد إقطاعه الأمراء فيها[162].

واصل بدرالدين توسيع نفوذه، ودخل في صراع مع الأمراء والزعماء الكُرد، الذين غيروا ولاءهم عدة مرات، وانضمامهم إلى عماد الدين زنكي وحليفه مظفر الدين كوكبري، ولم ينتهي ذلك الصراع[163]، إلا بعد وفاتهما وذلك في سنة 630هـ/ 1232م، وبذلك أحكم قبضته على الموصل، وهكاري، والزوزان[164].



أصبحت الظروف مواتية لبدرالدين للانفراد بالسلطة فقام بوضع حد لحكم الزنكيين في الموصل، وذلك في سنة 631هـ/ 1233م، بعد القضاء على آخر حكامهم ناصر الدين محمود بن عزالدين مسعد، وأعلن نفسه حاكماً على الموصل، وأرسل إلى الخليفة العباسي المستنصر بالله (623-640هـ/ 1226-1242م)، طالباً منه الاعتراف به، فاستجاب الخليفة لطلبه، وأرسل إليه الخلع والتشريفات ولقبه بالملك المسعود، اعترافاً به وبسلطته[165]. بقي بدرالدين حاكماً على إقليم الجزيرة، حتى وصول المغول إليها، فقد أشار الكتبي إلى حكمه لتلك المناطق، ضمن حوادث سنة 654هـ/ 1256م قائلاً: ((وصاحب الموصل وسنجار والجزيرة وأعمالها وما أضيف إليها من القلاع والبلاد الملك الرحيم بدرالدين لؤلؤ الاتابكي)) [166].

3. الاتابكية الارتقية:

أما فيما يخص الاراتقية في تلك الفترة، كان لظهور السلطان صلاح الدين أثر في تراجع نفوذ الاراتقة في المناطق الخاضعة لهم في ماردين وحصن كيفا، فقد وقفوا في البداية ضد محاولاته للسيطرة على إقليم الجزيرة، إلا أن ما حققه السلطان صلاح الدين من انتصارات على الزنكيين، وضمه مناطق واسعة إلى حكمه، جعلهم يتخلون عن موقفهم المعادي له، ولجأوا إلى التقرب منه، وأعلنوا عن طاعتهم له، بغية الحفاظ على حكمهم والحصول على بعض المكاسب الاخرى عن طريق التعاون معه[167].

حرص الاراتقة على دعم السلطان صلاح الدين عسكرياً، مقابل الاحتفاظ بحكمهم. ففي سنة 578هـ/ 1182م في أثناء توجهه إلى الجزيرة طلب من الأمراء الانضمام إليه، فتوجه إليها اتابك حصن كيفا نورالدين بن قره ارسلان الارتقي، بعد اتفاقه معه على تسليمه امد في حال السيطرة عليها[168]. يبدو أن الاراتقة حاولوا تحقيق مكاسب بزيادة المناطق الخاضعة لهم.

كان السلطان صلاح الدين ملتزماً بتعهداته تجاه الاراتقة، ففي سنة 578هـ/ 1182م قام بإعطاء قلعة الهيثم الواقعة في اقليم الجزيرة إلى نورالدين



الارتقي[169]، وفي سنة 579هـ/ 1183م تمكن السلطان صلاح الدين من ضم أمد إلى حكمه، ثم قام بتسليمها إلى نورالدين الارتقي[170].

بعد أن حقق الاراتقة في حصن كيفا عدة مكاسب، لقاء انضمامهم إلى السلطان صلاح الدين أدرك الاراتقة في ماردين عدم جدوى الوقوف ضده فقاموا بمراسلته، وأعلنوا عن دخولهم في طاعته[171].

لم تستمر العلاقات بين الايوبيين والاراتقة على وتيرة واحدة بل شهدت في بعض الاحيان توتراً بسبب مواقف الاراتقة، لان هدفهم في اقامة علاقات مع السلطان صلاح الدين لم بتكن برغبة ولم يجمعهما سوى المصلحة، إذ لجأوا الى الدخول في تحالفات مع القوى المناهضة للايوبيين وذلك للحفاظ على ممتلكاتهم، مستغلين انشغال الايوبيين بالخلافات الداخلية في ما بينهم والذي جعل موقفهم ضعيفاً امام القوى والاطراف في المنطقة ومنهم الاراتقة[172].

في سنة 629هـ/1231م وضع الملك الكامل الأيوبي حداً لحكم الاراتقة في أمد وحصن كيفا فقام بالسيطرة على المناطق الخاضعة لهم، وأزال حكمهم منها وضمها إلى سلطته، وعين فيها ابنه الملك الصالح نجم الدين ايوب (630 –636هـ/ 1233 – 1238م) نائباً له[173].

رحب الفرع الآخر من الاراتقة حكام ماردين بقيام الملك الكامل انهاء حكم الفرع المنافس لهم، فقاموا بمراسلته وارسلوا الهدايا والاموال اليه، واعلنوا عن استعدادهم للدخول في طاعته[174].

لم تؤثر سقوط إمارة حصن كيفا الارتقية على الاراتقة في ماردين، لأن الطرفين لم يكونا على وفاق، ولم تكن العلاقة بينهما ودية، بل انهم وجدوا في ذلك فرصة لهم للتوسع في الجزيرة، مستغلين بذلك صغر سن الملك الصالح ايوب، حيث تحالفوا مع القوى الاخرى في المنطقة للوقوف ضد الأيوبيين ومنهم سلاجقة الروم، لضم مناطق جديدة إلى حكمهم، على حساب سلطة الأيوبيين[175].



المبحث الرابع

الإقطاع الخوارزمي

سار الخوارزميون على النظم السائدة في الدولة الاسلامية لادارة دولتهم فاعتمدوا الاقطاع وسيلة لضمان دفع رواتب الوزراء، والولاة، والقادة العسكريين والجند، لانه كان مصدراً للحصول على موارد ثابتة لخزينة الدولة، واستهدف الإقطاع الخوارزمي توفير المال اللازم لتعمير البلاد، وتهيئة المستلزمات الحربية المنظمة، وإيجاد شيء من اللامركزية لضبط أمور الدولة المترامية الأطراف(176)، بقي الخوارزميون في حالة الحرب طيلة فترة حكمهم ضد منافسيهم، كما كان لظهور خطر المغول اثره في اهتمامهم بالاقطاع العسكري على غرار ما كان سائداً عند السلاجقة، لأن دولتهم نشات في كنف دولة السلاجقة، حيث تاثروا بنظم الحكم عندهم(177).

ارسل الخليفة العباسي الناصر كتاباً إلى خوارزم شاه، بإقطاعه كافة المناطق الخاضعة للسلاجقة، في حال القضاء عليهم، فأعطاه بذلك حرية التصرف بها، ففي السنة نفسها استولى الخوارزميون على همدان، وبذلك وصل نفوذهم إلى المناطق الكُردية، وقام بإقطاع الأمراء والجند الذين كانوا معه أراضي تلك المناطق(178).



وصلت سلطة الخوارزميين إلى العراق واجزاء من كُردستان في اقليم الجبال التي كانت تطلق عليها عراق العجم، في عهد السلطان جلال الدين منكبرتي (617 – 628هـ/ 1220 – 1230م)، ففي حوادث سنة 622هـ/ 1225م اشار النسوي إلى أقطاعات الخوارزميين قائلاً: ((وقد كان أكثرهم تفرقوا إلى إقطاعاتهم بالعراق وغيرها))[179]. في إشارة إلى غياب قواته عن الخدمة لأنهم كانوا في إقطاعاتهم.

كما لجأ السلطان جلال الدين إلى وسيلة أخرى لإغراء الأمراء عن طريق إقطاعهم المدن والقرى في حال تسليمهم إليه، خاصة في الاوقات التي كان يعجز عن ضمها بالقوة، كما حدث في خلاط حيث فشل في الاستيلاء عليها بعد أن ارسل اليها حملتين خلال الفترة (623 – 625هـ/ 1226 – 1227م)[180]، فاتصل بنواب الملك الاشرف الأيوبي فيها، ووعدهم بمنحهم الاقطاعات في حال موافقتهم على تسليم خلاط إليه[181]، إلا أن محاولاته باتت بالفشل بعد أن عزم سكانها على الدفاع عن مدينتهم ضد هجمات السلطان جلال الدين، لذلك أرسل عليها حملة ثالثة وذلك في سنة 626هـ/ 1128م[182]، تمكن في تلك المحاولة الاستيلاء على المدينة، وقام بإقطاعها إلى القادة والأمراء الذين كانوا في خدمته[183].

استنجد الملك الصالح نجم الدين ايوب سنة 635ه/1237م بالخوارزميين للوقوف معه ضد محاولات حاكم الموصل بدرالدين لؤلؤ بالسيطرة على مدينة سنجار ووعدهم بالاموال والاقطاعات واعطاهم الكتب الرسمية باقطاعهم مدن حران، وسروج، والرها، وتمكنوا من الحاق الهزيمة بقوات بدرالدين لؤلؤ وابعاده عن المدينة[184].



المبحث الخامس

سياسة المغول في منح الاقطاعات

عاش المغول في هضبة منغوليا، التي كانت الموطن الأصلي لقبائلهم، واعتمدوا في معيشتهم على الرعي والصيد، بسبب الطبيعة القاسية لتلك البلاد، وكانوا في حالة ترحال بحثاً عن المراعي، ففي الصيف كانوا يستقرون في المناطق الجبلية، لانخفاض درجات الحرارة فيها ووجود المياه، وفي الشتاء كانوا ينزلون من الجبال إلى السهول والمناطق الصحراوية، بحثاً عن العشب والمياه القليلة فيها، وأثر تلك الظروف القاسية على سلوك بعضهم مع بعض وكذلك في تعاملهم مع الآخرين[185].

في النصف الأول من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، بدأ جنكيزخان[186] بعد أن تمكن من توحيد القبائل المغولية، التي أصبحت تحت سلطته قوة كبيرة، بالتوسع على حساب الأراضي الصينية، ومن ثم التوجه غرباً نحو الأراضي التي كانت خاضعة للعالم الإسلامي، مستغلين الخلافات القائمة بين القوى الرئيسية التي كانت تحكم المسلمين، وهم الخلافة العباسية، والدولة الخوارزمية، والأيوبيون، وسلاجقة الروم، ولم تتمكن تلك القوى من إقامة تحالف فيما بينها للوقوف أمام هجمات المغول المتعددة، وذلك لتقاطع المصالح بينهم،



ومحاولة كل طرف الاستحواذ على الحكم وتوسيع مناطق نفوذه على حساب القوى الأخرى[187].

أما فيما يتعلق وصول المغول إلى المناطق الكُردية يمكن القول أنهم كانوا قد هاجموا عدة مناطق منها، وذلك منذ سنة 618هـ/ 1221م عندما وصلت هجماتهم إلى أربيل، إلا أنهم تراجعوا عنها وانسحبوا، لعدم قدرتهم على البقاء فيها، بعد أن طلب مظفر الدين كوكبري المساعدة من بدرالدين لؤلؤ في الموصل، وبعد وصول أخبار مجيء الإمدادات انسحب المغول عن أربيل[188].

تواصلت هجمات المغول على المناطق في إقليم الجبال والجزيرة وتمكنوا من الاستيلاء على عدة مدن فيها، التي تعرضت إلى النهب والتخريب والقتل من قبلهم، ووقفت بعض تلك المدن بوجههم وتمكنوا من الصمود أمام هجمات، إلا أنهم واصلوا القتال للدخول فيها، كما حدث في أربيل، حيث تمكنوا من دخولها سنة 634هـ/ 1236م، وقاموا فيها بإعمال مروعة، فأشار احد المؤرخين إليها: ((عاثوا في البلد أشد العيث نهباً وأسراً وإحراقاً وتخريباً)) [189]، ثم تراجعوا عنها مرة أخرى، إلا أن المناطق الكُردية لم تسلم من هجماتهم التي استمرت عليها، وتمكن بعض الزعماء الكُرد من اصحاب القلاع والحصون من التصدي لهم وعدم اعطائهم الفرصة بالاستحواذ على ممتلكاتهم[190].

من الجدير بالذكر أن بعض الأمراء الكُرد قاموا بإبعاد خطر المغول عن مناطق حكمهم، عن طريق تقديم الولاء لهم، والدخول في طاعتهم، كما فعل صاحب ميافارقين الملك الكامل محمد بن شهاب الدين غازي الأيوبي (645 - 658هـ/ 1247 - 1259م)، عندما توجه إلى الخاقان الاعظم منكوخان وعرض عليه الدخول في خدمته، فاستقبله، وأكرمه، وأعطاه فرماناً بحكمه على ميافارقين، وذلك في سنة 654هـ/ 1256م[191].



ادرك الملك الكامل بعد رجوعه من عند المغول، عدم جدوى الدخول في طاعتهم بعد تعرف على نواياهم عن قرب، وان اعلان الولاء لهم لا يضمن بقائه على ممتلكاته[192].

وبعد عودته إلى ميافارقين ثم أعلن العصيان ضد المغول، وألقى القبض على نوابهم عنده، وبين سبب خطوته تلك قائلاً: ((إن هؤلاء التتر لا تفيد معهم مداراة، ولا تنجح فيهم خدمة، وليس لهم غرض إلا في ذهاب الأنفس، والاستيلاء على البلاد)) [193].

كان موافقة المغول على بقاء الملك الكامل على حكم ميافارقين مقابل تقديمه لهم الأموال، والمشاركة معهم بقواته كلما طلب منه ذلك، ففي سنة 656هـ/ 1258م طلب منه هولاكو الانضمام إليهم عند توجهه للاستيلاء على بغداد، وإسقاط الخلافة العباسية، إلا أن الملك الكامل رفض طلبه، ولم يشترك معه[194]، وبعد استيلاء المغول على بغداد أرسلوا قواتهم إلى ميافارقين، وحاصروها لمدة سنتين وبعد ذلك تمكنوا من الدخول اليها والقاء القبض على الملك الكامل واخذه اسيراً الى هولاكو الذي قام بقتله واستحوذ بعد ذلك على مناطق نفوذه[195].

من الجدير بالذكر أن الملك الكامل الأيوبي صاحب ميافارقين، هو أول أولئك الأمراء الذين أعلنوا الوقوف ضد هولاكو، وعدم الرضوخ للمغول[196].

بدات سياسة المغول في توزيع الاقطاعات بعد استقرارهم في المناطق التي استولوا عليها، لأنهم قبل ذلك كانوا يعتمدون اسلوب الغارات في الغزو بهدف نشر الرعب والتدمير وقتل الناس واخذ الاموال واعتمدوا في ذلك على الجند من المغول، بعد استيلائهم على انحاء واسعة من العالم الاسلامي، بدأوا بالاعتماد على سكان البلاد التي خضعت لهم من خلال تجنيدهم في الجيش، لذلك تم الاستعانة بالأمراء المحليين الذين أعلنوا الطاعة لهم، كما قام المغول بمنح الاقطاعات إلى الأمراء الفارين من الشام الذين لجأوا إليهم، فقاموا بإقطاعهم ضرائب بعض المناطق في العراق، لتشجيعهم على الوقوف معهم في صراعهم ضد المماليك في مصر والشام[197].



كان دافع المغول وراء إقطاع الأمراء هو الحصول على خدماتهم العسكرية، لذا يمكن القول إن المغول اعتمدوا في بعض الأحيان على الإقطاع العسكري في إدارة الأراضي الزراعية، حيث إن واردات تلك الاقطاعات تعود لهم، لأنها كانت تمنح لهم مقابل دفع مبالغ معينة إلى الخزينة[198].

اعتمد المغول أيضاً إقطاع الضمان، حيث أقطعت مناطق واسعة بالضمان لقاء مبلغ من المال، وبذلك فإن الإقطاع قد توسع عندهم، وأتخذ طابعاً عسكرياً، مع شيوع الوراثة فيه[199]، في حين ذكر الجواهري بأن مسألة توريث الإقطاع عند المغول، هو محل اختلاف في المصادر، وبرأيه أن سياستهم تقتضي التحفظ على مسألة توريث الإقطاع[200].

فضلاً عن إقطاع الأمراء الأراضي، كان المغول يمنحون كبار الأمراء والقادة الذين كانوا يدينون بالولاء لهم البايزات[201]،تقديراً للخدمات التي كانوا يقدمونها للمغول[202] ومنهم اسد الدين موسى الهكاري الذي احتفظ بجولميرك والقلاع المجاورة لها ضمن ممتلكاته، بعد ان توصل الى ما تشبه الهدنة مع المغول، وكذلك الامير مبارز الدين كك المازنجاني الذي حصل على البايزة من المغول لقاء خدماته ودخوله في طاعتهم[203].

نظراً لقوة الامير مبارز الدين، فإن المغول قاموا بتعينه نائبا لهم في أربيل ومنحه اقطاعات واسعة في عقرة وحرير وغيرها من المناطق الكُردية، واستمرت تلك المناطق في ايدي ابنائه بعد وفاته، فقد بقي ابنه سيف الدين في عقرة وابنه الاخر احمد نائبا على أربيل[204]، يبدو ان اقطاعاته كانت وراثية بدليل احتفاظ ابنائه بها من بعده.

اشار ابن فضل الله العمري بوضوح الى عدم قدرة المغول في السيطرة على ممتلكات الامراء والزعماء الكُرد في المناطق الجبلية، وانهم اضطروا الى ابقائها في ايدي اصحابها قائلا: ((لم يبق من الرجال القادرين على القتال الا سكان الجبال،



كما اعجز الكفار استئصالهم وتحققوا ان سهامهم لا تنالهم عاملوهم بالمكر والخديعة))[205].

كما احتفظت القبيلة الزرزارية بمدن ملازكُرد وكافة القلاع والحصون المنتشرة فيها، ومما يدل على عدم خضوعهم لاية سلطة، انهم كانوا مستقلين فيها ولم يرسلوا الضرائب والاموال لاية جهة، واشار ابن فضل الله العمري الى ذلك بقوله: ((لايجعلون لاحد شيئا من ارتفاعها [واردات])) [206].

تمكن الملك الأوحد تقي الدين عبد الله بن تورانشاه الأيوبي (648 – 682هـ/ 1250 -1283م) امير حصن كيفا الحفاظ على حكمه من خلال تقديمه الطاعة إلى هولاكو وتقديمه هدايا كثيرة له، وحضر عنده وأبلغه عن نسبه الأيوبي، وذكر ابن شداد ذلك: ((سأله عن نسبه، وجليل أمره، فرق له وأبقى عليه الحصن)) [207].

وقد أحسن الملك الأوحد التصرف، بعد أن علم عدم قدرته الوقوف امام الاجتياح المغولي للمنطقة، وأراد إبعاد الحصن عن السلب والنهب والقتل، ورأى من الأفضل له، الدخول في طاعة المغول[208]، وبذلك استمر حكمه في حصن كيفا ولم يتعرض له المغول[209].

يبدو أن بقاء بعض المناطق الكُردية كاقطاعات في أيدي الأمراء الكُرد، حتى بعد دخولها ضمن إمبراطورية المغول، كان بسبب المقاومة التي ابداها الامراء الكُرد المتحصنين في القلاع والحصون، وأدراك المغول صعوبة السيطرة عليها، لان ذلك كان يتطلب قوات كبيرة وهو ماكان في غير صالحهم، لانشغالهم بترتيب صفوفهم وجمع قواتهم، للتوجه إلى الشام للاستيلاء عليها، وأن وجود المماليك فيها ووقوفهم ضد المغول، كان يتطلب منهم تركيز جهودهم على الشام، والقضاء على المماليك، لإفساح المجال أمامهم للوصل إلى الشام ومصر، كما ان المناطق الكُردية لم تشكل خطورة على الخطوط الخلفية للمغول بسبب ضألة قوة الكُرد ومحدوديتها ومحليتها، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية للمناطق الكُردية واستمرار الكُرد فيها بالتصدي للقوى الاجنبية التي كانت تغزوها، لذا ادرك المغول صعوبة التحكم في



مناطق جبلية وعرة بصورة مباشرة فتركوها لسكانها شانهم في ذلك شأن من سبقهم من الدول التي سيطرت على المنطقة مثل البويهيين والسلاجقة والاتابكة.



هوامش الفصل الرابع

(1) ابن دحية، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، ص 144.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج16، ص19؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص147.

(3) االبنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ص 79 – 80.

(4) النعيمي، الجيش ، ص 244.

(5) للتفصيل ينظر: الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص 131 – 132؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص ص380 – 381؛ فاروق عمر فوزي، الخلافة العباسية، ص ص 173 – 175.

(6) تاريخ مختصر الدول، ص 182.

(7) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 471.

(8) ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 152.

(9) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 470.

(10) النعيمي، الجيش، ص 252.

(11) ابن الجوزي، المنتظم، ج18 ، ص ص64 – 65؛ فوزي، الخلافة العباسية، ص 182.

(12) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص84.

(13) النعيمي، الجيش، ص 254.

(14) ابن الجوزي ، المنتظم، ج18 ، ص547؛ البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 216.

(15) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص221.

(16) ذيل تاريخ دمشق، ص 332.



(17) للتفصيل ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص107؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص226.

(18) الراوندي، راحة الصدور، ص ص 383 — 384؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 173.

(19) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 268؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص138.

(20) فوزي، الخلافة العباسية، ص 185.

(21) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص140؛ البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص 266.

(22) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص280.

(23) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص294؛ النويري، نهاية الأرب، ج23، ص173.

(24) م، ن، ج9، ص303.

(25) م، ن، ج9، ص276.

(26) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص195؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8 ، ق1، ص282؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص 316.

(27) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 282؛ ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 186؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج1، ص195.

(28) ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 186.

(29) للتفصيل ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص197؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص370.

(30) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص399.

(31) ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 186.

(32) الكامل، ج9، ص422.



(33) ابـن العمرانـي، الأنبـاء، ص 190؛ الأزدي، أخبـار الـدول المنقطعـة، ص 366؛ ابـن العبري، تاريخ الزمان، ص 195.

(34) فوزي، الخلافة العباسية، ص 203.

(35) ابـن الأثـير، الكامـل، ج9، ص476؛ ابـن واصـل، مفـرج الكـروب، ج2، ص154؛ سـبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق1، ص 377.

(36) توفيق، كورد، ص 291.

(37) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص44؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 487.

(38) الحسيني، زبدة التواريخ، ص ص 294 – 295؛ الراوندي، راحة الصدور، ص 481.

(39) الحسيني، زبدة التواريخ، ص 296؛ الرواندي، راحة الصدور، ص ص 492 – 493.

(40) الخـوارزميين: نسـبة إلى أنوشـتكين، عمـل في الـبلاط السـلجوقي، وحصـل علـى إقطاع منهم في خراسان، ولقب بـ (خوارزم شاه) ومنهـا جـاءت التسـمية، وفي عهـد أتـز (521 – 551هـ، 1127 – 1156م) بـدأ خطـواتهم للاسـتقلال عـن السـلاجقة، وأعلـن عـن ذلـك سـنة 538هـ، 1143م، وعرفـت بالدولـة الخوارزميـة. للتفضـل ينظر: العبود، الدولة الخوارزمية، ص ص 17 – 27؛ حسـين أمـين، الغـزو المغـولي، ص 32.

(41) للتفصيل ينظـر: الحسـيني، زبـدة التـواريخ، ص 323، ابـن الأثـير، الكامـل، ج10، ص128؛ سـبط ابـن الجـوزي، مـرآة الزمـان، ج8، ق2، ص444؛ ابـن العـبري، تـاريخ الزمان، ص 228، الملك الاشرف الغساني، العسجد المسبوك، ج2، ص228.

(42) فوزي، الخلافة العباسية، ص 223.

(43) تاريخ الخلفاء، ص 223.

(44) الفخري، ص 322.

(45) فوزي، الخلافة العباسية، ص 183.



(46) البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ص ص 216 – 217؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص84، ابن الأثير، الكامل، ج 9، ص187.

(47) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص264.

(48) تم الإشارة إلى ذلك سابقاً.

(49) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص ص116 – 117؛ ابن الأثير، الباهر، ص 114.

(50) الباهر، ص 114.

(51) م، ن، ص 114.

(52) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص84؛ سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص212.

(53) البندنيجين: بلدة في طرف النهروان من ناحية الجبل من اعمال بغداد. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص499.

(54) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص278.

(55) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص174؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص268؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص3476.

(56) أبن الجوزي، المنتظم، ج18، ص216؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص412؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص330.

(57) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص330.

(58) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث 571 –581، ص 46.

(59) الذهبي، تاريخ الاسلام، حوادث 581 –590، ص74.

(60) ابن الساعي، الجامع المختصر، ج9، ص27؛ ابن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة، ص 172.



(61) ورد عند ابن الفوطي: ((كان من خواص الخليفة الناصر لدين الله، صَب يوماً على يده ماءً فسقطت الصابونة منه، فناوله غيرها، وقال دقوق وهو بلغة الترك دجاجة، فاقطعه داقوقا،))، الحوادث الجامعة، ص 172.

(62) م، ن، ص 257.

(63) ابن الساعي، الجامع المختصر، ج9، ص150.

(64) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص535.

(65) ابن الساعي، الجامع المختصر، ج9، ص293.

(66) فوزي، الخلافة العباسية، ص ص 247 – 248.

(67) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص 68.

(68) حول تلك المناشير ينظر الملاحق.

(69) طرخان، النظم الإقطاعية، ص 30؛ خليل، الإقطاع الشرقي، ص 174.

(70) النجوم الزاهرة، ج5، ص279.

(71) الروضتين، ج2، ص183.

(72) البنداري، سنا البرق الشامي، ص 147.

(73) عرب دعكور، الدولة الايوبية، ص294.

(74) للتفصيل ينظر: ابن الطوير، نزهة المقلتين في اخبار الدولتين، ص86؛ ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ص366 –367؛ محمد حسنين ربيع، النظم المالية في مصر زمن الايوبيين، ص35؛ حسين، الجيش الايوبي، ص 83.

(75) رسائل القاضي الفاضل، ص ص 31 – 32.

(76) بن الأثير، الكامل، ج10، ص22.

(77) أبو شامة، الروضتين، ج2، ص185.

(78) الخطط المقريزية، ج1، ص182.



(79) طرخان، النظم الإقطاعية، ص 33 – 34.

(80) حسين، الجيش الأيوبي في عهد صلاح الدين، ص 86.

(81) كاهن، تطور الإقطاع، ص ص 230 – 231.

(82) الأصفهاني، البرق الشامي، ج5، ص ص27 – 31؛ ابن شداد، النوادر، ص 57؛ الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج7، ص73؛ الحنبلي، شفاء القلوب، ص ص 63 – 64.

(83) الأصفهاني، البرق الشامي، ج5، ص31؛ ابن الأثير، الكامل، ج9، ص ص463 – 466؛ موسى مصطفى الهسنياني، سنجار، ص66.

(84) الروضتين، ج3، ص148.

(85) توفيق، كورد، ص 331؛ هروري، بلاد هكاري، ص 135.

(86) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص6؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص167.

(87) للتفصيل ينظر: ابن شداد، النوادر، ص 105؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص292؛ حسين، الجيش الأيوبي، ص280.

(88) البرق الشامي، ج5، ص26.

(89) الأصفهاني، البرق الشامي، ج5، ص ص77 – 78؛ ابن شداد، النوادر، ص 58؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص ص 199 – 200؛ ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، ج3، ص514.

(90) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص473؛ ابن شاهنشاه، مضمار الحقائق وسر الخلائق، ص 143؛ الرهاوي، تاريخ الرهاوي المجهول، ج2، ص226.

(91) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص ص15 – 16؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص ص183 – 184؛ ابن الشحنة، روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، ص 226.

(92) ابن الاثير، الكامل، ج10، ص ص15 – 16.



(93) للتفصيل ينظر: ابن شداد، النوادر، ص ص 57 – 71؛ أبو شامة، الروضتين، ج3، ص ص147 – 153؛ دريد عبد القادر نوري، سياسة صلاح الدين الأيوبي، ص ص 214 – 242.

(94) أبو شامة، الروضتين، ج4، ص99؛ الدواداري، كنزر الدرر، ج7، ص103؛ غالب ياسين فرحان الدليمي، ميافارقين، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى كلية التربية – الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2003)، ص 185.

(95) ابن شداد، النوادر، ص ص 144 – 145؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص407؛ الدواداري، كنز الدرر، ج7، ص103.

(96) للتفصيل ينظر: الأصفهاني، الفتح القسي في الفتح القدسي، ص ص 50 – 66؛ ابن شداد، النوادر، ص ص 74 – 77؛ حسين، أربيل، ص ص 133 – 138؛ طليمات، مظفر الدين كوكبري، ص 56 .

(97) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص93؛ أبو شامة، الروضتين، ج4، ص141؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص354؛ منذر الحايك، العلاقات الدولية في عصر الحروب الصليبية، ج1، ص ص216 – 217.

(98) أبو شامة، الروضتين، ج4، ص170.

(99) الحايك، العلاقات، ج1، ص217.

(100) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص109.

(101) للتفصيل ينظر: الأصفهاني، الفتح القسي،ص ص 348 – 349؛ ابن الأثير، الكامل، ج10، ص109؛ ابن شداد، النوادر، ص209.

(102) أبو شامة، الروضتين، ج4، ص177؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص ص376 – 379.

(103) ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص19.



(104) سميساط: مدينة تقع على الضفة الغربية من نهر الفرات من ناحية بلاد الروم. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص258.

(105) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص470.

(106) للتفصيل ينظر: ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص116؛ المقريزي، السلوك، ج1، ص284؛ الحايك، العلاقات، ج1، ص218.

(107) الحموي، التاريخ المنصوري، ص 58.

(108) سبط ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص562؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص208.

(109) ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص208؛ الحنبلي، شفاء القلوب، ص 323.

(110) الحموي التاريخ المنصوري، ص79.

(111) للتفصيل ينظر: أبن الأثير، الكامل، ج10، ص ص364 — 365؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص ص89 — 90.

(112) الدليمي، ميافارقين، ص 161.

(113) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص ص364 — 365؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص91.

(114) الحموي، التاريخ المنصوري، ص 106، أبو شامة، الذيل على الروضتين، ج5، ص214؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص140.

(115) ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج3، ص522؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج5 ، ص ص17 –18.

(116) سبط بن الجوزي، مراة الزمان، ج8، ق2، ص676.

(117) الحموي، التاريخ المنصوري، ص 243.



(118) ارزن: مدينـة تقـع بـالقرب مـن خـلاط. يـاقوت الحمـوي، معجـم البلـدان، ج1، ص150.

(119) ابن الاثير، الكامل، ج10، ص442.

(120) مهـذب الـدين الـدخوار: عبـد الـرحيم بـن علـي بـن حامـد، عـرف عنـه بأنـه شـيخ الأطباء في دمشق، ولد سنة 565هـ، 1169م، بقي في خدمة الملوك الأيوبيين، حتى وفاتـه سـنة 628هـ، 1230م؛ المنـذري، التكملـة لوفيـات النقلـة، ج3، ص96؛ أبـو شـامة، الـذيل علـى الروضـين، ج5، ص241؛ الحنبلـي، شـذرات الـذهب، ج5، ص ص127 — 128.

(121) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص 722.

(122) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص704؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، حـوادث سـنة 630 –640، ص ص 254 –268؛ الصـفدي، تحفـة ذوي الألبـاب، ص ص 422 — 433.

(123) الأصـفهاني، الـبرق الشـامي، ج5، ص ص23 –24؛ ابـو شـامة، عيـون الروضـتين، ج2، ص83.

(124) ابـن الأثـير، الكامـل، ج9، ص463؛ ابـن واصـل، مفـرج الكـروب، ج2، ص117؛ الدواداري، كنز الدرر، ج7، ص73.

(125) ابن شداد، النوادر، ص 65؛ أبو شامة، الروضتين، ج3، ص128.

(126) أبو شامة، الروضتين، ج3، ص143؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص163.

(127) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص20.

(128) الأصفهاني، الفتح القسي، ص 216؛ ابن شداد، النوادر، ص 115.

(129) النوادر، ص 123.

(130) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص88.



(131) م، ن، ج10، ص88.

(132) للتفصيل ينظر: الأصفهاني، الفتح القسي، ص ص 54 — 66؛ ابن شداد، النوادر، ص ص 75 — 78؛ أحمد الشامي،تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، ص ص 172 — 176؛ طليمات، مظفر الدين، ص ص 154 — 157.

(133) ربيعة خاتون: توفيت سنة 643هـ، 1245م في مدينة دمشق. أبو شامة، الذيل على الروضتين، ج5، ص272؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص251؛ النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج2، ص80.

(134) أبو شامة، الروضتين، ج3، ص158؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص120؛ الحنبلي، شفاء القلوب، ص 230.

(135) أبن الشعار، قلائد الجمان، ج9، ص101.

(136) توفيق، كورد، ص 294.

(137) للتفصيل ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج9، ص443؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص306؛ توفيق، القبائل والزعامات، ص89.

(138) مؤلف مجهول، تاريخ دولة الاكراد، ص353.

(139) توفيق، كورد، ص 294.

(140) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص208.

(141) سيتم الإشارة إلى ذلك لاحقاً.

(142) ابن فضل الله العمري، مسالك الابصار، ج3، ص200

(143) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص447؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص93.

(144) أبو شامة، الروضتين، ج3، ص40.

(145) للتفصيل ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص ص 455 — 456؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص367؛ الهسنياني، سنجار، ص ص 58 — 60.



[146] للتفصيل ينظر: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص ص9—10؛ أبو شامة، الروضتين، ج3، ص152؛ نوري، سياسة صلاح الدين، ص ص 248—250.

[147] للتفصيل ينظر: أبن الأثير، الكامل، ج10، ص ص163 — 165؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص79.

[148] بدرالدين لؤلؤ: لقب بالملك الرحيم وكان مملوكاً في البيت الاتابكي، وعين من قبلهم اتابكاً لابنائهم وتمكن من توسيع نفوذه حتى سيطر على الحكم في الموصل وتوفي سنة 657ه،1259م، للتفصيل ينظر: ابو شامة، الذيل على الروضتين، ص 310؛ سوادي عبد محمد، امارة الموصل في عهد بدرالدين لؤلؤ، ص ص 24 –26.

[149] ابن الأثير، الكامل، ج10، ص279؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص206؛ ابن العبري، مخطوطة تاريخ الازمنة، ص 58؛ ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج5، ص112.

[150] هروري، بلاد هكاري، ص 138.

[151] الكامل، ج10، ص315.

[152] سبط بن الجوزي، ج8، ق2، ص546؛ أبو شامة، الذيل، ج5، ص108؛ الغساني، العسجد المسبوك، ج2، ص334.

[153] ابن الأثير، الكامل، ج10، ص314؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج4، ص25.

[154] لم يرد أسمه في المصادر.

[155] ابن الاثير، الكامل، ج10، ص315

[156] م، ن، ج10، ص315

[157] ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص21.

[158] سبط بن الجوزي، مراة الزمان، ج8، ق2، ص601.



(159) ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص ص24 –25.

(160) ابن الاثير، الكامل، ج10، ص317

(161) ابن الاثير، الكامل، ج10، ص323.

(162) م، ن، ج10، ص ص403 –405.

(163) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص52.

(164) سبط بن الجوزي، مراة الزمان، ج8، ق2، ص ص 680 –681؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص48.

(165) الحموي، التاريخ المنصوري، ص 260؛ ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص 57.

(166) عيون التواريخ، ج20، ص86.

(167) خليل، الإمارات الارتقية، ص 138.

(168) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص462؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص117؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج2، ص90.

(169) الأصفهاني، البرق الشامي، ج5، ص ص77 — 78.

(170) ابن شداد، النوادر، ص 58؛ ابن العبري، تاريخ الزمان، ص ص 199 — 100.

(171) ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص193؛ خليل، الإمارات الارتقية، ص 148.

(172) للتفصيل ينظر: خليل، الإمارات الارتقية، ص ص 149—182؛ بنكلي، حصن كيفا، ص ص105 –112.

(173) سبط بن الجوزي، مراة الزمان، ج8، ق2، ص ص 673 –674؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص17.

(174) المقريزي، السلوك، ج1، ص365.

(175) خليل، الامارات الارتقية، ص 187.

(176) العبود، الدولة الخوارزمية، ص 245.



(177) م، ن، ص 74.

(178) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص128.

(179) سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، ص 197.

(180) للتفصيل ينظر: البابيري، مدينة خلاط، ص ص 156 – 161.

(181) النسوي، سيرة السلطان جلال الدين، ص 314.

(182) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص ص438 – 439؛ سبط بن الجوزي، مرآة الزمان، ج8، ق2، ص ص661 – 662؛ ابن واصل، مفرج الكروب، ج4، ص ص294 – 295.

(183) النسوي، سيرة السلطان جلال الدين، ص 314.

(184) ابن واصل، مفرج الكروب، ج5، ص ص188 –189؛ الخزنداري، تاريخ مجموع النوادر، ص65.

(185) محمد صالح داود القزاز، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، ص ص 4 – 5.

(186) جنكيزخان: هو تموجين بن بسوكاي بن برتان، ولد في منغوليا سنة 539هـ، 1154؛ وجنكيزخان يعني (مبعوث السماء) أو القوي، تزعم قبيلة قيات بعد والده، واختاره مجلس زعماء القبائل المغولية سنة 603هـ، 1206،زعيماً لهم، وتوفي في سنة 624هـ، 1226م. الأمين، الغزو المغول، ص ص 30 – 31؛ عباس إقبال، تاريخ المغول منذ حملة جنكيزخان حتى قيام الدولة التيمورية، ص ص 57 – 59.

(187) هروري، بلاد هكاري، ص 157.

(188) للتفصيل ينظر: حسين، أربيل، ص ص 154 –155.

(189) ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص ص 127 – 128.



(190) للتفصيل عن هجمات المغول على المناطق الكُردية، ينظر: العلياوي، كوردستان، ص ص 57 — 153؛ هروري، بلاد هكاري، ص ص 157 — 164؛ توفيق، كورد، ص ص 348 — 386؛ الهسنياني، السنوات الأخيرة من حياة دولة الكورد الأيوبية في مصر وبلاد الشام، ص ص 412 — 420.

(191) الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث 651 — 660، ص 25.

(192) للتفصيل عن ذلك ينظر: الحايك، العلاقات الدولية، ج2، ص49 — 50.

(193) ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج3، ق2، ص485.

(194) ابن شداد، الاعلاق الخطيرة، ج3، ق2، ص485.

(195) للتفصيل ينظر: ابن الفوطي، الحوادث الجامعة، ص ص231 –236؛ اليونيني، ذيل مراة الزمان، ج1، ص ص90 –91.

(196) القزاز، الحياة السياسية، ص 152.

(197) للتفصيل ينظر: م، ن، ص ص 266 – 267.

(198) الدوري، مقدمة، ص ص 98 — 99.

(199) م، ن، ص 99.

(200) النظام الإقطاعي، ج4، ص237.

(201) البايزة: ((لوحة من الذهب أو الفضة أو الخشب حسب رتبة المهداة إليه، وكانت في حجم الكف تشبه الميدالية في العصر الحديث، ينقش على وجهها اسم الله عند المغول واسم الخان المانح وعلامة خاصة (أسمى أنواعها ما كانت تزينه صورة الأسد). وتهدي البايزه إلى من يثق بهم المغول من كبار رجال الدولة، كما أنها تتضمن أمر الخان لسفرائه، ويتمتع حاملها بامتيازات خاصة فله الطاعة على كل من في دولة المغول))، الهمداني،جامع التواريخ، ص 8،هامش (1).



(202) م، ن، ص 261.

(203) ابن فضل الله العمري، مسالك الابصار، ج3 ،ص200.

(204) م، ن، ج3، ص ص 200 –206.

(205) م، ن، ج3 ، ص200.

(206) ابن فضل الله العمري، مسالك الابصار، ج3، ص203.

(207) الاعلاق الخطيرة، ج3، ق2، ص535.

(208) بنكلي، حصن كيفا، ص 140

(209) للتفيل ينظر: ابن فضل الله العمري، التعريف، ص 33؛ البدليسي، شرفنامه، ص 310؛ بنكلي، حصن كيفا، ص140.



الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض الموضوع يتسنى للباحث جملة امور منها:

أولاً: يرجع جذور الإقطاع وتوزيع الأراضي في الدولة الإسلامية إلى عهد الرسول (ص)، وكان يهدف إلى زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق منح المسلمين إقطاعات من أرض الموات، لغرض إحيائها، وساهم ذلك في زيادة واردات بيت المال، بسبب الضرائب التي تؤخذ من تلك الأراضي بعد زراعتها، كذلك كان الإقطاع من الوسائل التي لجأ إليها المسلمون، لتشجيع القبائل على الدخول في الإسلام، فتم إبقاء ممتلكات تلك القبائل في أيدي أصحابها، بعد دخولهم إلى الدين الإسلامي، لذلك يمكن القول إن المصلحة العامة كان الأساس الذي إنطلق منه الإقطاع الاسلامي.

ثانياً: توسعت الدولة الإسلامية بعد الفتوحات، وأصبحت هناك مساحات كبيرة من الأراضي في أيدي المسلمين، وتصرف الخلفاء في تلك الأراضي على أساس الاجتهاد الشخصي وحسب ما اقتضته الضرورة، ورغم قيام فقهاء المسلمين بوضع ضوابط بالاعتماد على تفسير ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كلا حسب فهمه لتلك النصوص، لم تتحد الاجتهادات المذهبية، إذ لم يكن هناك اتفاق تام بينهم بخصوص كيفية تصرف الدولة بتلك الأراضي الزراعية، فبقيت آراؤهم نظرية، ولم يؤخذ بها لأنها كانت تتعارض مع المصالح الشخصية للخلفاء، أو أن الدولة كانت تتجاهل آراء الفقهاء في الأوقات التي كانت تواجه فيها أزمات سياسية واقتصادية طالما انه ليس هناك نص قطعي بخصوص ذلك او اجماع، بل كان هناك اجتهاد لا يرقى الى درجة الإلزام والوجوب.



ثالثاً: تحول الإقطاع في الدولة الإسلامية من وسيلة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية إلى أداة في أيدي الخلفاء والحكام فقد وضعوا ايديهم على الأراضي الزراعية كامتيازات شخصية لهم، حيث سيطر الخلفاء والأمراء الأمويون على مساحات واسعة من الأراضي كاقطاعات لهم، لكونهم من أفراد الأسرة الحاكمة، دون أخذ مشاعر المسلمين بنظر الاعتبار، وكان اجراؤهم ذلك مخالفاً للشريعة الإسلامية، وسار على نهجهم الخلفاء العباسيون في منح أفراد أسرتهم الأراضي التي صادروها من الأمويين كإقطاع، ومما زادت الأوضاع سوءاً قيام الخلفاء العباسيين في القرن 3 ه/ 9م بالاعتماد على الأتراك في تكوين الجيوش، وبمرور الزمن برز من أولئك الأتراك قادة وأمراء كان لهم نفوذ كبيرة في الدولة بسبب اعتماد الخلفاء عليهم في الحفاظ على سلطتهم، وهو ما دعا الأمراء الترك إلى مطالبة الدولة بمنحهم الإقطاعات، ولم يكن الخلفاء قادرين على رد طلبهم، لأنهم كانوا قد وقعوا تحت نفوذهم.

رابعاً: لم يكن البويهيون سبباً في دخول الإقطاع إلى الدولة الإسلامية بصورة عامة، والإقطاع العسكري بصورة خاصة، لأن الإقطاع في الدولة كان له وجود قبل مجيء البويهيين إلى بغداد، منذ أن أحكم الأتراك سيطرتهم على الخلفاء العباسيين وتدخلوا بإستمرار في شؤون الدولة، فعمل الخلفاء على كسب ودهم، لأنه كان الوسيلة التي يحافظون من خلالها على حكمهم، ومن أجل إرضاء الأمراء الترك منحت لهم أقطاعات عسكرية مقابل الخدمة، ويمكن القول إن البويهيين توسعوا في تطبيق الإقطاع العسكري، لعجزهم عن توفير رواتب الجند.

خامساً: على الرغم من أن البويهيين قاموا بمصادرة أقطاعات الخلفاء العباسيين والأمراء الأتراك، بعد دخولهم بغداد، إلا أنهم لم يتعرضوا لسلطة الأمراء الكرد في كردستان، لأنهم أدركوا صعوبة فرض المركزية عليها لأسباب عديدة، منها: وجود القبائل الكردية التي كانت ترفض الرضوخ للقوى الأجنبية، وكذلك لم تكن عند البويهيين القوة الكافية للسيطرة على المناطق الكردية الحصينة، فطبق فيها الإقطاع العسكري، حيث اعترفوا بسلطة الأمراء الكرد واقطاعاتهم، مقابل تقديم القوات



والأموال إليهم عند الحاجة، لذلك يمكن القول إن سلطتهم على كردستان كانت اسمية فقط، لأن الزعماء الكرد كان لهم السلطة والقرار فيها، وأصبحوا يمتلكون صلاحيات واسعة، بحيث جعلتهم يمنحون الاقطاعات إلى أفراد أسرتهم، فكان الفلاح هو المتضرر الوحيد من النظام الإقطاعي الذي ساد في المناطق الكردية.

سادساً: كان لتوسيع السلاجقة في منح الاقطاعات العسكرية آثاراً سلبية على كردستان، فقد أدى إلى زوال الإمارات الكردية السائدة فيها، بعد تطبيق السلطان ملكشاه السياسة المركزية من خلال ربط الأقاليم بالمركز، على الرغم من تقديم الكرد مساعدات عسكرية لهم، وتقديم الأموال إلى السلاطين باستمرار، وأدى كذلك إلى انتشار الأتراك في كردستان بعد سعيهم الحثيث للحصول على الاقطاعات فيها، بعد اعتماد السلاجقة عليهم في تكوين جيوشهم، فأصبحوا أصحاب الاقطاعات والممتلكات فيها على حساب الكرد، ومع ذلك احتفظ بعض الأمراء الكرد بحكمهم في بعض القلاع والحصون، وكونوا فيها زعامات صغيرة تابعة للسلاجقة، والحق عدد من الامراء الاتراك أضراراً كبيرة بممتلكات الكرد، بعد أن عملوا على توسيع أقطاعاتهم، وتكوين سلطات خاصة بهم في كردستان، سميت بالاتابكيات.

سابعاً: أدى النظام الإقطاعي الذي طبقه البويهيون ومن بعدهم السلاجقة، في كردستان وما تضمنه من واجبات إلى مشاركة الكرد في العديد من المعارك والصراعات التي كانت تدخلها تلك الدولتين في الداخل أو مع القوى والأطراف الخارجية، ولم تكن تدر على الكرد بأي فائدة، لأن أغلبها كانت تحدث خارج بلادهم، فتعرضوا للقتل، وكان ذلك في سبيل استمرار اولئك الحكام في حكم بدهم عن طريق الاقطاع وان تلك الاقطاعات كانت في الأصل ممتلكاتهم الوراثية.

ثامناً: على الرغم من أن كردستان كانت جزاً من الدولة الإسلامية، إلا إن الخلافة العباسية التي كانت تقود العالم الإسلامي لم تستطع إبعاد مخاطر القوى الخارجية عنها، أو الدفاع عنها، وتركت تلك المهمة على عاتق الكرد، لأنها كانت قد



فقدت قوتها ووقعت تحت سلطة القوى المحيطة بها، بل في كثير من الأحيان كان الخلفاء يستعينون بتلك القوى على امل التخلص من القوى المسلطة عليهم بشكل مباشر، كما حدث عندما دعوا السلاجقة المجيء إلى بغداد، للقضاء على حكم البويهيين فيها، وكذلك فإن الخلفية الناصر لدين الله استعان بالخوارزميين لإنهاء نفوذ السلاجقة ويمكن القول إن الخلفاء العباسيين كانوا سبباً مباشراً في وقوع كردستان تحت سلطة العديد من القوى الخارجية.

تاسعاً: سيطرت عدة قوى وأطراف خارجية على كردستان ابتداءً بالبويهيين، ومن بعدهم السلاجقة الذين شهد عصرهم ظهور عدد من الأتابكيات التي كان يقودها أمراء أتراك، ومجيء الخوارزميين إلى أجزاء منها، ونهاية بسيطرة المغول عليها واعتمدت تلك القوى في الحصول على الأموال والقوات منها، لدعم مركزهم، وتثبيت حكمهم مما أدى إلى استنزاف مواردها الاقتصادية والبشرية، لأن تلك القوى دخلت في نزاعات مسلحة، ووقعت أغلبها على الأراضي الكردية، فتعرضت أجزاء واسعة من كردستان إلى تدمير ونهب من قبل تلك القوى.

عاشراً: حاول السلاجقة عن طريق الوزير نظام الملك إيجاد نظام إقطاعي تحت رقابة الدولة، عن طريق وضع ضوابط حول منح الاقطاعات، لكي يؤدي إلى معالجة المشاكل التي واجهها السلاجقة، إلا أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح، بسبب حالة الفوضى السياسية الناجمة عن سيطرة الأمراء الأتراك على السلطة في الدولة السلجوقية، ولم يخضع أولئك الأمراء لأي سلطة، ولم يلتزموا بالشروط التي رافقت منحهم الإقطاعات، فأصبحوا يسعون وراء تكوين ممتلكات خاصة بهم، وكانوا هم المسؤولون عن إدارة مناطق حكمهم، ويقودون القوات، ويوزعون الإقطاعات دون الرجوع إلى السلاطين.

حادي عشر: كان هناك العديد من الأمراء الكرد المعتبرين، والذين امتلكوا موارد اقتصادية كبيرة، ولديهم قوات عسكرية لم يكن بوسع أحد تجاهلها، إلا أنهم لم



يتعاونوا فيما بينهم، في الوقوف ضد القوى التي احتلت كردستان، لأن أولئك كانوا منغلقين على ممتلكاتهم وإماراتهم، دون تقديم أي دعم لأبناء جلدتهم المجاورين لهم، وعملوا جاهدين للحفاظ على حكمهم، ويمكن القول إن الأمراء الكرد كان بوسعهم في حال تعاونهم إبعاد العديد من القوى التي استولت على كردستان، ولا يخفى أن تلك القوى كانت تقوم بضرب الأمراء الكرد بعضهم ببعض، بغية اضعافهم، مما سهل السيطرة على ممتلكاتهم، وكثيراً ما شارك بعض الأمراء الكرد مع القوى المحتلة لكردستان، لمحاربة اخوتهم الكرد، وكان ذلك في سبيل إرضاء تلك القوى، والحفاظ على المدن والنواحي الخاضعة لحكمهم.

الملاحق


Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخو بۆ ڤەكۆلینێن كوردی

ملحق (1)

نص الكتاب الذي بموجبه كانت تمنح الاقطاعات من قبل الخلفاء العباسيين.

(طريقة كتاب الخلفاء العباسيين ببغداد)

وكان طريقهم فيها أن يكتب ((هذا كتاب من فلان (بلقب الخلفية) إنك ذكرت من أمر ضيعتك الفلانية كذا وكذا، وسألت أمير المؤمنين في كذا وكذا، وقد أجابك أمير المؤمنين إلى سؤالك في ذلك ونحوه)).

وهذه نسخة مقاطعة كتب بها عن المطبع لله الخلفية العباسي، من إنشاء أبي إسحاق الصابي، وهي:

هذا كتاب من عبد الله الفضل، الإمام، المطيع لله، أمير المؤمنين، لفلان بن فلان.

إنك رفعت قصتك تذكر حال ضيعتك المعروفة بكذا وكذا، من رستاق كذا وكذا، من طسوج كذا وكذا، وأنها أرض رقيقة قد تولى عليها الخراب، وأنغلق أكثرها بالسد والدغل، وأن مثلها لا [تتسع يد الليلالي للإفاق عليه، وقلب بالانبلة واستخراج سدوده وقفل أرضه، ولا] يرغب الأكرة في أزدراعه والمعاملة فيه. وإن أمير المؤمنين مقاطعك ن هذه الضيعة على كذا وكذا من الورق المرسل في كل سنة، على استقبال سنة كذا وكذا الخراجية، مقاطعة مؤيدة، ماضية مقررة نافذة، يستخرج مالها في أول المحرم من كل سنة، ولا تتبع بنقض ولا يتأول فيها متأول، ولا تعترض في مستأنف الأيام، [ما] اجتهدت في عمراتها، وتكلفت الإنفاق عليها واستخراج سدودها، وقفل أراضيها واختفار سواقيها، واجتلاب الأكرة إليها، وإطلاق البذور والتقاوى فيها، وإرغاب المزارعين بتخفيف طسوقها بحق الرقبة ومقاسماتها، وكان في ذلك توفير لحق بيت المال وصلاح ظاهر لا يختل[1].



ملحق (2)

نص الكتاب الذي تم بموجبه منح الملك العادل اقطاعات في اقليم الجزيرة.

وهذه نسخة توقيع على هذا الأسلوب، كتب به عن السلطان صلاح الدين ((يوسف بن أيوب)) رحمه الله، لأخيه العادل ((أبي بكر)) بإقطاع بالديار المصرية، وبلاد الشام، وبلاد الجزيرة، وديار بكر، في سنة ثمانين وخمسمائة، بعد الانفصال من حرب الكفار بعكا وعقد الهدنة معهم، وهي:

الحمد لله الذي جعل أيامنا حساناً، وأعلى لنا يداً ولساناً، وأطاب محتدنا أوراقاً وأغصانا، ورفع لمجدنا لواء ولجدنا برهاناً، وحقق فينا قوله: (سنشهد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطاناً).

نحمد على سبوغ نعمته، ونسأله أن يجعلنا من الداخلين في رحمته.

ثم نصلي على رسوله محمد الذي أيده بحكمه، وعصمه من الناس بعصمته، وأخرج به كل قلب من ظلمته، وعلى آله وأصحابه الذين خلفوه فأحسنوا الخلافة في أمته.

أما بعد، فإن فروع الشجرة يأوي بعضها إلى بعض لمكان قربه، ويؤثر بعضها بعضاً من فضل شربه، ونحن أهل بيت عرف منا وفاق القلوب ودا، وإيثار الأيدي رفداً، وذلك وإن كان من الحسنات التي يكثر فيها إثبات الأقلام، فإنه من مصالح الملك التي دلت عليها تجارب الأيام، وكلا هذين الأمرين مشكورة مذاهبه، محمودة عواقبه، مرفوعة على رؤوس الأشهاد مناقبه، وما من أحد من أذانينا إلا وقد وسمناه بعوارف يختال في ملابسها، ويسر في كل حين بزفاف عرائسها، ولم نرض بل بل أرحامهم بمواصلة سلامها دون مواصلة برها وإدناء مجالسها، ولإخوتنا من ذلك أوفر الأقسام، كما أن لهم منا رحماً هو أقرب الأرحام، وقد أمرنا بتجديد العارفة لأخينا الملك العادل، الأجل، السيد الكبير، سيف الدين، ناصر الإسلام ((أبي بكر)) أبقاه الله. ولو لم نفعل ذلك قضاء لحق إخائه الذي ترف عليه حواني الأضالع، لفعلناه جزاء لذائع خدمة التي هي نعم الذرائع، فهو في لزوم آداب الخدمة بعيد وقف منه على قدم



الاجتهاد، وفي لحمه شوابك النسب قريب وصل حرمة نسبه بحرمة الوداد، وعنده من الغناء ما يحكم لآماله ببسطة الخيار، ويفرع مكانته عن مكانة الأشباه والأنظار، ويجعله شريكاً في الملك، والشريك مساو في النفض والإمرار، فكم من موقف وقفه في خدمتنا فجعل وعره سهلاً، وفاز فيه بإرضائنا وبفضله التقدم فأنقلب المحبذين إرضاء وفضلاً، ويكفي من ذلك ما أبلاه في لقاء العدو والكافر الذي استشرى في هياجه، وتمادى في لجاجه، ونزل على ساحل البحث فأكل عليه بمثل أمواجه، وقال: لا براخ، جون استفتاح، الأمر الذي عسرت معالجة رتاجه، وتلك وقائع آستضانا فيها برأيه الذي ينوب مناب الكنين في مضمره، وسيفه الذي ينسب من الاسم إلى أبيضه ومن اللون إلى أخضره، ولقد استغنينا عنهما بنضرة لقبه الذي تولت يد الله طبع فضله، وعنيت يد السيادة برونق صقله، فهو يفري قلوب الأعداء قبل الأجساد، ويسرى إليهم من غير حامل لمناط النجاد، ويستقصي في آستلابهم حتى ينتزع من عيونهم لذة الرقاد، وليس للحديد جوهر معدنه المستخرج من زكاء الحسب، وإذا استنجد قيل له: يا ذا المعالي! كما يقال لسميه: يا ذا الشطب، ولو أخذنا في شرح مناقبه لظل القلم واقفاً على أعواد منبره، وآمتد شأو القول فيه فلم ينته مورده إلى مصدره، فمهما خولناه من العطايا فإنه يسير في جنب غنائه، ومهما أثنينا عليه فإنه سطر في كتاب ثنائه.

وقد جعلنا له من البلاد ما هو مقتسم من الديار المصرية والشامية، وبلاد الجزيرة وديار بكر: ليكون له من كل منها حظ تفيض يده في أمواله، ويركب في حشد من رجاله، ويصبح وهو في كل جانب من جوانب ملكنا كالطليعة في تقدم مكانها، وكالربيئة في إسهار أجفانها.

فليتسلم ذلك بيد معظم قدراً، ولا يستكثير كثراً، ويحمل منها رفدها غيثاً أو بحراً، وكذلك فليعدل في الرعية الذي هم عنده ودائع، وليجاوز بهم درجة العدل في إحسان الصنائع، فإذا أسنج هذا الأمر إلى ولاته فليكونوا تقاة لا يجد الهوى عليهم سبيلاً، ولا يحمد الشيطان عندهم مقيلاً، وإذا حملوا ثقلاً لا يجدونه حمله ثقيلاً.



وقد فشا في هذا الزمن أخذ الرشوة وهي سحت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذه، ونهى عن أخذه، وعن الرغبة في تداوله، وهو كأخذ الربا الذي قرنت اللعنة بمؤكله وآكله.

وأما القضاة الذين هم للشريعة أوتاد، ولإمضاء أحكامها أجناد، ولحفظ علومها كنوز لا يتطرق إليها النفاد، فينبغي أن يعول فيهم على الواحد دون الاثنين، وأن يستعان منهم في الفصل بذي الأيدي وفي اليقظة بذي اليدين، ومن رام هذا المنصب سائلاً فليلمه وليغلظ القول في تجريع ملامه، وليعرف أنه ممن رام أمراً فأخطأ الطريق في استجلاب مرامه، وأمر الحكام لا يتولاه من سأله، وإنما يتولاه من غفل عنه وأغفله.

وإذا قضينا حق الله في هذه الوصايا فلنعطفها على ما يكون لها تعباً، ولقواعد الملك رافعاً، وذاك أن البلاد التي أضفناها إليك: فيها مدن ذات أعمال واسعة، ومعاقل [ذات] حصانة مانعة، وكلها يفتقر إلى استخدام الفكر في تدبيره، وتصريف الزمان في تعميره، فول وجهك إليها غير وان في تكثير قليلها، وترويض مخيلها، وبث الأمنة على أوساطها، وإهداء الغبطة إلى أفئدة أهلها حتى تسمع باغتباطها، وعند ذلك يتحدث كل منهم بلسان الشكور، ويتمثل بقوله تعالى: (بلدة طيبة ورب غفور).

وأعلم أنه قد يجاورك في بعضها جيران ذو بلاد وعساكر، وأسرة ومنابر، وأوائل للمجد وأواخر، وما منهم إلا من يتمسك منا بود سليم، وعهد قديم، وله مساعدة نعرف له حقها (والحق يعرفه الكريم).

فكن لهؤلاء جاراً يوجون جواره، ويحمدون أثاره، وإن سألوك عهداً فأبذله لهم بذل وفي واقف على السنن، مساو بين السر والعلن، ولا يكن وفاؤك لخوف تتقي مراصده، ولا لرجاء ترقب فوائده، فالله قد أغناك أن تكون إلى المعاهدة لاجياً، وجعلت بنا مخوفاً ومرجوا لا خائفاً ولا راجياً، وقد زدناك فضله في محلك تكون بها على غيرك مفضلاً، وقد كنت من قبلها أغر فأوفت بك أغر محجلاً، وذاك أنا جعلناك



على آية الخيل تقودها إلى خوض الغمار، وتصرفها في منازل الأسفار، وترتب قلوبها وأجنحتها على اختلاف مراتب الأطوار، فنحن لا نلقى عدواً ولا ننهد إلى بلد إلا وأنت كوكبنا الذي نعتدي بمطلعه، ومفتاحنا الذي نستفتح المغلق بيمن موقعه، ونوقن بالنصر في ذهابه وبالغنيمة في مرجعه، والله يشرح لك صدراً، وييسر لك منا أمراً، ويشد أزرنا بك كما شد لموسى بأخيه أزرا، والسلام[2].

هوامش الملاحق

(1) القلقشندي، صبح الاعشى، 130/13 -131.

(2) القلقشندي،صبح الاعشى، 13 /151 -153.



قائمة المصادر والمراجع



- القرآن الكريم

- **أولاً: المصادر الأولية:**

1. ابن أبي أصيبعة: موقف الدين أحمد بن القاسم (ت 668هـ/ 1269م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، (بيروت، د/ت).
2. ابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الجزري (ت 630هـ/ 1232م)، التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية (بالموصل)، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات، مصر الجديدة، (القاهرة، 1963).
3. الكامل في التاريخ، حققه: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، (بيروت،2006).
4. اللباب في تهذيب الأنساب، حقق أصوله: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2000).
5. الإدريسي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 560هـ/ 1165م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، (بيروت، 1989).
6. الأزدي: أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس (ت 334هـ/ 945م)، تاريخ الموصل، تحقيق: أحمد عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2006).
7. الازدي: علي بن ظافر بن حسين (ت 613ه/ 1216م)، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة، 2001).
8. الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ/ 980م)، معجم تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2001).
9. ابن اسفنديار: بهاء الدين محمد بن حسن (ت 617ه/ 1220م)، تاريخ طبرستان، ترجمة: أحمد محمد نادي، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة، 2002).
10. الأصفهاني: عماد الدين بن عبد الله الكاتب (ت 597هـ/ 1200م)، البرق الشامي، تحقيق: مصطفى الحيارى، مؤسسة عبد الحميد شومان، (عمان: 1987).
11. البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان (المنسوب اليه)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (بيروت، 2002).



12. خريدة القصر وجريدة العصر، القسم العراقي، حققه: محمد بهجة الأثري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد، 1955).
13. الفتح القسي في الفتح القدسي، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2003).
14. الاصطخري: أبو إسحاق إبراهيم محمد الفارسي (ت بعد 340هـ/ 951م)، المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العال، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (القاهرة، 1961).
15. ابن الأعثم: أبو محمد أحمد بن عثمان الكندي (ت 314هـ/ 926م)، كتاب الفتوح، تحقيق: علي شيري، دار الأخواء، (بيروت، 1991).
16. ابن انس: ابي عبد الله مالك (ت 179ه/ 795م)، الموطأ، دار الريان للتراث، (القاهرة، 1988).
17. البدليسي: شرفخان بن شمس الدين بن شرفخان (ت 1010هـ/ 1601م)، شرفنامه، ترجمة: محمد جميل الملا أحمد الروزبياني، ط2، مؤسسة موكرياني للطباعة، (اربيل، 2001).
18. ابن بطوطة: محمد بن عبد الله بن محمد (ت 779هـ/ 1377م)، رحلة ابن بطوطة المسماة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) تحقيق: محمد عبد الرحيم، (بيروت، 2003).
19. البكري: أبو بد الله بن عبد العزيز (ت 487هـ/ 1094م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع، تحقيق: مصطفى السقا، ط2، (القاهرة، 1990).
20. المسالك والممالك، حققه: جمال طلبه، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2003).
21. البلاذري: أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/ 892م)، فتوح البلدان، لجنة تحقيق التراث، مكتبة الهلال، (بيروت، 1983).
22. أنساب الأشراف، حققه: سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، (بيروت، 1996).
23. البنداري: قوام الدين الفتح بن علي الاصفهاني (ت 643هـ/ 1245م)، تاريخ دولة آل سلجوق، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الآفاق الجديدة، ط3، (بيروت، 1980).
24. سنا البرق الشامي (وهو مختصر البرق الشامي للعماد الأصفهاني)، تحقيق: رمضان شيشن، دار الكتاب الجديد، (بيروت، 1971).



25. البيروني: أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي (ت 440هـ/ 1048م)، الآثار الباقية عن القرون الخالية، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2000).

26. البيهيقي: أبو الفضل محمد بن حسين (ت 470هـ/ 1077م)، تاريخ البيهقي، ترجمة: يحيى الخشاب وصادق نشأت، دار النهضة العربية، (بيروت،1982).

27. ابن تغري بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (ت 874هـ/ 1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (القاهرة:1963).

28. التنوخي: ابو علي المحسن بن علي (ت 384ه/ 994م)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشابحي، دار صادر، (بيروت،1972).

29. الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429هـ/1059م)، تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي وابتسام مرهون الصفار، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2006).

30. ابن جبير: أبو الحسن محمد بن أحمد (ت 614هـ/ 1217م)، رحلة ابن جبير (رسالة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك)، ط2، دار مكتبة الهلال، (بيروت، 1986).

31. ابن الجزري: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم (ت 739هـ/ 1338م)، المختار من تاريخ ابن الجزري، دراسة وتحقيق: خضير عباس محمد خليفة المنشداوي، دار الكتاب العربي، (بيروت، 1988).

32. الجهشياري: أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت 331هـ/ 943م)، الوزراء والكتاب، حققه مصطفى القار وآخرون، تقديم: عطية أحمد الغوصي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، (القاهرة، 2002).

33. ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ/ 1200م)، تاريخ عمر بن الخطاب، مطبعة توفيق، (القاهرة، د/ت).

34. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1995).

35. ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد (ت 852هـ/ 1448م)، الإصابة في تميز الصحابة، دار إحياء التراث الإسلامي، (بيروت، د/ت).

36. الحسيني: صدر الدين علي بن ناصر (ت 622هـ/ 1225م)، أخبار الأمراء والملوك السلجوقية، تحقيق: محمد نور الدين، ط2، دار أقرأ، (بيروت،1986).



37. الحموي: أبو الفضائل محمد بن علي بن نظيف (ت 644هـ/ 1246م).التاريخ، المنصوري (تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان)، عنى بنشره وتحقيقيه: أبو العيد دودو، مراجعة: عدنان درويش، مطبعة الحجاز، (دمشق، 1981).
38. الحميري: أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم (ت 710هـ/ 1309م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، 1980).
39. الحنبلي: أحمد بن إبراهيم (ت 876هـ/ 1471م)، شفاء القلوب في مناقب بني أيوب، تحقيق: ناظم رشيد دار الحرية للطباعة، (بغداد:1979).
40. أبن حوقل: أبو القاسم محمد بن علي النصيبي (ت 367هـ/ 978م)، صورة الأرض، دار صادر، (بيروت، 1979).
41. ابن خرداذبة: أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت 300هـ/ 913م)، المسالك والممالك، وضع مقدمته وحواشه: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1988).
42. الخزنداري: قرطاي العزي (ت بعد 708هـ/ 1308م)، تاريخ مجموع النوادر مما جرى للأوائل والأواخر، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، (بيروت، 2005).
43. ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/ 1405م)، تاريخ ابن خلدون المسمى (العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن السلطان الأكبر، وضع حواشيه: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، (بيروت، 1988).
44. ابن خلكان: شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681هـ/ 1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس، ط5، دار صادر، (بيروت،2009).
45. خليفة بن خياط: أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هبيرة (ت 240هـ/ 854م)، تاريخ خليفة بن خياط، حققه: سهيل زكار، دار الفكر، (بيروت/ 1993).
46. الخوارزمي: أبو عبد الله محمد بن يوسف الكاتب (ت 387هـ/ 997م)، مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوتن، تقديم: محمد حسن عب العزيز، الهيئة العامة لقصور الثقافة، (القاهرة، د/ت).
47. ابن دحية: عمر أبي علي حسن بن علي (ت 633هـ/ 1235م)، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تحقيق: عباس العزاوي، مطبعة المعارف، (بغداد:1946).
48. ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321هـ/933م)، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، (بيروت، 1991).



49. ابن دقماق: صارم الدين إبراهيم بن محمد (ت 809هـ/ 1406م)، نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، دراسة وتحقيق: سمير طبارة، المكتبة العصرية، (بيروت،1999).

50. الدواداري: أبو بكر بن عبد الله بن ايبك (ت 736هـ/ 1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر، الجزء السابع المسمى (الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب)، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار إحياء التراث العربي، (القاهرة، 1972).

51. الدينوري: أبو حنيفة أحمد بن داود (ت 282هـ/ 895م)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (القاهرة:1960).

52. الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748هـ/ 1347م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط3، دار الكتاب العربي، (بيروت، 2002).

53. سير إعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف ومحي هلال السرحان، ط11، مؤسسة الرسالة، (بيروت، 1998).

54. الراوندي: محمد بن علي بن سليمان (ت بعد 599هـ/ 1202م)، راحة الصدور وآية السرور، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة، 2005).

55. ابن رجب الحنبلي: أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت 795هـ/ 1394م)، الاستخراج لأحكام الخراج، حققه: أياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، بيت الأفكار الدولية، (بيروت، 2004).

56. ابن رسته: أبو علي أحمد بن عمر (ت بعد 310هـ/ 913م)، الاعلاق النفيسة، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1988).

57. الروذراوري: أبو شاع محمد بن الحسين بن عبد الله (ت 488هـ/ 1095م)، ذيل تجارب الأمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2003).

58. ابن زنجوية: حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله (ت 251هـ/ 865م)، الأموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيضل للبحوث والدراسات، (الرياض:1986).

59. ابن الساعي الخازن: أبو طالب علي بن انجب (ت 674هـ/ 1275م)، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، عني بنسخه وتعليق حواشيه: مصطفى جواد، المطبعة السريانية الكاثوليكية، (بغداد، 1934).



60. سبط ابن الجوزي: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي (ت 654هـ/ 1256م)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، حوادث 345 – 447هـ، تحقيق: جنان جليل محمد الهموندي، الدار الوطنية للنشر، (بغداد، 190)، حوادث 395 – 411، تحقيق: جوليات الراسي، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، (دمشق، 2005)، ج8، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، (حيدر آباد: 1951).

61. السحماوي: شمس الدين محمد (ت 868هـ/ 1464م)، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، دراسة وتحقيق: أشرف محمد أنس، مراجعة: حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، (القاهرة، 2009).

62. السرخسي: أبي بكر محمد بن أخمد (ت 483هـ/ 1090م)، المبسوط، أعتنى به: سمير مصطفى رباب، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 2002).

63. السرياني: مار ميخائيل (ت 596هـ/ 1199م)، تاريخ مار ميخائيل السرياني الكبير، عربه عن السريانية: مارغريغوريوس صليبا شمعون، دار ماردين، (حلب: 1996).

64. ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230هـ/ 844 م)، الطبقات الكبرى، أعد فهارسه: رياض عبد الله عبد الهادي، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1996).

65. ابن سلام: أبي عبيد القاسم (ت 224هـ/ 837م)، الأموال، تقديم ودراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار الشروق، (بيروت، 1989).

66. السمعاني: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ/ 1166م)، الأنساب، تقديم: عبد الله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1998).

67. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر (ت 911هـ/ 1505م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مؤسسة المختار، (القاهرة، 2004).

68. أبو شامة: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت 665هـ/ 1266م)، تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بـ (الذيل على الروضتين) وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2002).

69. الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2002).

70. عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، حققه: أحمد البيومي، أحياء التراث العربي، (دمشق، 1992).

71. الشابشتي: أبي الحسن علي بن محمد (ت 388هـ/ 998م)، الديارات، تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة المعارف، (بغداد، 1966).



72. الشافعي: أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت 204هـ/ 819م)، مختصر كتاب الأم في الفقه، تحقيق: حسين عبد الحميد نبيل، دار الأرقم للطباعة، (بيروت، د/ت).
73. كتاب الأم، ضبط نصوصه: أخمد بدر الدين حسون، دار الكتب العلمية، (بيروت،2003).
74. أبن شاهنشاه الأيوبي: محمد بن تقي الدين عمر (ت 617هـ/ 1220م)، مضمار الحقائق وسر الخلائق، تحقيق: حسن حبشي، عالم الكتب، (القاهرة، 1968).
75. ابن شبه: ابو زيد عمر النميري (ت 262ه/ 875م)، تاريخ المدينة المنورة، حققه: فهيم محمد شلتون، دار التراث، (بيروت، 1990).
76. ابن الشحنة: محب الدين أبي الوليد محمد بن محمد (ت 815هـ/ 1412م)، روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، تحقيق: سيد محمد مهنى، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1997).
77. ابن شداد: بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم (ت 632هـ/ 1234م)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (سيرة صلاح الدين)، تحقيق: جمال الدين الشيال، المؤسسة المصرية العامة، (القاهرة، 1964).
78. ابن شداد: عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت 684هـ/ 1285م)، الاعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، حققه: يحيى عبارة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (دمشق، 1978).
79. ابن الشعار: كمال الدين أبو البركات المبارك الموصلي (ت 654هـ/ 1256م)، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بـ (عقود الجمان في شعراء هذا الزمان)، حققه: نوري حمودي القيسي ومحمد نايف الدليمي، راجعه: عبد الوهاب محمد علي العدواني، دار الكتب، (الموصل: 1992).
80. الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم (ت 548هـ/ 1153م)، الملل والنحل، تحقيق: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، ط8، دار المعرفة، (بيروت، 2001).
81. شيخ الربوة: شمس الدين أبو عبد الله محمد (ت 727هـ/ 1326م، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1998).
82. الشيرازي: هبة الله بن موسى بن داود (ت 470هـ/ 1077م)، سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة، تحقيق: محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، (القاهرة، 1949).
83. الصابئ: أبو الحسن هلال بن المحسن (ت 448هـ/ 1056م)، رسوم دار الخلافة، عني بتحقيقه: ميخائيل عواد، ط2، دار الرائد العربي، (بيروت،1986).



84. الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ/ 1362م)، تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب، تحقيق: إحسان بنت سعيد خلوصي وزهير حميدان الصمصام، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1992).
85. الوافي بالوفيات، باعتناء: محمد يوسف نجم، ط2، دار صادر (بيروت، 1982).
86. الصولي: أبو بكر محمد بن يحيى (ت 335هـ/ 946م)، أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، عني بنشره: ج. هيروث، ط2، دار الميسرة، (بيروت،1979).
87. الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/ 923م)، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، تقديم ومراجعة: صدقي جميل العطار، ط2، دار الفكر، (بيروت، 2002).
88. ابن الطقطقي: محمد بن علي بن طباطبا (ت 709هـ/ 1309م)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، (بيروت، د/ت).
89. ابن الطوير: أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني (ت 617هـ/ 1220م)، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، حققه وقدم له: أيمن فؤاد سيد، دار صادر، (بيروت،1992).
90. الطوسي: عماد الدين محمد بن علي بن حمزة (ت من علماء القرن السادس الهجري)، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، تحقيق: عبد العظيم البكاء، مطبعة الآداب، (النجف:1979).
91. ابن عبد الحق البغدادي: صفي الدين عبد المؤمن (ت 739هـ/ 1338م)، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، (بيروت، 1954).
92. أبن العبري: غريغورس أبو الفرج جمال الدين بن تاج الدين الملطي (ت 685هـ/ 1286م)، تاريخ مختصر الدول، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت،1997).
93. تاريخ الزمان، نقله إلى العربية: إسحاق أرملة، قدم له: جان موريس فييه، ط2، دار المشرق، (بيروت، 2005).
94. مخطوطة تاريخ الأزمنة، ترجمة ودراسة وتقديم: شادية توفيق حافظ، مراجعة: السباعي محمد السباعي، المركز القومي للترجمة، (القاهرة، 2007).
95. ابن العديم: كمال الدين أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله الحلبي (ت 660هـ/ 1261م)، بغية الطلب من تاريخ حلب، عنى بنشره وعلق عليه: علي سويم، مطبعة الجمعة التاريخية التركية، (أنقرة: 1976).



96. زبدة حلب من تاريخ حلب، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1996).

97. ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ/ 1175م)، تاريخ دمشق الكبير، تحقيق: أبو عبد الله علي عاشور، دار إحياء التراق العربي، (بيروت، 2001).

98. ابن العمراني: محمد بن علي بن محمد (ت 580هـ/ 1184م)، الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق وتقديم: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، (القاهرة، 1999).

99. ابن العميد: المكين جرجيس أبو الياسر أبن أبو الطيب النصراني (ت 672هـ/ 1273م)، أخبار الأيوبيين، المعهد الفرنسي، (دمشق، 1958).

100. الفارقي: أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق (ت بعد 577هـ/ 1181م)، تاريخ الفارقي، تحقيق: بدوي عبد اللطيف عوض، ط2، دار الكتاب اللبناني، (بيروت،1974).

101. أبو الفداء: إسماعيل بن علي بن محمود بن شاهنشاه أيوب (ت 732هـ/ 1331م)، تاريخ أبي الفداء، المسمى (المختصر في أخبار البشر)، علق عليه ووضع حواشيه: محمود ديوب، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1997).

102. تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه: رينود والبارون ماك كوكين ديلان، دار الطباعة السلطانية، (باريس: 1850).

103. ابن الفرات: ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (ت 807هـ/ 1405م)، تاريخ ابن الفرات، عنى بتحرير نصه ونشره: حسن محمد الشماع، مج4، ج2، دار الطباعة الحديثة، (البصرة: 1979)، مج5، ج1، دار الطباعة الحديثة، (البصرة: 1970).

104. الفراهيدي: خليل بن أحمد (ت 157هـ/ 774م)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مطبعة الحرية (بغداد، 1985).

105. ابن فضل الله العمري: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت 749هـ/ 1348م)، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1988).

106. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، (أبو ظبي: 2005).

مسالك الابصار في ممالك الامصار، تحقيق: كامل سلمان الجبوري ومهدي نجم، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2010)

107. ابن الفقيه: أبي بكر أحمد بن محمد الهمذاني (ت 290هـ/ 902م)، مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1988).



108. ابن الفوطي: كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد (ت 723هـ/ 1323م)، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة، تحقيق: مهدي نجم، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2003).
109. مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، (طهران: 1416هـ).
110. ابن قاضي شهبة: بدر الدين محمد بن تقي الدين (ت 874ه/ 1469م)، الكواكب الدرية في السيرة النورية، تحقيق: محمود زايد، دار الكتاب الجديد، (بيروت، 1971).
111. ابن قتيبة الدينوري: أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/ 889م)، الإمامة والسياسة المنسوب اليه، ط3، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2009).
112. المعارف، حققه: ثروت عكاشة، ط4، دار المعارف، (القاهرة، 1969).
113. القاضي الفاضل: مجير الدين أبو علي عبد الرحيم البيساني (ت 596هـ/ 1199م). رسائل القاضي الفاضل، دراسة وتحقيق: علي نجم عيسى، مكتبة الطيب، (الموصل:2001).
114. قدامة بن جعفر: أبو الفرج الكاتب البغداد (ت 337هـ/ 949م)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، (بغداد:1981).
115. ابن قدامة: موفق الدين عبد الله بن أحمد (ت 620هـ/ 1223م)، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، حققه: محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1994).
116. المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، (بيروت، د/ت).
117. القزويني: زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ/ 1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، (بيروت، 1960).
118. القضاعي: محمد بن سلامة بن جعفر (ت 454هـ/ 1062م)، عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، دراسة وتحقيق: جميل عبد اله محمد المصري، إحياء التراث الإسلامي، (مكة المكرمة: 1995).
119. ابن القلانسي: ابو يعلى حمزة (ت 555هـ/ 1160م)، ذيل تاريخ دمشق، تحقيق: أمدروز، مطبعة الإباء اليسوعيين، (بيروت، 1908).
120. القلقشندي: أحمد بن علي (ت 821هـ/ 1418م)، صبح الأعشى في صناعة الانشا، شرحه وعلقه عليه: محمود حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1987).



121. الكاساني: أبو بكر مسعود بن أحمد علاء الدين (ت 587هـ/ 1191م)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1997).

122. الكتبي: محمد بن شاكر (ت 764هـ/ 1363م)، عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1977).

123. ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي ت 744هـ/ 1372م)، البداية والنهاية، راجع نصه وضبطه: سهيل وكار، دار صادر، (بيروت، 2005).

124. الكشناوي: أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1995).

125. مؤلف مجهول: (كتبه سنة 372هـ/ 982م)، حدود العالم من المشرق إلى المغرب، تحقيق: يوسف الهادي، الدار الثقافية، (القاهرة، 1999).

126. مؤلف مجهول: (ت بعد 655هـ/ 1257م)، تاريخ دولة الاكراد، تحقيق: موسى مصطفى الهسنياني، جامعة دهوك، (دهوك، 2010).

127. الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبب البصري (ت 450هـ/ 1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: نبيل عبد الرحمن حياوي، دار الأرقم، (بيروت، د/ت).

128. الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معرض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1999).

129. ابن المستوفي: شرف الدين أبو البركات المبارك بن أحمد الاربلي (ت 637هـ/ 1239م)، تاريخ اربل المسمى (بناهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل)، تحقيق: سامي بن السيد خماس الصقار، دار الرشيد، (بغداد، 1980).

130. المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ/ 957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، (بيروت،2000).

131. مسكوية: أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت 421هـ/ 1030م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2003).

132. المقدسي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن البناء البشاري (ت 387هـ/ 997م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، علق عليه ووضع حواشيه: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2003).



133. المقريزي: تقي الدين أب العباس أحمد بن علي (ت 845هـ/ 1441م)، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2، (القاهرة، 1996).

134. السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1997).

135. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف (بالخطط المقريزية)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1998).

136. الملك الأشرف الغساني: عماد الدين إسماعيل بن العباس (ت 803هـ/ 1400م).

137. العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، دار التراث الإسلامي، (بيروت، 1975).

138. ابن مماتي: أسعد ت (606هـ/ 1209م)، قوانين الدواوين، جمعة وحققه: عزيز سوريال عطية، مطبعة مصر، (القاهرة، 1943).

139. المنذري: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656هـ/ 1258م)، التكملة لوفيات النقلة، حققه: بشار عواد معروف، ط4، مؤسسة الرسالة، (بيروت،1988).

140. ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد (ت 711هـ/ 1311م)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، (بيروت، د/ت).

141. ابن منقذ: أبو المظفر أسامة بن مرشد الشيزي (ت 584هـ/ 1188م)، الاعتبار، حرره: فليب حتي، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة، 2009).

142. ابن الموصلايا: العلاء بن الحسن بن وهب (ت 497 هت/ 1104م)، رسائل ابن الموصلايا، دراسة وتحقيق عصام مصطفى عبد الهادي عقلة، مركز زايد للتراث والتاريخ، (العين: 2003).

143. مؤلف مجهول: الرهاوي (ت 632هـ/ 1234م)، تاريخ الرهاوي المجهول، عربه ووضع حواشيه: الأب البير أبونا، مطبعة شفيق، (بغداد:1986).

144. ناصر خسرو: أبو معين الدين القبادياني المروزي (ت 481هـ/ 1088م)، سفرنامه أو رحلة ناصر خسرو، ترجمة: يحيى الخشاب، الهيئة المصرية، (القاهرة:1993).

145. ابن نجيم: زين العابدين بن إبراهيم بن محمد (ت 970هـ/ 1562م)، رسائل ابن نجيم الاقتصادية المسماة (الرسائل الزينية في مذهب الحنفية)، تحقيق: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، دار السلام للطباعة، ط2، (القاهرة، 2006).



146. النسوي: محمد بن أحمد (ت 639هـ/ 1241م)، سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، تحقيق: حافظ أحمد حمدي، دار الفكرة العربي، (القاهرة، 1953).
147. نظام الملك: الطوسي (. 485هـ/ 1092م)، سير الملوك أو سياست نامه، ترجمة: يوسف بكار، دار المناهل، ط3، (بيروت،2007).
148. النعيمي: عبد القادر بن محمد الدمشقي (ت 927هـ/ 1570م)، الدارس في تاريخ المدارس، أعد فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1990).
149. النميري: يوسف بن عبد البر (ت 463هـ/1070م)، الدرر في اختصار المغازي والسير، تحقيق: شوقي ضيق، مطبعة الأهرام، (القاهرة:2002).
150. النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 732هـ/ 1331م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب مصطفى فواز وحكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2009).
151. الهمداني: الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت 344هـ/ 955م)، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:1989).
152. الهمداني: محمد بن عبد الملك الفرض (ت 521هـ/ 1127م)، تكملة تاريخ الطبري، تقديم ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، ط2، (بيروت،2002).
153. ابن واصل: جمال الدين محمد بن سالم (ت 697هـ/ 1297م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج1 – 3، تحقيق: جمال الدين الشيال، ج1، مطبعة فؤاد الأول، (القاهرة، 1953)، ج2، المطبعة الأميرية، (القاهرة، 1957)، ج3، دار القلم، (القاهرة، 19619، ج4 – 5، تحقيق: حسنين محمد ربيع، راجعه: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، (القاهرة، 1972 – 1977).
154. الواقدي: محمد بن عمر (ت 207هـ/ 822م)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونسن، مؤسسة الاعلمي، (بيروت، 1966).
155. ابن الوردي: زين الدين عمر بن مظفر (ت 749هـ/ 1348م)، تاريخ ابن الوردي المسمى (تتمة المختصر في أخبار البشر)، دار الكتاب العلمية، (بيروت، 1996).
156. ابن أبي الهيجاء: عز الدين محمد بن أبي الهيجاء الهذباني الاربلي (ت 700هـ/ 1300م)، تاريخ ابن أبي الهيجاء، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2004).



157. اليافعي: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي (ت 768هـ/ 1366م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1997).
158. يحيى بن آدم القرشي: (ت 203هـ/ 818م)، الخراج، حققه: حسين مؤنس، دار الشروق، (الكويت، 1987).
159. اليعقوبي: أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بان واضح (ت بعد 292هـ/ 897م)، تاريخ اليعقوبي، علق عليه ووضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1999).
160. البلدان، وضع حواشيه: محمد أمين خناوي، دار لكتب العلمية، (بيروت، 2002).
161. أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت 192هـ/ 808م)، كتاب الخراج، منشورات الجمل، (بيروت، 2009).
162. ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي (ت 626هـ/ 1229م)، الخزل والدال، تحقيق: يحيى زكريا عبارة ومحمد أديب جمران، منشورات وزارة الثقافة، (دمشق، 1998).
163. المشترك وضعاً والمفترق صقعاً، عالم الكتب، ط2، (بيروت، 1986).
164. معجم البلدان، دار صادر، (بيروت، د/ت).
165. اليزدي: محمد بن محمد بن عبد الله بن النظام الحسيني (ت 743هـ/ 1342م)، العراضة في الحكاية السلجوقية، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين وحسين أمين، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، 1979).
166. اليونيني: قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت 726هـ/ 1326م)، ذيل مرآة الزمان، ط2، دار الكتاب الإسلامي، (القاهرة، 1992).

▪ ثانياً: المراجع الثانوية:

1. الاصفي: محمد مهدي، ملكية الأرض والثروات الطبيعية في الفقه الإسلامي، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، (طهران: 2008).
2. الآغا: سعود يحيى، الإقطاع الإسلامي في العصر النبوي، ط2، الجمعية التاريخية السعودية، (الرياض:2006).
3. الأمين: حسين، الغزو المغولي، دار التعارف، (بيروت، 1976).



4. ابونا: الأب ألبير، تاريخ الكنيسة السريانية الشرقية، ط2، دار المشرق، (بيروت، 2002).
5. لقاء الكُرد واللان في بلاد الباب وشروان، ط2، دار ئاراس (اربيل، 2001).
6. اشتور: آ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصر الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عبله، مراجعة: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، (دمشق، 1985).
7. إقبال: عباس، تاريخ المغول منذ حملة جنكيزخان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجمع الثقافي الإمارات المتخدة، (أبو ظبي: 2000).
8. بارتولد: فاسيلي فلاديمير، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، مكتبة الانكلو مصرية، (القاهرة، 1958).
9. الباشا: حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، الدار الفنية، (القاهرة، 1989).
10. البابيري: حكيم عبد الرحمن زبير، مدينة خه لات، دار سبيريز للطباعة، (دهوك، 2005).
11. البطاينة: محمد ضيف الله، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار الكندي، (عمان: د/ت).
12. بروكلمان: كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلكي، ط7، دار العلم للملايين، (بيروت، 1977).
13. بنكلي: سيبان حسن علي، حصن كيفا، مطبعة سبيريز، (دهوك، 2005).
14. بهجت: منى محمد بدر محمد، أثر الحضارة السلجوقية في دول شرق العالم الإسلامي على الحضارتين الأيوبية والمملوكية بمصر، مكتبة زهراء الشرق، (القاهرة، 2002).
15. بولاديان: ارشاك، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة: الكسندر كشيشيان، الدار الوطنية الجديدة، (دمشق، 2009).
16. التكريتي: محمود ياسين أحمد، الأيوبيون في شمال الشام والجزيرة، دار الرشيد، (بغداد، 1981).
17. التواتي: مصطفى، المثقفون والسلطة في الحضارة العربية (الدولة البويهية نموذجاً)، ط2، دار الفارابي، (بيروت، 2004).
18. توفيق: زرار صديق، القبائل والزعامات القبلية الكُردية في العصر الوسيط، مؤسسة موكرياني، (اربيل:2007).
19. جب: هاملتون ، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، دار المدى، (بيروت،1997).



20. الجميلي: رشيد عبد الله، إمارة الموصل في العصر السلجوقي، مطبعة الحديثي، (بغداد، 1980).

21. الحارثي: عبد الله بن ناصر بن سليمان، الأوضاع الحضارية في إقليم الجزيرة الفراتية، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، تقديم: مصطفى عبد القادر النجار، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2007).

22. الحايك: منذر، العلاقات الدولية في عصر الحروب الصليبية، تقديم: سهيل زكار، الأوائل للنشر، (دمشق، 2006).

23. حسن: إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ط15، دار الجيل، (بيروت، 2001).

24. حسن: قادر محمد، الإمارات الكوردية في العهد البويهي، مؤسسة موكرياني، (اربيل، 2011).

25. حسين: محسن محمد، اربيل في العهد الاتابكي، مطبعة أسعد، (بغداد، 1976).

26. الجيش الأيوبي في عهد صلاح الدين، ط2، دار ئاراس، (اربيل، 2003).

27. حمادي: محمد جاسم، الجزيرة الفراتية والموصل دراسة في التاريخ السياسي والإدارية، دار الرسالة، (بغداد:1977).

28. خربوطلي: علي حسين، الحضارة العربية الإسلامية، دار الفكر، (القاهرة، 1994).

29. خصباك: شاكر، الأكراد، دار الحرية، (بغداد، 2005).

30. الخطيب: محمد فريد، تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2001).

31. خليل: عماد الدين، الإمارات الارتقية في الجزيرة والشام، مؤسسة الرسالة، (بيروت، 1980).

32. عماد الدين زنكي، مطبعة الزهراء، (الموصل: 1985).

33. خليل: فؤاد، الإقطاع الشرقي، دار المنتخب العربي، (بيروت، 1996).

34. خوشناو: حكيم أحمد، الكورد وبلادهم عند البلدانيين والرحالة المسلمين، دار الزمان، (دمشق، 2009).

35. الخوند: مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار صادر، (بيروت، د/ت).

36. داريفر: الكُرد في المصادر القديمة، ترجمة: فؤاد حمه رشيد، (بيروت، 2000)

37. الدوسكي: إدريس محمد حسن، همدان من الفتح الإسلامي إلى سقوطها بيد المغول، دار سبيريز، (دهوك، 2006).

38. الدوري: عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي، دار الوحدة العربية، (بيروت، 1999)



39. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط5، دار الطليعة، (بيروت، 1987).
40. ربيع: محمد حسنين، النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، دار العلم، (القاهرة، 1993).
41. رسول: إسماعيل شكر، الإمارة الشدادية الكُردية في بلاد الرآن، مؤسسة موكرياني، (اربيل، 2001).
42. الزبيدي: محمد حسين، العراق في العهد البويهي، دار النهضة العربية، (القاهرة، 1969).
43. الزحيلي: محمد، إحياء الأرض الموات، (جدة: 1990).
44. زكي: محمد أمين، خلاصة تاريخ كُرد وكُردستان، ترجمة: محمد لعلي عوني، ط2، الجمعية الكُردية اللبنانية الخيرية، (بيروت، 2003).
45. الزيباري: محمد صالح طيب، سلاجقة الروم، دار دجلة، (عمان: 2007).
46. سلام: صورية عبده، الحياة الاجتماعية في العراق زمن البويهيين، دار العربي، (القاهر: 2008).
47. السيد: أديب، أرمينية في التاريخ العربي، (حلب: 1972).
48. الشامي: أحمد، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، دار النهضة العربية، (القاهرة، 1985).
49. الشرباصي: أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الفكر، (بيروت، 1981).
50. الشرقاوي: مديحة، الحمدانيون تاريخهم في الموصل وحلب، دار العالم العربي، (القاهرة، 2010).
51. الصالح: صبحي، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، ط4، دار العلم للملايين، (بيروت، 1978).
52. صالح: عبد العزيز، الشرق الأدنى القديم، دار الكتاب العربي، (القاهرة، د/ت).
53. طرخان: إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصر الوسطى، دار الكتاب العربي، (القاهرة:1968).
54. طليمات: عبد القادر أحمد، مظفر الدين كوكبري أمير اربل، المؤسسة المصرية العامة، (القاهرة، 1963).
55. طه: عبد الواحد ذنون، دراسات في تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي، دار المدار الإسلامي، (بيروت،2005).



56. طه: سلام حسن، جزيرة ابن عمر في القرنين السادس والسابع الهجريين، (اربيل، 2006).

57. عبد السلام: زنار، ابن العبري مصدراً لدراسة تاريخ الكُرد، مطبعة سبيريز، (دهوك، 2007).

58. عبد المهدي: عادل، الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للبلاد الإسلامية، الدار العربية للعلوم، (بيروت، 2009).

59. العبود: نافع توفيق، الدولة الخوارزمية، مطبعة الجامعة، (بغداد، 1978).

60. عزت: فائزة محمد، الحياة الاجتماعية للكورد بين القرنين (4 -9هـ/ 10 – 15م)، الأكاديمية الكوردية، (اربيل، 2009).

61. الكُرد في إقليم الجزيرة وشهرزور في صدر الاسلام، مطبعة خانى، (دهوك، د/ت).

62. عكاوي: أنعام فوال، المعجم المفصل في علوم البلاغة، مراجعة: أحمد شمس الدين، دار الفكر، (بيروت،1996).

63. العلياوي: عبد الله، كوردستان في عهد المغول، (السليمانية: 2005).

64. علي: وفاء محمد، الخلافة العباسية في عهد تسلط البويهيين، المكتبة الجامعية، (الإسكندرية: 1990).

65. فلهاوزن: يوليوس، تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد القادر أبو ريده، مراجعة: حسين مؤنس، لجنة التأليف والنشر، (لقاهرة، 1968).

66. فوزي: فاروق عمر، الخلافة العباسية، دار الشروق، (عمان: 2003).

67. فياض: سليمان، الوجه الآخر للخلافة الإسلامية، ميرين للنشر، (القاهرة، 1999).

68. القزاز: محمد صالح داود، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية، مطبعة القضاء، (النجف:1970).

69. الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الأخير، مطبعة القضاء، (النجف:1971).

70. كاتبي: غيداء خونة، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001).

71. كيلة: سلامة، مقدمة عن ملكية الأرض في الإسلام، دار المدى، (دمشق، 2001).

72. لسترنج: كي، بلدان الخلافة الشرقية، نقله إلى العربية: يشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط2، مؤسسة الرسالة، (بيروت، 1985).



73. لشكري: حيدر، الكُرد في المعرفة التاريخية الإسلامية، دار سبيريز، (دهوك، 2004).
74. محبوبة: عبد الهادي محمد رضا، نظام الملك، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة، 1999).
75. محمد: بدر عبد الرحمن، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في العراق والمشرق الإسلامي، دار العالم العربي، (القاهرة، 2009).
76. محمود: أحمد عبد العزيز، الإمارة الهذبانية الكُردية في أذربيجان واربيل والجزيرة الفراتية، مؤسسة موكرياني، (اربيل:2002).
77. محي الدين: عطا عبد الرحمن، حركات الخوارج في بلاد الكورد وما جاورها، مطبعة شفان، (السليمانية: 2007).
78. مرعي: فرست، الإمارات الكُردية في العصر العباسي الثاني، دار سبيريز، (دهوك، 2005).
79. المعاضيدي: خاشع، دولة بني عقيل في الموصل، مطبعة شفيق، (بغداد، 1968).
80. محمد: سوادي عبد، إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ، مطبعة الإرشاد، (بغداد، 1971).
81. منيمنة: حسن، تاريخ الدولة البويهية، الدار الجامعية، (بيروت، 1987).
82. مينورسكي: الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة: معروف خزنه دار، (بيروت، 1987).
83. الناهي: صلاح الدين، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة، (بغداد، 1955).
84. أبو النصر: محمد عبد العظيم، السلاجقة تاريخهم السياسي والعسكري، ط3، عين للدراسات والبحوث، (القاهرة:2003).
85. الأوقاف في بغداد في العصر العباسي الثاني،عين للدراسات والبحوث، (القاهرة:2002).
86. النعيمي: نزار محمد قادر، الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة الإسلامية، دار الكتاب الثقافي، (اربد: 2005).
87. هروري: درويش يوسف حسن، بلاد هكاري، دار سبيريز، (دهوك، 2005).
88. الهسنياني: موسى مصطفى، سنجار دراسة في تاريخها السياسي والحضاري، دار سبيريز، (دهوك، 2005).
89. السنوات الأخيرة من حياة دولة الكورد الأيوبية في مصر وبلاد الشام، مطبعة الثقافة، (اربيل، 2007).



90. ياسين: نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، بيت الموصل، (الموصل:1988).
91. يوسف: عبد الرقيب، الدولة الدوستكية في كُردستان الوسطى، دار ئاراس، ط2، (اربيل، 2001).

▪ ثالثاً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1. الياس: عبد الوهاب خضر ، الإقطاع في العصر العباسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة الموصل، (الموصل:1992).
2. أبو حطب: أمنة محمود إبراهيم، الملكية في عصر الرسول، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، (نابلس:2004).
3. التكريتي: محمود ياسين أحمد، الإمارة المروانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد، 1970).
4. توفيق: زرار صديق، الكورد في العصر العباسي حتى مجيء البويهيين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، (اربيل، 1994).
5. الجبوري: حمد أسود خلف علو، العلاقات بين الخلفاء العباسيين والسلاطين السلاجقة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، (تكريت: 2005).
6. الحمداني: عمر أحمد سعيد محمود، العامة في بغداد تحت التسلط البهويهي، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الموصل، (الموصل: 2005).
7. الدليمي: غالب ياسين فرحان، ميافارقين، أطروحة دكتوراه، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2003).
8. الدليمي: محمد حسن سهيل نجم، الإقطاع في الدولة العباسية، رسالة ماجستير، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، (بغداد:2003).
9. الصوفي: مساعد بن مساعد محمد، العوامل السياسية وأثرها في ضعف الخلافة العباسية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة – جامعة أم القرى، (مكة المكرمة: 2008).
10. الضفيان: عيسى بن عبد الله، الإقطاع في العراق في العهدين اليويهي والسلجوق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة الملك سعود، (الرياض:1423ه).
11. العجيلي: خميس غربي حسين، السلطنة السلجوقية في عصر السلطان ألب ارسلان، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة تكريت، (تكريت: 2005).



12. العكيدي: شيماء يونس إسماعيل، التنظيمات العسكرية في الإمارة البويهية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية – جامعة الموصل، (الموصل: 2011).
13. مجيد: ميسون هاشم، علاقة الخلافة العباسية بدويلات الشرق، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة الموصل، (الموصل: 1983).
14. النقشبندي: حسام الدين على غالب، الكُرد في الدينور وشهرزور، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، (بغداد، 1975).
15. أذربيجان (420 – 654هـ/ 1029 – 1256)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، (بغداد، 1984).

▪ رابعاً: البحوث والمقالات

1. الجالودي: عليان عبد الفتاح، الإقطاع العسكري في عصر سلاطين السلاجقة، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، (عمان: 2008).
2. الجواهري: عماد أحمد، النظام الإقطاعي في الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، (الموصل: 1992).
3. الدوري: عبد العزيز، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، (بغداد، 1970).
4. رشيد: أرسن موسى، زين الدين يوسف أمير اربل، مجلة جامعة دهوك، (دهوك، 2000).
5. الزيباري: محمد صالح طيب، ظهور تسمية كُردستان، مجلة جامعة دهوك، العدد4، (دهوك، 2000).
6. صالح: نضال حميد سعيد، الإقطاع خلال حقبة التسلط البيوهي، مجلة كلية المعلمين – جامعة المستنصرية، (بغداد:2002).
7. طرخان: إبراهيم علي، الإقطاع الإسلامي أصوله وتطور، المجلة التاريخية المصرية، (القاهرة، 1957).
8. غرابية: محمد الرحيل، جهود صلاح الدين في إحياء المذهب السني في مصر والشام، مجلة الحكمة، (ليدز:د/ت).
9. كاهن: كلود، تطور الإقطاع الإسلامي، مجلية الاجتهاد، (بيروت، 1988).
10. لامبتون: آن، نظرات في الإقطاع، مجلة الاجتهاد، (بيروت، 1988).
11. منيمة: حسن، نشوء الإقطاع في الإسلام، مجلة الاجتهاد، (بيروت، 1988).



12. مجموعة من المستشرقين، دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي وأحمد الشنتناوي وآخرون، (القاهرة، 1933).

- سترك – مادة أذربيجان.
- سوبرنهاجم – مادة الإقطاع.
- سترشين – مادة بويه.
- كاهين – مادة أتابك
- مينورسكي – مادة الأحمديلية.

خامساً: المراجع باللغة الكُردية

1. توفيق: زرار صديق، كورد و كوردستان له رۆژگارى خيلافەى ئيسلاميدا، چاپخانه روژهلات، (هەولير:2010).
2. چەند ليكۆلينەوەيەك دەربارەى ميژووى كورد له سەدەكانى ناوەڕاستدا، چابخانەى خانى، (دهوك، 2008).
3. خدر: موسى محمد، وينەى كورد ل سەر چاوه ميژوويه فارسيەكاندا، چاپخانەى روژ هەلات (هەولير، 2011).
4. روژبەيانى: محمد جميل، ميژووى حەسەنوەيهى و عەييارى، دار الحريه للطباعة، (بغداد، 1996).
5. هەروتى: مەهدى عوسمان، رۆلى سەربازيى كورد له دەولەت و ميرنشينه نا كورديەكان له سەردەمى عەبباسيدا، ئەكاديميا كوردى، (هەولير: 2008).

سادساً: المصادر الفارسية

1. الجويني: علاء الدين عطا ملك بن بهاء الدين محمد (ت 681هـ/ 1282م)، تاريخ جهانكشاى، بسعى واهتمام وتصحيح: محمد عبد الوهاب قزويني، ج2، مطبعة بريل، (تهران: 1329هـ).
2. القزويني: حمد الله المستوفي بن أبي بكر بن أحمد (ت 750هـ/ 1349م)، نزهة القلوب، به تصحيح وتحشيه: محمد دبير سياقي، انتشارات حديث أمروز، (قزوين:1381هـ).



الفهرست


Zakho Centre
for Kurdish Studies
سەنتەرێ زاخو بۆ ڤەكۆلینێن كوردی

الفصل الرابع

الاقطاع في كُردستان في العصر العباسي الاخير (575-656هـ/ 1179-1258م)



هذا الكتاب

من خلال دراسة الاقطاع يمكن الوقوف على صورة واضحة للتطورات الاقتصادية وحتى السياسية التي مرت بها اقاليم الدولة الاسلامية بصورة عامة ومنها كُردستان، لان الاقطاع وسياسة توزيع و منح الاراضي من قبل السلطات كان مرتبطا بالانظمة السياسية الحاكمة وسياستها في ادارة امورها، واتخاذها الاقطاع وسيلة لكسب الاتباع والمؤيدين لهم، وارضاء الطبقة العسكرية للحيلولة دون قيامهم بالتمرد والعصيان واثارة المشاكل والاضطرابات، وضمان مورد ثابت للخزينة.

شڤان ظاهر عبدالله

- مواليد 1975 مدينة دهوك- كوردستان/ العراق.
- حصل على شهادة البكالوريوس سنة 2000 من قسم التاريخ كلية الاداب-جامعة دهوك.
- حصل على شهادة الماجستير في تاريخ العصور الوسطى من قسم التاريخ - كلية الاداب- جامعة دهوك سنة 2004.
- حصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ العصور الوسطى من قسم التاريخ- كلية الاداب جامعة دهوك سنة 2013.
- يشغل حالياً منصب رئيس قسم التاريخ في كلية التربية الأساسية - جامعة دهوك.



zcks@uoz.edu.krd +964 (0)751 536 1550
Iraq-Kurdistan Region, Zakho- University of Zakho



ISBN 978-9933-9265-3-3